جاســتا

كـامـل إدريـس

(جاسـتا)

قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب
وحرب عالمية ثالثة

«كيف بإمكان قانون أميركي
أن يشعل فتيل حرب نووية؟»

JASTA

and a Third World War

Justice Against Sponsors of Terrorism Act

By: Kamil Idris

ترجمه إلى العربية
مصطفى عثمان حامد

LONDON
Printing • Publishing
لندن للطباعة والنشر

جاستا ـ قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب وحرب عالمية ثالثة

JASTA - and a Third World War..

Justice Against Sponsors of Terrorism Act

Author: Kamil Idris	تأليف: كامل إدريس
Publisher: London Printing and Publishing	الناشر: لندن للطباعة والنشر
London ـ Design: MBG (INT) Limited	التصميم: شركة أم بي جي العالمية ـ لندن
Translation: Mustafa O Hamid	الترجمة: مصطفى عثمان حامد (غرافيك بروفايل ـ لندن ليمتد)
Printing Date: 2023	تاريخ الطبع: 2023م / 1444هـ ـ لندن
First Edition	الطبعة الأولى
© Rights are reserved	© حقوق الطبع محفوظة

LONDON
Printing • Publishing
لندن للطباعة والنشر

First Edition 2023

© All Rights Reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing of publisher.

©حقوق النشر محفوظة

لا يجوز إعادة نشر أي جزء من هذا الكتاب أو تخزينه في نظام استرجاع أو إرساله بأي شكل أو بأية وسيلة دون إذن مسبق كتابياً من الناشر.

محتوى هذا الكتاب يعبّر عن رأي المؤلف.

ISBN: 978 1 912410 77 4

Printed & Published by:

London Printing & Publishing

282 Harrow Road, Paddington, London W2 5ES, United Kingdom

Whatsapp: 0044 (0) 7709 555 334 Tel: 0044 (0) 20 7289 9009

londonbookbookuk londonbookuk

المحتويات

مقدمة 7

الفصل الأول: أثر قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب «جاستا» على العلاقات الخارجية 11

الفصل الثاني: درس من التاريخ 24

الفصل الثالث: آثار الحرب النووية 28

الفصل الرابع: عجز الثقة العالمية 34

الفصل الخامس: الربيع العربي وتعقيدات عالمية ذات صلة 38

الفصل السادس: الحرب الأهلية في سوريا والنزاع بين باكستان والهند 43

الفصل السابع: مناطق أخرى لصراعات محتملة 49

الفصل الثامن: النزاع الإسرائيلي/ الفلسطيني 71

الفصل التاسع: «جاستا» والقومية الجديدة 79

الفصل العاشر: الأمم المتحدة وحلف الناتو والاتحاد الأوروبي والنظام العالمي المتجدد ... 85

الفصل الحادي عشر: العولمة والتجارة الحرة 93

الفصل الثاني عشر: «جاستا» والحرب العالمية الأولى 98

الفصل الثالث عشر: حرب عالمية. الفترة المؤقتة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية....108
الفصل الرابع عشر: «جاستا».. ملخص وخاتمة.....116

الملحق 1: قانون العقاب ضد رعاة الإرهاب «جاستا» 134
الملحق2: ميثاق الأمم المتحدة.....135
الملحق 3: السيرة الذاتية 165
تراخيص الصور.....176

مقدمة

◀ إذا كنت مواطناً أميركياً وجادلت مطالباً بكونك أحد ضحايا الإرهاب، فإن قانون «جاستا» الأميركي، أو ما يسمى بـ «قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب»، وهي الترجمة العربية للأحرف الأولى لخمس كلمات إنجليزية هي: (Justice Against Sponsors of Terrorism Act)، سوف يسمح لك الآن بملاحقة أي بلد في العالم مما قد يمكن إثبات صلته بالعدوان. صادق على القانون كل من مجلسي الكونغرس، رغم أن الرئيس أوباما كان قد نقضه قبل خمسة أيام فقط، في الثامن والعشرين من سبتمبر 2016.

لم يكن مستغرباً أن يلاقى الأمر رد فعل عنيفاً على نطاق العالم. وبما أن القانون لم يشر صراحة إلى المملكة العربية السعودية بشأن ضربات التاسع من نوفمبر، فإن الاستنتاج يبدو جلياً. إذ أن الأثر العملي للقانون سوف يسمح للمواطن الأميركي العادي أن يرفع دعوى قضائية ضد حكومة المملكة السعودية. وبالمقابل كانت استجابة المملكة السعودية وحلفائها مباشرة في شكل تحذير للولايات المتحدة بأن سماحها للأفراد العاديين بملاحقة حكومات انفرادية، من شـأنه أن يهدد حصاناتها السيادية، مما تترتب عليه آثار وعواقب وخيمة للغاية.

هناك أيضاً قلق يسود الدوائر القانونية الأميركية، والذي سرعان ما أشار إلى أن القوانين المتبادلة من الدول الأخرى بإمكانها إصدار قوانينها الخاصة بها، والمشابهة لهذا القانون، وبالتالي تشكل تهديداً لمصالح الولايات المتحدة عبر العالم، مما يضاعف من أزمة التوترات الدولية.

ليس من الصعوبة أن نشهد إذا أتيح لهذا التشريع أن تم تفعيله، أو لم يستبدل به قانون آخر، فإن العديد من الدول، بما فيها الولايات المتحدة، قد تضطر إلى اتخاذ مواقف دفاعية لحماية حصانتها من الملاحقات القضائية. في هذا الصدد يصرح كيرتس برادلي أستاذ القانون في جامعة ديوك، بولاية كارولينا الشمالية بقوله: «لا يتطلب أن تكون الدولة الأجنبية قد ارتكبت أي فعل داخل الولايات المتحدة، وليس الأمر قاصراً فقط على أن دولاً معروفة عادة بصلتها بالإرهاب. بل من المحتمل أن أي أمة قد تتعرض للملاحقة القضائية».

في اعتقادي أن إحدى المفارقات أو ربما الآثار الجانبية لهذا القانون أن الشراكات الحالية لمكافحة الإرهاب حالياً سوف يتم تقويضها تماماً. تخيل لو أن الولايات المتحدة، كمثال، كانت في تعاون لصيق مع دولة بعينها حول موضوعات أمنية في غاية الأهمية، ثم فجأة سمحت برفع سلسلة من الدعاوى القضائية ضدها!

يكفي أن كل تلك الأمور تبعث على القلق والتوتر، أما إذا أضيفت عوامل وتعقيدات أخرى إلى المشهد العالمي، فإن ذلك قد يوحي بأن أوجه التشابه التاريخية قد بدأت نذر شؤمها تلوح في الأفق. وفي ظل مخاطرة بأن توجه إلي تهمة بتسبيب أعمال مزعجة غير ضرورية، سوف أجادل في هذا الكتاب بأننا اليوم أكثر قرباً مما كنّا عليه منذ أزمة الصواريخ الكوبية في عام 1962 تجاه: إما نحو تصاعد سريع في الخلافات الدولية أو حتى، رؤية ليوم القيامة، أو حرب عالمية ثالثة، أو، بالنسبة لجيل بعينه، فإن الأهوال النووية التي وقعت في ناجازاكي وهيروشيما هي جزء مما ينتابهم من كوابيس متراكمة. الأمور المتشابهات التي سبق أن أشرت إليها ترمي أيضاً إلى فترات عدم الاستقرار السياسي التي قادت العالم إلى حربين عالميتين. إذا تعلمنا من التاريخ أننا لم نتعلم شيئاً من هذا التاريخ، إذن فنحن نواجه مستقبلاً قاتماً مضطرباً. وأياً كان الأمر، إذا أمكننا نزع فتيل التطورات الخطيرة المتلاحقة بما يتوفر لنا من حسن النية والإدراك السليم ومنظور تاريخي حصيف، يمكننا إذن أن نتنفس مرة اخرى ونهدئ مجرى مياه الشقاق الدولي.

في هذا الكتاب لن أقدم أية تنازلات بتفضيل دولة على أخرى. وكل ما سيأتي من انتقادات للحكومات سيتم التعبير عنه بأمانة وانفتاح، ويمكنني القول الآن إن أي خطأ أعثر عليه سوف لن يكون مموهاً باللطف والمجاملات الدبلوماسية. إنه اعتقادي الذي لا يتزعزع بأن جميع الدول إذا أمكنها أن تتصف بالعقلانية والتروي وقبلت الإقرار بأخطائها، فالحل إذن سيكون متاحاً ومتوفراً للكافة. وللمساعدة في العثور على ذلك الحل فإني أسعى إلى طرح، بكل ما يمكنني من وضوح، جذور المعضلة الحالية بتحليل ما جرى خلال السنوات المائة والخمسين السابقة. وفي حقيقة الأمر سوف أتجه إلى عالم البحر الأبيض المتوسط لإعادة النظر في حكمة قدماء الرومان.

إنه لأمر غريب، إذ حتى قبل ألفي سنة فإن المشكلات ذاتها وبكل دقة تفاصيلها بدأت تطل برأسها مجدداً، وإذا كان الرومان بمقدورهم أن يجدوا منها فكاكاً، فلما نحن؟

الفصل الأول:

أثر قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب «جاستا» على العلاقات الخارجية

◄ في الفصول اللاحقة سوف أتعرض إلى الأخطار التي تنجم عن القومية المتطرفة وفشل الديمقراطيات، بغية التعرف على العوامل التي قادتنا إلى النزاعات الدولية، وتحديداً خلال القرن العشرين، الحربين العالميتين الأولى والثانية. القناعة الذاتية والتراخي الدبلوماسي والفشل في التعلم من التجارب السابقة ومن التاريخ، كانت هي العوامل الرئيسة، وهنا يسودني شعور بأن هناك تشابهاً ينذر بالشؤم في القرن الواحد والعشرين وحتى العشرين. أعتزم إبراز كل تلك العوامل وكشفها في وضح النهار، وبهذا يمكن إلقاء الضوء على الأخطار الناجمة عن الأخطاء التاريخية المتكررة مرة أخرى والتي كان يمكن تفاديها.

حقيقة أن قانون «جاستا» كان بإمكانه أن يوهن من عزيمة أعمال الإرهاب الدولي تجاه الولايات المتحدة ولكني أعتقد أن ذلك أمر غير مرجح، بالنظر إلى الدوافع العصبية البغيضة لدى الجماعات الإرهابية الذين يكتنزون من السخط والغضب تجاه القانون الدولي أو الحدود، ما لا يوصف. وفي هذا الصدد أعتقد من المهم أن أعبر عن عميق مواساتي لضحايا هجمات 11/9 وأقاربهم ـ وهي جريمة غير مسبوقة في تاريخ الإنسانية الحديث ـ لذا أسجل كل ما يمكنني من إدانة للإرهابيين وجماعاتهم المشاركة معهم. أما القلق الأساسي الذي يساورني،

على أية حال، فهو أن قانون «جاستا» سيلقي بتأثيره القوي على مبادرات التفاهم وحسن النيات المحفوفة بالمخاطر أحياناً والتي تم تأسيسها بعناية كبيرة بين الولايات المتحدة ودول أخرى، بالسعي لمحاولته تقويض سيادتها الشرعية.

كما أوضحت سابقاً، فإن ما يعترينا من قلق فوري واهتمام هو قانون «جاستا» نفسه. من رأيي أن هذ القانون، الذي تمت إجازته من الكونغرس الأميركي، من شأنه أن يهدد سيادة دول أخرى، وربما ساقها عنوة إلى العزلة الدولية، وإلى تكوين القومية، ثم الإحساس بالأسى والغبن، مما ينتج عنه عدم استقرار للمشهد العالمي، فضلاً عن احتمال إجبار تلك الدول إلى سعيها للتفكير المفاجئ السيئ للتحالفات طلباً للحماية. المادة الثالثة من القانون تجري تعديلاً حقيقياً للقانون القضائي الفيدرالي، وتؤكد تقليص حصانة الدولة الأجنبية من قبل حق الاختصاص لدى المحاكم الأميركية. وهذا يعني أن المحاكم الفيدرالية لها ولاية قضائية على أية دعوى مدنية ضد دولة أجنبية بسبب ما وقع من الوفيات أو الإصابات الجسدية للأشخاص أو تلف الممتلكات داخل الولايات المتحدة بسبب هجوم أو أفعال الإرهاب الدولي الذي يرتكبه وكيل أو موظف أو شخص مسؤول لدولة أجنبية.

إذن، بمقتضى قانون «جاستا» فإن أي مواطن في الولايات المتحدة يحق له رفع دعوى قضائية ضد أية دولة أجنبية بسبب حدوث أو إصابة جسدية أو أي تلف حدث بسبب الإرهاب العالمي من منظمة إرهابية بعينها. ويجوز لذلك الفرد أن يتم تعويضه، لأن المادة 4 من القانون تعطي المحاكم الفيدرالية الصلاحية لفرض غرامات مالية محددة ضد الأشخاص الذين شاركوا أو دعموا أي عمل إرهابي عالمي مصرح له أو مخطط من من قبل منظمة إرهابية بعينها. يجري سريان مفعول القانون تجاه كل الدعاوى المدنية التي نجمت عنها إصابات عقب أو أثناء أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2011 [1].

انتقاد القانون:

العديد من الشخصيات الدولية انتقدوا بالفعل هذا القانون. رئيس مجلس التعاون الخليجي الذي تهيمن عليه السعودية، أعرب عن قلقه حيال ذلك بعد يومين فقط من موافقة مجلس النواب الأميركي عليه. كما سجل الرئيس أوباما رفضاً واضحاً عليه، بحجة أنه يمكن أن يكون له تأثير ضار على العلاقات الدولية. كما أشار إلى أن القانون ينتهك مبدأ الحصانة السيادية[2].

1) الكونغرس 2016، الفقرات 1 ـ 5.

2) طاقم العمل 2016، الفقرات 1، 11.

انتهاك سيادة دولة أجنبية:

من الصعوبة بمكان تحديد كلمة السيادة بوضوح شديد[1]. وعموماً فإن التعبير مقصود به عادة الإشارة إلى سلطة السيادة في دولة أو إقليم في هيئة استقلالية دستورية أراضيها وحدودها غير قابلة للتجزئة، مع تمتعها بوحدة سياسية حصرياً. أما قانون «جاستا» فهو يهدد هذه السلطة السيادية. وتلك كانت ردة الفعل السعودية من خطورة هذا القانون عقب إجازته من الكونغرس الأميركي. كل الذين تقدموا بشكاوى ضد دول أجنبية يلزمهم الاستعانة بأنظمة قانونية في الولايات المتحدة لإثبات دعواهم ضد تلك الدول الأجنبية. وهكذا سوف تزداد وتيرة الغضب بين الدول المتأثرة بهذا القانون وبين الولايات المتحدة ارتفاعاً. وسوف يحدث هذا بصفة خاصة إذا أجبرت تلك القوى الأجنبية لكشف أية دلائل أو بيّنات ذات صلة تمتلكها[2].

مبادئ القانون الدولي:

حدث أن تم إنشاء قانون جدديد خلال مؤتمر برلين في عام 1885. وكان الغرض من ذلك القانون هو وجود مبررات للامتداد الأوروبي في إفريقيا. وكان السبب الأساسي من ذلك القانون هو أن تنعم تلك المناطق المتخلفة وغير المتحضرة في إفريقيا بشيء من الفائدة والتنمية من الدول المتحضرة بما يساعدها على التقدم والرواج. ورغم أن القانون قد ساعد كثيراً على انتشار الاستعمار الأوروبي في إفريقيا، فإن الفائدة الأعم والأكثر شمولاً كانت من نصيب الأنظمة الأوروبية نفسها في كل الاتجاهات، وكان ذلك في الغالب هو واجبهم الأساس في هذا الاتجاه. عقب تقنين ذلك الانتشار الأوروربي، أصبح القانون مبرراً لوضع تكوين لحدود الدول المستعمرة والتحكم في سيادتها. إعلان الحدود الدولية الجديدة كان ضماناً بأن تلك المبادرات قد أكسبت الدول المستعمرة حق الاعتراف والسلطات، وهكذا فإن تحديد السيادة على تلك الدول الأجنبية قد أصبح موضع احترام وقبول منذ ذلك الحين.

التمدد اللاحق لحقوق الإنسان قاد إلى النقاشات التي تهتم بالحصانة السيادية نسبياً، وكذلك إزاء المجادلة حول لماذا لم تكن الدول المستعمرة تحت الولاية القضائية للمحاكم التي تقع في حدود دولة أخرى.

لقد تم توضيح هذه النقطة الأخيرة خلال قضية «بينوشيه» في أوروبا، و«برينز ضد

1) بارتيلون 2006، ص474.

2) بيرقر، صن، سبالدنج 2006. ص4.

جمهورية ألمانيا الاتحادية» في الولايات المتحدة[1]. ويجادل المثاليون أو مؤيدو حقوق الإنسان بوجوب إنكار الحصانة السيادية باعتبارها إنكاراً أساسياً لحقوق الإنسان، وكذلك من أجل حدوث الجرائم الدولية مثل الإرهاب. ومن ناحية أخرى، كان الواقعيون أو مؤيدو الحصانة السيادية، يجادلون بأن تلك البلدان ملزمة بتعزيز واقعها والتمسك به لضمان الحفاظ على علاقات سلمية ومتناغمة بين الدول.

الخلافات بين الجانبين كانت مثاراً للجدل في العديد من ساحات المحاكم. بعض هذه القضايا شملت قضية «مذكرة توقيف» في محكمة العدل الدولية، ثم توالت قضايا «ماكالهيني والعدساني» في محكمة حقوق الإنسان الأوروبية. إمكانية إنكار حصانة دولة أجنبية لأسباب تتعلق بجرائم الحرب أو جرائم بحق الإنسانية كان قد تم التعامل معها من خلال قضية «أمر قبض»[2]. في كلا القضيتين أصدرت المحكمة قرارها لصالح الواقعيين، وبمعنى آخر فإن المحاكم قد أيدت القانون[3].

في قضية «تدخل ألمانيا ضد إيطاليا واليونان»، كانت محكمة العدل الدولية قد خلصت في 3 فبراير 2012 إلى أن إيطاليا انتهكت الحصانة السيادية لألمانيا. ووفقاً لقرار المحكمة فإنه ينبغي دائما التمسك بالحصانة السيادية أو حصانة الدولة وفقا للقانون الدولي العرفي. علاوة على ذلك، فإن المحكمة أيضاً قد جادلت بضرورة التمسك بالقاعدة حتى لو كانت تلك القاعدة غير قانونية[4].

بناءً على الاستنتاجات الناتجة عن هذه الحالات، لا يوجد لدى قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب «جاستا» أي سند في القانون الدولي.

إذا كانت هناك دول بعينها لا تشارك في التزامات المعاهدة ينبغي عليها بأية حال ضمان عدم التعدي خلف الحدود المنصوص عنها بموجب تعاليم وعقائد القانون الدولي. مثال لذلك، إن كانت هناك دولة محددة تطلب الأمر أن تتفادى التدخل في شؤون دولة أخرى عليها الالتزام بالقانون الدولي. علاوة على ذلك عليها أن تعرف قيمة السيادة والحصانة للدول الأخرى ومساواتها، بما في ذلك نزاهتها ورفاهيتها السياسية والإقليمية[5].

1) إكس بارتي بينوشيه 1999، ص1. وبرينز ضد جمهورية ألمانيا الاتحادية، 1994، ص1.
2) مذكرة توقيف في 11 أبريل 2000.
3) العدساني ضد المملكة المتحدة 2001، ص24.
4) حصانات الولاية القضائية للدولة 2012، ص 1.
5) «بيكمان وبوت»، 2016، ص 10.

قانون الحصانة السيادية الأجنبية

في وقت باكر من التاريخ الأميركي أصدرت المحكمة العليا أمراً يجعل من الممكن إنكار االحصانة السيادية للدول الأجنبية. في قضية «معاملات شونر ضد ماكفادن» أعلنت المحكمة أن الحصانة السيادية ليست مطلباً دستورياً ولكنها مسألة مجاملة وفضل، هذه اللحظة المهمة سجلت رسمياً في قرار المحكمة الصادر في قضية «النمسا ضد ألتمان»[1]. والنتيجة ذاتها تم دعمها لاحقاً في قضية «سامانتار ضد يوسف»[2]. في هذا الصدد أشارت المحكمة إلى قانون الحصانة السيادية الأجنبية الأميركي (FSIA) ولخصت تقريرها بأن القانون لم يتضمن الأفراد. إذن فقد اتخذت المحكمة قرارها استناداً إلى القانون الفيدرالي العام[3]. جميع القرارات التي تطال البلدان التي تنحي الولايات المتحدة باللائمة عليها لدعمها لأعمال غير مشروعة والترويج للإرهاب الدولي، كانت خاضعة للولاية القضائية للولايات المتحدة بسبب قانون الحصانة السيادية الأجنبية الأميركي. والأمثلة على تلك الحالات كانت قد شملت «كوستا وغرينبوم وهايسر» وهم الدائنون ضد جمهورية إيران.

تلك القضايا عقدت في محاكم مختلفة في الولايات المتحدة وأسند إليها البت بشأن عدد من الهجمات الإرهابية التي حدثت بين عام 1990 و2002. طالب دائنو بينيت بمبلغ 13 مليون دولار أميركي أضراراً ينبغي تسديدها من إيران جراء قصف كافتريا في إحدى الجامعات العبرية في القدس عام 2002. وأصبحت إيران مطلوبة من دائني جرينباوم بمبلغ 20 مليون دولار لتفجير مطعم في القدس عام 2001. وكان دائنو أكوستا مطالبين من قِبل إيران بدفع مبلغ 590 مليون دولار عقب تفجيرات في المملكة العربية السعودية في عام 1996. وكان الكونغرس الأميركي قد أجاز قانونين من شأنهما أن يسمحا للولايات المتحدة بالاستيلاء على أصول إيران والاحتفاظ بها في الولايات المتحدة في شكل ملحقات معلقة. وبهذا تم تشكيل قانون التأمين ضد مخاطر الإرهاب (TRIA) وقانون الولايات المتحدة (USC).

طالب الدائنون أيضاً بالحصول على 17.6 مليون دولار كانت عبارة عن أصول محجوزة بواسطة فيزا وفرانكلين، ولكنها حقيقة من ممتلكات بنك ملي إيران وهو البنك القومي في إيران. وحينما ذهب الدائنون إلى المحكمة لإيقاف هذا الإجراء، طُلب منهم إيداع ذلك الملبلغ

1) النمسا ضد ألتمان 2004، ص 677.
2) سامانتار ضد يوسف 2010، ص 1.
3) دامروش 2011، ص 1187.

في سجلات المحكمة. بنك ملي إيران من جانبه سعى لمنع ذلك، ولكن رفض طلبه بالصدفة من قبل محكمة المقاطعة[1].

ومع أن قانون الحصانة السيادية الأجنبية الأميركي يبدو أنه يقرر ضد الحصانة السيادية للدول الأخرى، إلا أنه على العكس من «جاستا»، إذ أن الأخير يشمل القواعد غير التجارية وهو الاستثناء الذي يعمل به قانون الحصانة السيادية الأجنبية الأميركي. وبما أن الدول قد أصبحت أكثر مشاركة وتداخلاً في التجارة العالمية، فقد وافقت على مبدأ الحصانة التقييدية التي تسمح لهم بالاحتفاظ بحصانتهم السيادية، التي يجوز لها أن تلاحق فقط في المعاملات التجارية التي يتم التعامل معها حين تنتهك حرمة القانون الدولي. ولهذا السبب، فإن القضية الرسمية ضد بنك إيران لم تسبب أية توترات بين حكومتي إيران والولايات المتحدة.

المادة 1604 من قانون الحصانة السيادية الأجنبية الأميركي تشير إلى أن الدول الخارجية محمية من الالتزام باختصاص المحاكم الأميركية. وأياً كان الأمر، فإن المادة 1605 أيضاً تمنح بعض الاستثناءات لحصانة أية دولة أجنبية. وتشمل تلك الاستثناءات: في حال إذا كانت أية دولة أجنبية قد أطلقت العنان لحصانتها السيادية، أو أن المطالبة تشمل أي نشاط تجاري ذي صلة يالولايات المتحدة، أو أن المطالبة بسبب ضرر جسماني حدث نتيجة عمل إرهابي من قبل دولة أجنبية. وحتى بالسماح لتلك الاستثناءات، فإن قانون الحصانة السيادية الأجنبية الأميركي من شأنه أن يحدد مقدرة الناس على ملاحقة دولة أجنبية. ووفقاً لقانون الحصانة السيادية الأجنبية الأميركي، على سبيل المثال، فإنه لا يمكن إجبار أية دولة أجنبية على دفع غرامات نتيجة ما يحدث من تلف[2].

قانون «جاستا» أجرى تعديلات لقانون الحصانة السيادية الأجنبية الأميركي. كانت المادة 1605 ب من القانون تتيح للمحاكم في الولايات المتحدة سماع أية قضية تتعلق بالسيادة الخارجية. وفي تلك الحالة ما ينتهك حصانة الدول الأخرى. تتعرض العلاقات بين دولة وأخرى للضرر حينما تنكر إحداها شرعية الحصانة السيادية للأخرى. مثل هذا المأزق يمكن أن يؤدي إلى توترات خطيرة بين البلدين وربما إلى نزاع دولي[3]. يتضح هذا جلياً في حالة النزاع الألماني ـ الإيطالي. في حجتها القانونية، طالبت ألمانيا بمعرفة ما إذا كانت إيطاليا قد انتهكت القاعدة

1) بينيت ضد جمهورية إيران الإسلامية 2015، ص2.
2) بيرقر وصن، 2016، ص2.
3) نيقري 2014 ص 125.

العرفية بشأن الحصانة بمقاضاة ألمانيا لانتهاكها القانون الدولي الإنساني خلال الحرب العالمية الثانية. كما أرادت أيضاً معرفة ما إذا كانت إيطاليا قد فعلت الشيء نفسه عن طريق تقييد ممتلكات دولة في ألمانيا أو من خلال الاعتراف بحكم يوناني كان قد طالب ألمانيا بتسديد أموال مقابل مذبحة المدنيين التي وقعت في قرية ديستومو في اليونان خلال الحرب نفسها[1].

وبينما كانت ألمانيا تطلب مساعدة محكمة العدل الدولية، كانت هناك دول أخرى تعاني من ذات الحالة ربما لا تسعى طلباً لمساعدة أية محكمة، بل ربما قررت مهاجمة الآخرين فقط بغرض حماية سيادتها. بالعودة إلى التاريخ، كان ذلك هو الوضع بالدقة الكاملة الذي حدث في عام 1914 حينما رفضت صربيا تقديم القتلة المتورطين في مقتل الأرشيدوق فرديناند النمساوي المجري وزوجته. وطالبت صربيا بأن قواعد السيادة يجب أن تطبق، وكان الموقف مؤشرا على أنها لا تريد أن تبقى تحت سيطرة جارتها القوية عليها. وكانت تلك حالة واضحة من القومية تقف بحزم ضد الضغط الخارجي. وهذا بالطبع أثار وحرّك الخطوات التي أدت في النهاية إلى نشوب الحرب العالمية الأولى. وقد قادت المطالب القانونية للنمسا والمجر مباشرة إلى الارتفاع القومية الصربية.

بعد مائة عام يحدث الموقف نفسه. في عام 2010 بعد عزل الرئيس كرمانيك باكييف رئيس قرغيزستان، كان الأوزبك الذين شكلوا ثاني أكبر مجتمع بعد قيرغيزستان، قد أشيع أنهم أحرقوا علم دولة قيرغيزستان وبعض ممتلكاتها. ذلك الإجراء كان قد أثار حفيظة القيرغيز الذين شعروا أن وضعهم وحقوقهم كغالبية أصبحت تحت التهديد. هذا التخوف أصبح أكثر اشتداداً حينما دعت الحكومة الجديدة إلى المزيد من مشاركة الأوزبك في الحياة المدنية. وكان مفهوماً رفض القيرغيز بافتراض أن سيادتهم، كأكبر مجتمع في الدولة، قد تم انتهاكها، لذا قرروا القتال من أجل ذلك. وفي إحدى ليالي العاشر من يونيو 2010 اشتبكت المجموعتان العرقيتان في أحد الشوارع وقتل عدد كبير من الأوزبك. إضافة إلى أن ممتلكاتهم قد تم تدميرها.

أجرت لجنة التحقيق في قيرغيزستان تحرياتها عن أسباب الصراع وألقت بالمسؤولية على الأوزبك، لكنها أوصت بعد ذلك بأن الحكومة يجب أن تحارب العرقية الاستثنائية والقومية المتطرفة، وينبغي السماح للغة الأوزبك بأن يكون لها وضعها الخاص في البلد[2]. أما الحكومة فقد صدمت جراء هذا القرار ومقدار ذلك الاهتمام بالأوزبك.

1) فينكي 2011، ص 854 ـ 855.

2) لجنة تحقيق قيرغيزستان 2011، ص 14.

من وجهة نظري الشخصية أرى أن قانون «جاستا» يمكن أن يكون ذرائعياً في زيادة احتمالية ظهور مواقف مماثلة، مثل حالة الأوزبك في قيرغيزستان. كما يمكن لـ «جاستا» أيضاً تقويض الشعور بالسيادة لأي أمة، لطالما ظل يسمح بانتهاك تلك السيادة. وأن أحد أكثر أقسام هذا القانون إثارة للقلق هو مطالبة أو السماح لزعيم دولة أجنبية بالخضوع للاختصاص القضائي لمحكمة فيدرالية أميركية. قد يكون هذا الأمر كارثي العواقب لأنه لن يؤدي إلا إلى تكثيف عنصر الغضب للدولة المتهمة التي، في جميع الاحتمالات، ستلتف حول زعيمها للدفاع عنه مما سيؤدي إلى تصعيد الكبرياء الوطني واستعادة سيادتها. كما يمكن أن يحرض على القيام بإثارة عمليات وحوادث، كالتي حدثت في عام 1914، مما يحتمل معه نشوب حرب عالمية ثالثة.

جامعة الدول العربية:

ردة الفعل السلبية على قانون «جاستا» ظهرت بوضوح لدى عدد من الدول. وقد أظهرت جامعة الدول العربية رفضها الصريح للقانون[1]. أما الجامعة فهي ترى أن القانون يفتقر إلى الأساس السياسي والقانوني لأنه ينتهك سيادة الدول الأخرى. هذا هو النقد الجاد الذي تكون لدى الجامعة من اثنتين وعشرين دولة من الشرق الأوسط وأفريقيا.

تم تشكيل جامعة الدول العربية في عام 1945 بغرض تعزيز فكرة التضامن العروبي وتنشيط القومية العربية. تهدف الدول الأعضاء إلى تنسيق السياسات في ما بينها بما يمكنهم من تطوير اقتصاداتها وحماية سيادتها واستقلالها، (جامعة الدول العربية عبر الإنترنت 2014، الفقرات4-3). لهذا السبب، ستعمل كل هذه الدول على رفض إدخال قانون «جاستا» وتطبيقه، الأمر الذي سوف ينتج عنه ارتفاع غير مرغوب فيه من التوتر بينهم وبين الولايات المتحدة. المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص سوف ترفض القانون باعتبارها واحدة من أعضاء الجامعة المتهمين في هجمات 11 سبتمبر 2001.

سبق أن رفعت دعوى قضائية ضد المملكة العربية السعودية من قبل سيدة أميركية تدعى ستيفاني ديسيموني، بعد يومين فقط من إعلان النضج القانوني للقرار وسريانه. وهي تدعي أن المملكة العربية السعودية هي المسؤولة جزئياً عن وفاة زوجها خلال الهجمات المذكورة أعلاه. ووفقاً لادعائها، فإن السعودية هي التي مولت القاعدة وربما كانت على علم بخططها لمهاجمة الولايات المتحدة[2]. ومن جهتها فقد ظلت السعودية بشكل دائم تعمل على تمتين

1) الشارقة 2 2016، فقرة 1.

2) كلاري 2016، الفقرة 2 ـ 3.

والحفاظ على علاقات جيدة مع الولايات المتحدة، اعترافاً منها بالاهتمام الأميركي بالنفط السعودي. وفي واقع الأمر أيضاً فقد سعت المملكة العربية السعودية إلى تنمية منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) من أجل مساعدة أعضائها من الدول وتمكينهم من السيطرة على مواردها الخاصة. أما إيران فقد استخدمت في وقت سابق مواردها النفطية كقوة سلاح مناهض للغرب لكنه لم يحقق هدفه بسبب الكميات الضخمة من النفط الموجودة بالفعل في السوق المفتوحة، وفي ذلك الوقت كانت السعودية قد رأت الحاجة إلى إنشاء منظمة للدول المنتجة للنفط. وتنتج المملكة العربية السعودية، جنباً إلى جنب مع العراق، الآن ثلث الطاقة الإجمالية لدول الأوبك.

كان ذلك التحالف قوياً للغاية لتلك الدول، وقد كان تأثيره جلياً في عام 1973 عندما استخدمت أوبك النفط كسلاح ضد الدول التي دعمت اتفاقيات كامب ديفيد وإسرائيل[1] ورغم التأثير السلبي الذي أصاب المملكة العربية السعودية، إلا أن دورها في ذلك التكتيك كان مهماً.

في رأيي فقد آن الوقت الآن لاتخاذ موقف مؤثر مماثل لمحاربة قانون «جاستا». ورغم كل شيء، فإن ذلك قد يشكل مشكلة لأن القانون يضع الكثير من المسؤوليات ضد أية دولة أخرى تكون قضيتها في أيدي المحاكم والمتقاضين الخاصين[2] وليس في يد حكومة بعينها.

هذا يعني بشكل فعال أن الحكومة الفيدرالية للولايات المتحدة لا يمكنها التدخل إنابة عنها أو التفاوض مع الدول الأخرى بشأن المسائل القانونية التي قد تؤثر على علاقتها معها. لذلك، فمن المحتمل إذاً أن يكون ذلك الاحتكاك بين البلدين مستمراً حتماً.

الاتهام المضاد:

قانون «جاستا» من المرجح أن يثير دولاً أخرى لوضع قوانين مماثلة من شأنها أن تجعل الولايات المتحدة نفسها في مواجهة ملاحقات قضائية ضدها من جميع أنحاء العالم. وذلك هو السبب الذي حدا بالرئيس الأسبق باراك أوباما خلال الأشهر الأخيرة من فترة إدارته، لانتقاد هذا القانون. ووفقاً لما ورد عنه، أن الولايات المتحدة سبق أن حاولت دفع تعويضات لضحايا أجانب إثر أضرار أحدثتها القوات الأميركية، من خلال برامج تعويضات تطوعية، ولكنه يتخوف الآن من أن الدول المهددة بمواجهة قانون «جاستا» يمكنها السماح لمواطنيها أنفسهم بتقديم دعاوى

1) بالكي 2014، ص7.

2) البيت الأبيض 2106، الفقرة 5.

مماثلة ضد الولايات المتحدة. يعد ذلك احتمالاً قوياً خاصة أن مجموعات اللوبي العراقي قد استغلت إصدار قانون «جاستا» منذ صدوره، لتجادل بأن العراقيين يستحقون تعويضات كضحايا للعدوان الأميركي الذي نتج عن غزو الولايات المتحدة للعراق في عام 2003 [1].

الموقف الذي اتخذه الرئيس أوباما مفهوم، بالنظر إلى حقيقة أن الولايات المتحدة بارتكاب كانت قد اتهمت بارتكابها بما يزعم أنها جرائم دولية ومع ذلك فإن القانون لا يعترف بها. وبعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، ألقي باللوم على الولايات المتحدة في عدد من الفظائع المرتبطة ببرامج مكافحة الإرهاب. كانت قد قررت الانتقام للهجمات باستخدام جميع الأسلحة الموجودة تحت تصرفها، بما في ذلك الدبلوماسية والعقوبات الاقتصادية والتعاون الدولي وتعزيز الأمن الطبيعي والقوة العسكرية[2].

استخدام القوة العسكرية، أينما تم ذلك، أدى إلى سقوط ضحايا مدنيين لا محالة وتدمير الممتلكات. سبق أن بُذلت جهود لتجنب ذلك حيثما أمكن، ولكن التقارير التي صدرت في هذا الشأن تفيد أنه بحلول يونيو 2011 كان أكثر من ثلاثة آلاف شخص من الأبرياء قد قُتلوا بواسطة طائرات أميركية من دون طيار، لكن وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية اعترفت بأن عددهم كان 125 شخصاً فقط[3]. يمكن أن يكون هذا التخبط والارتباك نتيجة صعوبة التعرف على الإرهابيين بمعزل عن المدنيين. كما أثيرت شكوك متعددة حول ما ارتكبه السجناء في خليج غوانتانامو من ذنوب. من بين 779 معتقلاً تم إطلاق حوالي 700 منهم[4]. إذن من الواضح الآن أن اعتقال العديد من هؤلاء السجناء كان قد تم لأسباب مشكوك فيها.

لاحظ مكتب الصحافة الاستقصائية في لندن أن ما بين 2972 إلى 4520 شخصاً قُتلوا باستخدام طائرات من دون طيار حتى سبتمبر 2012 في باكستان وحدها. من بين هؤلاء 177 طفلاً، بينما هناك ما بين 545 إلى 1001 كانوا مدنيين أبرياء[5]. ولكن هناك أيضاً منظمات غربية أخرى قدمت ادعاءات مضادة بأن حوالي 85٪ ممن قتلوا باستخدام الطائرات من دون طيار كانوا من المتشددين المسلحين، لكن باكستان نفت ذلك الادعاء. ووفقاً لصحيفة «الأخبار» الباكستانية اليومية، فإن 14 شخصاً فقط من بين 701 هم ضحايا الطائرات من دون طيار، في

1) بيرقر وصن 2016، ص4.
2) بيرل 2006، 4.
3) زليخة 2014، ص 171.
4) المصدر السابق نفسه.
5) لينزا 2011، ص 47.

الفترة ما بين 2006 و2007 أي هم الذين كانوا من المسلحين المتشددين[1].

تزعم الولايات المتحدة أنها تبذل قصارى جهدها لتجنب وقوع ضحايا من المدنيين ولكن مع ذلك فالحوادث تقع. عندما تم استخدام طائرة أميركية من دون طيار بغرض قتل بيت الله محسود الذي كان قائداً لطالبان في باكستان، كان معه حراسه السبعة وزوجته وضابط ملازم وعمه وبعض أقاربه وقد قُتلوا جميعاً على الفور[2].

وفي حالة مماثلة، أسقطت طائرة أميركية من دون طيار، ثلاثة صواريخ على مجموعة من خمسة رجال جلسوا خلف مسجد محلي في كشمير يوم 29 أغسطس 2012 ومرة أخرى تم قتلهم على الفور. ذكرت وزارة الدفاع في اليمن أن ثلاثة من أولئك الرجال كانوا أعضاء في القاعدة وكانوا في حالة لقاء مع الرجلين الآخرين اللذين لم يكونا أعضاء في أي مجموعة. أحدهما كان سليم أجي جابر رجل دين يقدم الوعظ والإرشاد ضد الأساليب العنيفة التي تتبعها القاعدة، أما الرجل الآخر فهو إبن عمه الذي كان وقت وفاته يعمل ضابطاً في الشرطة. وكان أعضاء القاعدة الثلاثة قد طلبوا مقابلة رجل الدين بسببه المشاعر المعادية للقاعدة. وكان ابن عمه قد رافقه كنوع من التدبير الوقائي. كان مقتل هذين الرجلين البريئين قد سلط الضوء كثيراً على مخاطر استخدام تلك الأسلحة العشوائية، وفي الواقع هو انتهاك صريح لقانون حقوق الإنسان[3].

إنه ولأسباب مشابهة لتلك التي ذكرناها للتو، إن انخراطها في اتهامات ضد الدول الأخرى بارتكابها أعمال العنف، فإن الولايات المتحدة تضع نفسها منكشفة لمواجهة اتهامات مضادة بما يمكن أن يشير إلى إخفاقاتها في الامتثال للقانون الدولي.

ورغم أن الولايات المتحدة تتبنى وتدعي المكانة الأخلاقية العالية، فهي حتماً ولا مفر من أن يستنتج الرأي العام الدولي أنها متهمة بازدواجية المعايير.

هناك أيضا حرب دعاية تكميلية ما تزال مستمرة، ولقد استغلت العديد من الجماعات المتمردة إخفاقات الولايات المتحدة لمصلحتها. طالبان، على سبيل المثال، بدأت تصور الولايات المتحدة على أنها شكل من أشكال القوة الاستعمارية التي تهدف إلى السيطرة على الحكومة الأفغانية والتلاعب بها. إن وجود الجنود الأميركيين حتى الآن بحجة مساعدتهم للدولة

1) زليخة 2014، ص 171.
2) لينزا 2011، ص 47.
3) هيومان رايتس واتش2013، ص 1.

والحفاظ على أمنها، أمر يؤكد وحده هذا التشكك[1]. ونتيجة لذلك فإن صورة الولايات المتحدة بين المدنيين في أفغانستان وباكستان قد اهنزت كثيراً وأصبحت غير صحية وارتفعت نسبة الاستياء لديهم.

ونتيجة لتكثيف العمليات العسكرية الأميركية أخذ عدد المتمردين ينمو بشكل مضطرد من 1500 إلى 30.000 في عام 2012 [2].

في التسعينات الماضية نشأت حالة مزج من القومية العربية والحماسة الدينية المشتعلة في مواجهة الهرولة المواتية للعلاقات مع الولايات المتحدة[3] وفي اعتقادي أن الاحتكاك بين هاتين الدولتين يمكن أن يكون أكثر كثافة إذا تم تنفيذ «جاستا» بشكل كامل. أعتقد أن أحد الأشياء التي يجد الناس في الغرب صعوبة في تفهمها هو أن المسلمين من كل دول العالم المختلفة يشعرون بأنهم إخوة، مع اعتبار ولائهم لبلد المنشأ بالطبع. وبعبارة أخرى، يمكن للدين أحياناً أن يتفوق على حب الوطن[4] لذلك، فهناك احتمال أنه إذا شعر المسلم بأن أخاه الموجود في بلد ما قد عومل بشكل غير عادل، فقد تتحرك غريزته للسعي نحو الارتباط به ودعمه، لا سيما إذا كان هناك ما يشير إلى عزله وإهانته بسبب دينه. سارع المتمردون إلى إعلان أن ذلك هذا هو الدافع الحقيقي وراء استراتيجية الولايات المتحدة في التعدي على الأراضي الإسلامية. ومع ذلك من الممكن أن يكون لهذه النظرية تأثير مزدوج على العالم الإسلامي. من ناحية، هناك شعور بالوحدة والتضامن في مواجهة العدوان الخارجي ولكن من ناحية أخرى هناك أيضا مجال للانقسام بسبب الاختلافات المعقدة بين المسلمين أنفسهم. وبالتوازن، عموماً، فإنني أشعر بأن سوء الفهم الحالي للولايات المتحدة في معالجة هموم الأفغان والباكستانيين وغيرهم، مزدوجاً مع التقليل من أهمية تأثير «جاستا» سيؤدي إلى تدهور العلاقات بين الجانبين.

إذا حدث أن تم تنفيذ قانون «جاستا» بالكامل ولم يتم إبطاله، فإن مواطني الدول المتضررة سوف يفسرون القانون على أنه صادر من جانب واحد، وأنه انتقائي أخلاقياً، ببساطة لأن الولايات المتحدة تبدو وكأنها غير مدركة لتجاوزاتها للقانون الدولي.

1) تاديو 2010، ص 278.
2) درايفوس 2013، ص1.
3) ديميربولات 2009، ص 87.
4) كارلو 2016، الفقرتين 2 ـ 3.

ستكون النتيجة هي تدهور كبير في حسن النية وإلغاء محتمل للعلاقات الدبلوماسية وتحرك متنام نحو تكوين القومية... إذ أن دولة تلو الأخرى أصبحت تشعر بما لديها من إدراك عام بالظلم تجاه عدم العدالة المتصور من هذا القانون.

الفصل الثاني:

درس من التاريخ

◀ أعتقد منذ العام 2017 أخذ العالم يدخل مرحلة من الخطورة، حيث بدأت تبدو لنا اتجاهات سياسية واجتماعية مماثلة لتلك التي كانت سائدة تحديداً قبل اندرع الحربين العالميتين الأولى والثانية، وهنا أعتزم تنبيه أكبر عدد من أصحاب العقول النيرة إلى المسارات التي بإمكانها أن تبعدنا عن دوائر الصراع والاحتكاك، أو حتى إلى حرب عالمية كارثية ثالثة.

لتحليل الأمر والحصول على منظور محدد، يتطلب مني العودة إلى حوالي ألفي عام من الزمان مضت، إلى روما القديمة حيث بدت لرجل يدعى ماركوس توليوس شيشرون آنذاك أوجه تشابه مماثلة لما يحدث اليوم من سيناريوهات ومخاطر عالمية. كان الرجل واحداً من أكبر زعماء الإمبراطورية. وما تزال آراؤه الثاقبة في السياسة والأخلاق والقانون تلقي بظلالها الصحيحة حتى يومنا هذا. لقد كان حقيقة، من بين آخرين، هو الذي نظر إليه الأميركيون المؤسسون حينما صاغوا دستورهم في عام 1787. عاش الرجل في فترة تفتيت الإمبراطورية الرومانية، حينما كان أول الأباطرة، القياصرة، يحاولون جهدهم للسيطرة على ال وأصبحوا فعلياً، ديكتاتوريين. استحوذ الروائي وليم شكسبير كل ذلك في روايته «يوليوس قيصر»، وتحديداً

حول شخصية بروتس ذلك الشخص غير القابل للفساد والمدافع عن حرية التعبير والديمقراطية والأخلاق العامة. حينما سئل عن إمكانية انضمامه لمؤامرة اغتيال يوليوس قيصر، الرجل الذي أرعب مهدداً روما بمزيد من الديكتاتورية، رد بروتس بقولته المأثورة: «إذا كان هناك أي شيء يقود إلى الصالح العام، سأضع الشرف في عيني والموت في عيني الأخرى، وسأنظر إلى كليهما بلا مبالاة». بعبارة أخرى كان بروتس يؤمن بقيم الديمقراطية والحرية، بشكل لا يتزعزع، ولن يتردد في مقاتلة أي طاغية أو ديكتاتور إلى آخر قطرة من دمه، وهذا ما فعله في نهاية الأمر، فقط سقط على سيفه في معركة فيليبي في عام 42 قبل الميلاد.

شيشرون كان رجلاً ذا قناعات مشابهة ويذكر عنه أنه من طبيعة بروتس ذاتها. تقاعد عن العمل السياسي حينما بلغ الرابعة والستين من عمره، وبهدوء شديد بقي في فيلته المطلة على البحر شمال نابولي منتظراً جنود مارك أنتوني بغرض إعدامه لمشاركته في مؤامرة اغتيال يوليوس قيصر.

أشير هنا إلى شيشرون بسبب تحليله الذي ساقه لانحدار روما، وعدم إيمانه بدستورها الجمهوري، وإبعاد النخبة السياسية عن بقية المواطنين العاديين وانتشار الفساد المذهل، كل ذلك يمثل الكثير مما يحدث حالياً في عالم اليوم.

كان قادراً على إصدار هذه الأحكام من وجهة نظر أخلاقية ثابتة استناداً إلى إيمانه بما أسماه «القانون الطبيعي». لم يكن ذلك نظاماً من صنع الإنسان من منطلق المعايير الأخلاقية المدروسة بعناية، ولكنه فهْم بأن العناية الإلهية كانت تعمل في الكون، وتلك البشرية كانت قادرة على الاستفادة من المكوناتها الرئيسة للعقل والحقائق الدينية الأبدية التي تساعد على وضع القوانين المدنية وتشكيل المجتمع. أو، على حد تعبيره: «الإنسان هو النوع الوحيد الذي أصاب نصيباً في العقل الإلهي وذو ارتباط مباشر بشراكة في العدالة».

لم تكن تلك مجرد وصفة سياسية لروما القديمة، بل كانت للزمان كله ولكل المجتمعات، ومن الجدير بالذكر أن أعظم ديمقراطيات العالم الأنجلو ساكسونية كانت مبنية على وجه الدقة على هذه المبادئ. بل حتى إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يحني هامته امتناناً لكتابات شيشرون.

لقد رأى بوضوح شديد حينما أدارت روما ظهرها لمبادئها الأساسية، كانت النتيجة انهياراً اجتماعياً وأزمة في القيادة. الأعراض التي حددها وهي: الانقسامية والفساد والطموح الأناني واستقطاب الرأي العام وعدم المساواة الاجتماعية، مما يمكن رؤيتها بوضوح شديد اليوم،

خاصة في الغرب، حيث الاحترام لتقاليد المعايير الجمهورية أو الديمقراطية قد تعرض للعداء من النخب الليبرالية والقيم العلمانية، وسياسياً هناك إنكار واضح لحرية التعبير. أحد المخاطر الرئيسة التي حددها شيشرون تمثل في تقويض الفضيلة المدنية، فضلاً عن سعي حثيث لبعض الرجال الطموحين للتمكن من السلطة لمصلحتهم فقط، بدلاً من خدمة الدولة انطلاقا من الشعور بالمسؤولية تجاه المصلحة العامة، وكل اهتمامهم ينصب في الفوز في الانتخابات ثم بعد ذلك رؤية ما يحدث...! لم تتوفر أية وسيلة على الإطلاق لإدانة السياسيين، بينما هناك رجال يحتويهم الجشع بلا رحمة لجمع المال وهم يشقون طريقهم إلى أعلى.

بصفته خطيباً عظيماً، كان شيشرون مدفوعاً بقناعة مطلقة أنه إذا كان على الرجال أن يحكموا، فإن أولويتهم الأولى هي أن يحكموا أنفسهم. كان من شأنه أن يسخر من وجهة النظر الحالية التي تقرر بأن ما يفعله الرجال في حياتهم الخاصة ليس مهماً لطالما كانوا سياسيين فاعلين. كان يؤمن بأن الأخلاق الخاصة ينبغي أن تترجم نفسها في المجال العام من أجل الصالح العام، وبالتالي يكون قد وضع معياراً أو أنموذجاً للقيادة على مر القرون. يمكن سماع أصداء أسلوبه الخطابي بشكل رائع في الخُطب العظيمة لثلاثة من أقوى المدافعين عن الحرية، إبراهام لينكولن ونيلسون مانديلا وونستون تشرشل. مبين أدناه النص الكامل من خطاب جيتيسبيرغ، وهو كلمات لنكولن الشهيرة التي تحيي ذكرى قتلى الحرب الأهلية الأميركية من كلا الجانبين في عام 1863. استمر خطابه لدقيقتين فقط ولكنه دخل التاريخ كواحدة من أروع ما سجل من خطب على مر الزمان.

«قبل أربع عشرينات وسبع سنوات مضت حضر أجدادنا إلى هذه القارة وأنجبونا، دنيا جديدة، يحلمون بالحرية، ومكرسين أنفسهم بالقول إن جميع الرجال خلقوا سواسية.

أما الأن فقد اشتبكنا في حرب أهلية كبيرة، تختبر إذا كانت هذه الأمة، أو أية أمة أخرى أياً كانت قوة أحلامها أو مدى إخلاصها، كم من الزمن بإمكانها أن تتحمل. اشتبكنا في تلك الساحة الكبيرة لتلك الحرب. لقد جئنا لمنح وفائنا وإخلاصنا لجزء من ذلك الميدان، باعتباره مقراً نهائياً للراحة الأبدية لأولئك الذين قدموا هنا حياتهم التي كان ينبغي لهذه الأمة أن تنعم بها. لعل كل شيء يبدو مناسباً وصحيحاً بوجوب أن نفعل ذلك.

ولكن، بمعنى أوسع، لا يمكننا تكريس ـ ولا يمكننا تقديس ـ كما لا يمكننا تبجيل هذه الأرض. لقد أخلص إليها أولئك الرجال الشجعان، الأحياء منهم والأموات، الذين أبلوا هنا، وذلك أعلى بكثير من قوتنا المنهكة إضافة أو نقصاناً. لن يلاحظ العالم كثيراً، ولن يتذكر طويلاً ما

نقوله هنا، لكن لا يمكن أن ينسى أبداً ما فعلناه هنا. أما نحن الأحياء، فبالأحرى، أن نكرس جهودنا للعمل غير المكتمل الذي حارب أولئك النفر من أجله حتى الآن وقد تقدموا فيه به بشكل نبيل. من الأفضل لنا أن نكون هنا مكرسين حياتنا للمهمة العظيمة المتبقية أمامنا ـ من أولئك الذين ماتوا هنا بشرف يلزمنا أن نسعى نحو مزيد من التفاني لتلك القضية التي قدموا من أجلها آخر قدر من الإخلاص الكامل ـ إننا هنا على قدر عال من التصميم على ألا تكون أرواح هؤلاء الموتى قد راحت سدى ـ وأن يقدر لهذه الأمة، في ظل الله، أن تنجب ولادة جديدة من الحرية ـ وأن حكومة الشعب، من الشعب ولأجله، لن تهلك من الأرض».

إنه لينكولن، والرجال أمثاله، هم الذين آمنوا بأن أفضل طريق لمنع الرجال الطامحين في السعي وراء السلطة هو تأكيد أن الأولوية الأولى للحكومة قد تم التعبير عنه في هذين السطرين الأخيرين.

كانت روما في زمن شيشرون ممزقة بالفساد والعنف والطموح المكشوف لأولئك الساعين بنهم نحو إلى السلطة لمصالحهم الخاصة. لقد كانت قيمهم هي تحديداً الأضداد القطبية من النوع الذي كان لينكولن يعبر عنه. وقد ألقى شيشرون باللوم في ذلك على التخلي عن القوانين الأخلاقية العالمية وارتفاع مستويات الماديات، وازدراء قيم الحياة المدنية والسياسية.

الفصل الثالث:

آثار الحرب النووية

◄ إذا حدث تنفيذ بالكامل لقانون «جاستا»، فسوف أجادل بأنه يمكن أن يحدث لاحقاً تراجع إلى شكل متشدد من القومية كإجراء وقائي. وقد تحدث أيضاً نتيجة أخرى هي تصعيد التوترات الدولية، كأن يحدث تشكيل تحالفات جديدة واختفاء بعض التحالفات القديمة. ومن المحتمل بشكل قوي أنه في مثل هذا العالم المتوتر وغير المستقر، يمكن أن تلعب الخيارات النووية دورها على الساحة باعتبارها لم تعد أمراً مستحيل التفكير فيه.

«الآن صرت موتاً، مدمر العوالم». هذا ما صرح به العالم الأميركي ج. روبرت أوبنهايمر حينما شهد أول تجربة للقنبلة النووية في 16 يوليو 1945، مقتبساً قوله من بهاغافاد غيتا للتعبير عن رعبه من حجم قوتها.

بعد أربع سنوات، حذر الرئيس الأميركي آيزنهاور بأنه لم يعلم كيف يمكن لحرب عالمية ثالثة أن تبدأ، ولكنه كان يعرف كيف يمكن خوضها: «بالصواريخ».

بعد سبعين عاماً، أمكن للعالم تطوير أسلحة أقوى مئات المرات من تلك التي أُلقيت على ناجازاكي وهيروشيما، والآن لديها القدرة على تدمير أشكال الحياة كافة.

في الوقت الحاضر هناك خمس دول لديها أسلحة نووية مع القدرة على إطلاقها عبر آلاف الأميال، هي: الولايات المتحدة الأميركية وروسيا والمملكة المتحدة وفرنسا والصين. كما تمتلك الهند وباكستان وكوريا الشمالية أسلحة نووية وتقوم بتطوير صواريخ قادرة على الوصول إلى أهداف تصل إلى 1500 ميل. أما إسرائيل فما تملكه من أسلحة نووية غير معلن، وهي دائماً لا تنكر ولا تؤكد أنها تمتلكها.

لحسن الحظ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ظلت هناك هدنة طويلة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق، روسيا الآن. كان هذا الترتيب تحت عنوان فرعي «MAD» أو بمعنى: «تدمير متفق عليه بشكل متبادل». وحتى لو كان هناك هجوم استباقي مفاجئ من جانب واحد، فلا يزال هناك ما يكفي من القوة النارية لدى الدولة المدافعة للرد، مما يضمن تقريباً تدميراً كاملاً، ليس فقط لبلدانهم ولكن ربما لمعظم العالم أيضاً.

ما يثير القلق ليس التخزين وإمكانية «المبالغة في القتل»، بقدر ما هو الخطأ البشري. حينما يتولى أي رئيس أميركي منصبه، فإن من أولى واجباته أو مهماته حضور جلسة إحاطة من الأجهزة الأمنية. سيتم حينها إعطاؤه بطاقة صغيرة تحمل الرموز اللازمة حين يحتاج للتحدث إلى البنتاغون لتأكيد هويته في حالة حدوث أزمة أمن قومي. ولنفترض فقط أنه فقد تلك البطاقة، كما يُزعم، بأن بيل كلينتون كان قد فقد محفظته وبداخلها البطاقة، وهناك زعم أيضاً بأن جيمي كارتر سبق أن أرسل بنطالاً للنظافة مع البطاقة داخل الجيب ـ لهذا فإن مستقبل العالم سيكون مهدداً بكارثة يمكن أن تنفجر من خلال عقلية شاردة بسيطة.

وعادة تزداد الصورة تعقيداً مع تولي رئيس أميركي جديد منصبه.

صحيح أن السيد ترمب قدم مبادرات مخففة لفلاديمير بوتين ويبدو أنه حريص على نزع فتيل أي توترات متأججة من رئاسة أوباما. كانت كل من الولايات المتحدة وروسيا قد وقّعتا معاهدة أسلحة الغرض منها الحد من ترساناتهما الاستراتيجية من الأسلحة، تسمى نيو ستارت، والتي انتهت صلاحيتها في عام 2021، واتفق الطرفان على تجديدها حتى 4 فبراير 2026، وبالإمكان دائماً توفير عشرات المليارات من الدولارات متى تم تمديد المعاهدة. ومع ذلك، يتطلب أن تحدث بعض التنازلات من كلا الجانبين، ومن المرجح أن يسعى بوتين إلى خفض، أو حتى إلغاء، نظام الدفاع الصاروخي الأميركي في أوروبا. وفي رأيي أن هذا من شأنه أن يرسل الرعشات إلى أسفل العمود الفقري للزعماء الأوروبيين إذ سيتم سحب الحماية من بلادهم.

وبالتأكيد تمت إحاطة الرئيس ترمب من قبل الأجهزة الأمنية أيضاً بتوضيح القدرات النووية لكوريا الشمالية، وبدرجة أقل، إيران، وكلاهما سيتم التطرق إليهما في فصل لاحق.

أما سبب إثارتي لمسألة هذه الأسلحة النووية فهو، كما ذكرت من قبل، لاعتقادي بأننا على وشك انعكاس الظروف ذاتها التي أدت في النهاية إلى الحرب العالمية الأولى. من الضروري أن نتعلم ونطبق دروس التاريخ وأن نتجاهل الحقائق التي تعرضنا للخطر. على سبيل المثال، كان هناك إجماع في الرأي في عام 1914، بأنه إذا كانت هناك حرب، ينبغي أن تكون قصيرة، وتقتصر على المناوشات الحدودية أو المواجهات الثابتة ويتم خوضها بالطريقة التقليدية. وبالضرورة سيتم خوض المعارك في مواقع مختارة بعناية مع سلاح الفرسان المصاحب للمشاة. ولكن ما صدم العالم حقيقة هو أن حرب القرن العشرين كانت على بعد سنوات ضوئية من ذلك الافتراض. لقد كانت وحشية، استخدمت فيها أسلحة جديدة مرعبة، بما في ذلك الدبابات والغازات السامة والطائرات، وللمرة الأولى، دمار شامل للسكان المدنيين والمدن. قلة قليلة من الناس شهدوا ذلك وكانت المأساة أنه بمجرد أن بدأت الحرب كاد أن يكون توقفها أمراً مستحيلاً.

هذا هو السبب في أن الفصول اللاحقة سوف تقدم قراءة مزعجة لأنني سأتجه إلى فحص وتقصي كل ما يعتبر الآثار الحقيقية لحرب عالمية ثالثة.

أعتقد أن معظم الناس لديهم فكرة عن القوة المروعة للقنبلة النووية. لقد رأينا جميعاً صوراً لناجازاكي وهيروشيما بعد الضربات الجوية، لكن حينما نسمع أن قنابل القرن الواحد والعشرين كانت قوة تدميرها تبلغ مئات المرات، فإن الخيال سوف ينهار. وباختصار، نحن تقريباً في الوضع نفسه الذي كان عليه الناس في عام 1914. نغمض أعيننا ونتظاهر بأن هذا لا يمكنه أن يحدث، إنه لأمر مروع للغاية أن نتأمله. ويلزمنا أن نتذكر أيضاً أن كل دولة دخلت الحرب العالمية الأولى فعلت ذلك عن يقين تام بأنها كانت تدافع عن أمتها. هذا هو بالضبط الخط الذي يستخدمه أعضاء النادي النووي للقرن الواحد والعشرين لتبرير امتلاكهم لأسلحتهم. الهند وباكستان وكوريا الشمالية والجنوبية والقوى الأخرى مقتنعة أخلاقياً بأنها لن تستخدم أسلحتها إلا في حالة الاعتداء عليها. إضافة إلى ذلك، هناك مشكلة القومية. وبما أنني ما زلت أجادل، فإن القومية في مستواها الأدنى هي أكثر من مقبولة، ولكن في شكلها المتطرف يمكن أن تكون متفجرة وغير متوقعة، وكما في حالة الرايخ الثالث فقد كانت مدمرة للغاية. لا يمكن أن تكون عبارة «بلدي على صواب أو خطأ» مبرراً للعدوان. أضف إلى ذلك إمكانية وضع الإرهابيين أيديهم حتى على جهاز نووي محدود! سيبدو المستقبل قاتماً حقاً.

لذا فإن إلقاء نظرة سريعة على هذا الجحيم هي وصفتي لتجنب ما لا يمكن تصوره، وهذا ما قد يبدو عليه العالم إذا اندلع ذلك الحريق المروع الذي لا يمكن السيطرة عليه.

كانت قوة القنابل التي فجرتها الولايات المتحدة فوق هيروشيما وناجازاكي 15 كيلوطناً. ذلك تقريباً يساوي حجم كل الأسلحة التي في أيدي الهند وباكستان وكوريا الشمالية الآن، مع إمكانية استخدامها من قبل الجماعات الإرهابية إذا تمكنت من الحصول عليها! نوضح أدناه الآثار التي يمكن أن تحدثها واحدة فقط من تلك القنابل. ويجب أن نتذكر أن أسلحة القرن الواحد والعشرين أكثر قوة وفتكاً بعديد المرات.

هناك خمس نتائج للتفجير النووي:

أولاً، موجة الانفجار التي تنتقل مرات عديدة أكثر من سرعة الصوت، بإمكانها أن تهدم المباني التي على بعد كيلومترين من موقع الانفجار وسيكون عدد الناجين قليلاً جداً، وستكون للانفجار قوة الإعصار. أما البشر غير المحميين فسيلقى بهم ويتم قذفهم تجاه الجدران والأثاث وسيعانون من إصابات خطيرة.

ثانياً، هناك التأثيرات الحرارية. تشبه درجة الحرارة في قلب الانفجار تلك الموجودة في مركز الشمس بحيث يتبخر كل شيء بالقرب من الأرض على الفور. وتشكل الغازات المتبقية للقنبلة والمواد الأخرى كرة نارية صاعدة ترتفع مثل البالون، وتشكل في النهاية سحابة مألوفة على شكل نبات الفطر حينما ترتفع وتبرد.

التأثير الثالث هو الإشعاع. الحطام المتسرب من السحابة فطرية الشكل مشع للغاية. واعتماداً على الرياح، يمكن لهذا الحطام وما ينتج عنه من مواد كيميائية وأخرى أن ينتشر على مسافات شاسعة. بعد حادثة تشيرنوبيل في عام 1986، على سبيل المثال، اضطر المزارعون البريطانيون في المملكة المتحدة، على بعد أكثر من ألفي ميل، إلى تدمير الأغنام التي أصيبت بالإشعاع. توقع الخبراء أن المنطقة المحيطة بمصنع تشيرنوبيل ستبقى ملوثة لما لا يقل عن ألفي عام. بالطبع الإشعاع الطبيعي موجود في الغلاف الجوي ولكن بمستويات منخفضة نسبياً، ويقاس بوحدة تسمى (ريم) rem. المستويات المقبولة للعمال الذين يتعرضون للإشعاع من حين لآخر هي 5 ريم في السنة ويبلغ متوسط الأشعة السينية حوالي 0.08 ريم لذا لا يوجد خطر كبير هناك. ومع ذلك، إذا تعرض الإنسان إلى مستويات عالية من الإشعاع، في ظروف الحرب النووية مثلاً، فإن 1000 (ريم) تعني أنها ستكون فرصة 80٪ للإصابة بالسرطان.

رابعاً، هناك مشكلة إنتاج الإشعاع مجالات كهرومغناطيسية عالية الشحنة بإمكانها أن تقضي على أجهزة الكمبيوتر وأجهزة التلفزيون والراديو ومراكز الاتصال المهمة. في أعقاب أي انفجار لن تكون هناك أية فرصة مطلقاً لاستعادة الترابط بالعالم الخارجي. وفي الواقع، من منطلق حسابات الخبراء العسكريين أن قنبلة نووية قوية من المحتمل أن تدمر جميع أنظمة الاتصالات الخاصة في ـبلد بأكمله.

أخيراً، هناك التأثيرات على المناخ: الحرب النووية من شأنها أن تخلق كميات هائلة من الدخان التي يمكن أن تبقى في الطبقات العليا من الغلاف الجوي إلى عشر سنوات أو أكثر. وهذا من شأنه أن يمنع ضوء الشمس من الوصول إلى أجزاء كبيرة من العالم، فضلاً عن تدميرها الكثير من طبقة الأوزون الواقية أيضاً، مما يسمح بتدفق كميات قاتلة من ضوء الأشعة فوق البنفسجية. وستكون النتيجة الإجمالية انخفاضاً هائلاً في درجة الحرارة، مع فقدان ضوء الشمس وانخفاض لمواسم النمو بشكل كبير. سيعود العالم إلى العصر الجليدي والمجاعة الجماعية مما سيتبعه حتماً انقراض البشرية والحيوانات.

وقف العالم على حافة جرف هذا الجحيم في أكتوبر 1962 عندما وجد الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة نفسيهما في دورة تصادم نووي في المحيط الأطلسي. كنت صبياً في ذلك الوقت ولكني أتذكر بوضوح كيف أن والدي وأقاربي الأكبر سناً كانوا يتجمعون حول الراديو وهم يستمعون إلى تطور الأزمة المرعبة. قرر الرئيس الروسي خروتشوف أولوية السبق في ركب التسلح من خلال وضع الصواريخ السوفيتية في كوبا، بضع مئات أميال فقط من المدن الأمريكية. كان هذا حقا رداً على أميركا في وضعها صواريخها في تركيا، ضمن المدى الذي يسمح بضرب المدن الروسية. حذّر كينيدي خروتشوف بإزالة الصواريخ، وحينما لم يجد منه رداً، أقام حصاراً بحرياً في المحيط الأطلنطي، مباشرة في طريق قافلة سوفياتية كانت تحمل المزيد من الصواريخ إلى كوبا. رفض الجانبان التراجع، ولم يرغب أي منهما في أن يُنظر إليه على أنه «يرمش» أولاً. كانت هناك مبادرات دبلوماسية محمومة وراء الكواليس، ولكن ساء الوضع عندما وردت أنباء عن وجود غواصة نووية سوفيتية كانت في طريقها لإغلاق مسار حاملة طائرات أميركية. كانت تلك هي سياسة حافة الهاوية على نطاق كارثي.

يتذكر روبرت شقيق الرئيس جون كينيدي أنه عندما سمع الرئيس هذا الخبر تحول شكله إلى اللون الرمادي ورفع قبضته إلى فمه في حالة تعبر عن الرعب. كان يعلم أنه إذا هاجمت الغواصة حاملة الطائرات، فسيتعين عليه الأمر بضربة ارتدادية وإطلاق أربعة آلاف رأس حربي.

بقيت الغواصة السوفيتية صامتة، ثم انسحبت إلى أعماق المحيط الأطلسي المظلمة، وأعتقد أن كينيدي لا بد أنه أجرى صلاة خاصة أراحته نفسياً، وبعدها تنفس العالم الصعداء مرة أخرى.

الوضع النووي الآن مختلف إلى حد كبير. في عام 1962، كان كل من كتلتي القوة الاثنتين يعلم بأنه لن يفوز. حتى لو حدثت الضربة الأولى من أي طرف فإن ردة فعل الدولة المدافعة ستكون مدمرة أشد وستكون النتيجة تدميراً متبادلاً. الآن، في بداية الربع الأول القرن الواحد والعشرين، هناك دول مارقة، وظهرت المنظمات الإرهابية واشتدت التوترات الحدودية، أي واحد منها يمكنه تفجير صراع نووي. وعلى سبيل المثال، كان رئيس الصين ماو يتلاعب بفكرة حرب نووية محتملة أثناء مخاطبته لقادة العالم الشيوعي في عام 1957:

«إذا اندلعت الحرب، فكم من الناس سيموتون؟ هناك 2.7 مليار شخص في العالم بأسره. إذا جاء الأسوأ إلى الأسوأ منه، ربما نصف سكان العالم سيموتون. ولكن أيضاً سيبقى نصفهم، سوف يتم سحق الإمبريالية على الأرض، وسيصبح العالم بأكمله اشتراكياً. ومرة أخرى بعد عدد من السنوات، سوف يصل سكان العالم مرة أخرى إلى 2.7 مليار وبالتأكيد سيصبح أكبر حجماً».

كانت تلك الكلمات التي تقشعر لها الأبدان تعبر عن قناعته بتحقيق جنته الأرضية، وفي هذه الحالة ستكون جنة اشتراكية بالطبع، ثم بعد ذلك فالغايات تبرير الوسائل. كان هتلر يمتلك العقلية نفسها. لم يكن يتردد في استخدام القنابل النووية إذا كانت متوفرة في متناول يده. سُئل ذات مرة عما إذا كان نادماً على تلك الضخامة في خسائر الأرواح التي نتجت عن الحربين العالميتين، فكان رده مروعاً بالقدر ذاته، قالها باللغة الألمانية: « Man überlebt es» بعبارة أخرى: «الجنس البشري سوف يدوم». وسوف «تتداخل» عليه الأمور.

في عام 2017، لحسن الحظ، لم يكن هناك الرئيس ماو أو هتلر بأصابعهما على الزر النووي، لكن هناك دول متمردة، ومتعصبون دينيون وإرهابيون وقوميون متطرفون ممن قد يصيبهم الجنون بما يكفى لاستخدامها. لذلك فالمسؤولية تقع على عاتق كل واحد منّا لضمان أن الحس السليم واليقظة والذكاء الدبلوماسي تلعب جميعها دورها الصحيح في منع هذه الكوارث المميتة. لا يمكننا تكرار أخطاء الماضي، حينما تم السماح للقومية المتطرفة لتتبارى من دون رقيب أو حسيب. الأجيال المقبلة سوف لن تغفر لنا أبداً إذا نسينا.

الفصل الرابع:

عجز الثقة العالمية

◀ ستنجم عن تطبيق قانون «جاستا» أزمات سياسية عالمية، إذ سوف تتجه كل الدول للدفاع عن أنفسها ضد أية تحديات قانونية. وتحديداً سيسود الدول الإفريقية توتر إضافي لشعورها بأن محكمة الجنايات الدولية قد ظلت وبشكل مذل خاضعة كلية للغرب. وهناك مشكلة عامة لدى القارة إذ يعم الافتراض بأن بعض قادتها هم الذين أصبحوا الأهداف الحقيقية للمحكمة بشكل متعمد. ظلت القارة تشعر بالأسى والغضب بسبب أن العديد من الدول الإفريقية قد لعبت دوراً تكوينياً في المفاوضات الخاصة بنظام روما الأساسي، الذي بدوره نتج عنه تشكيل محكمة الجنايات الدولية نفسها. كل الدول الإفريقية أبدت كامل ترحيبها ودعمها التفاؤلي في تكوين هذه المحكمة، كما فعلت ذلك أيضاً المنظمات الإفريقية غير الحكومية.

وبالتالي كان هناك غضب مفهوم، لطالما، في عام 2000 صدرت مذكرة توقيف بحق عبدالله ي. ندومباسي. في الوقت الذي كان ندومباسي وزيراً للخارجية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبذلك زعزعت مبادرة بلجيكا مستوى الثقة الذي كان قائماً سابقاً بين الدولتين إذ اعتبر تعدياً على مسألة الحماية السيادية. كما تضررت العلاقة حتى بشكل أكبر في عام 2008 حينما ألقي القبض على روز كابوي، وهو رئيس قسم المراسم والبروتوكول للرئيس الرواندي بول كاغامي، في ألمانيا بناء على مذكرة من محكمة فرنسية. زعم الفرنسيون أن كابوي كان

متواطئاً في إسقاط الطائرة، التي كانت تقل الرئيسين السابقين لرواندا وبوروندي جوفينال هابياريما وسيبريان نتايامیرا، في عام 1994، وما نجم عن ذلك من وفيات. تولى الرئيس كاغامي رفع القضية إلى الأمم المتحدة بزعم أن الدول الأوروبية ظلت تهين الأفارقة، كما هدد باعتقال الرعايا الفرنسيين الذين يعيشون في بلده[1].

ارتفعت وتيرة الاحتكاك حدة أيضاً بين محكمة الجنايات الدولية والاتحاد الإفريقي في عام 2009 حينما أصدرت المحكمة مذكرة توقيف بحق الرئيس السوداني عمر البشير. وما جعل الأمر أكثر سوءاً هو إلزام كل الدول الإفريقية بالقبض عليه متى زار أياً منها. إلا أن ذلك التفويض قد تم تجاهله من تلك الدول[2]. لقد أصبح جلياً إذن أن فرض أية ضغوط متزايدة للامتثال لقانون «جاستا» من شأنه فقط أن تصبح العلاقات أكثر سوءاً بين الولايات المتحدة والدول الأخرى، ويزيد من احتمالية تكثف نمو القومية، إذ من المهم لتلك الدول أن تحمي نفسها من التدخلات الخارجية.

من أكثر التطورات إثارة للقلق على الساحة الدولية هي العلاقة المتدهورة بين الناتو وروسيا، والتي ظلت تشهد إحياء القومية في عهد الرئيس بوتين. منذ نهاية الحرب الباردة في عام 1990 تقريباً كان الجانبان متقاربين في التفاهم المتبادل. وفي الواقع إن روسيا كانت عضوا في مجلس تعاون شمال الأطلنطي في 1991 ثم برنامج الشراكة من أجل السلام بعد ذلك بثلاث سنوات. تبع ذلك مزيد من التدفئة للعلاقة في عام 2002 عندما تم تشكيل مجلس الناتو-روسيا. منذ ذلك الحين، ربما لإحساس الرئيس بوتين بوهن عزيمة ديمقراطيات الغرب، انخرط في حشد عسكري هائل لقواته. استجابة لذلك التوجه ونشر القوات على الحدود الأوروبية لروسيا، وقّعت السويد أخيراً على ميثاق دفاع مع الولايات المتحدة، تلتها فنلندا. تم تشكيل أكثر من 30000 من الألوية المزودة بأحدث الأسلحة الآلية الروسية صنعاً ووضعت بالقرب من الحدود الليتوانية مع صواريخ قصيرة المدى يمكنها أن تحمل أسلحة نووية تم نصبها في أماكن على مدى مسافة تسمح لها باستهداف جميع العواصم الأوروبية. وما يزال ضم روسيا لشبه جزيرة القرم ومحاولاتها لفعل الشيء نفسه حالياً تجاه أوكرانيا مما يؤجج الذاكرة، كذلك الحال مع النشر الأخير لأسطول من السفن القتالية الروسية في البحر الأبيض المتوسط دعما لحملة القصف في سوريا.

1) بليسيس، مالوا وأوريلي 2013، ص 3 ـ 4.

2) بليسيس ومالوا وأوريللي 2013 صفحات 3 ـ 4.

يعد إلحاق جزيرة القرم عنوة إلى الأراضي السوفيتية، انتهاكاً صريحاً للمادة 2 (4) من ميثاق الأمم المتحدة وبنية الأمن الدولي. صرحت المستشارة الألمانية السابقة أنجيلا ميركل، خلال مؤتمر ميونخ للأمن في عام 2015، بأنه لا يجب مطلقاً محاولة تغيير المعالم الحدودية لأية دولة أوروبية، وبالتالي فإن ما قامت به روسيا من أفعال يستوجب المساءلة والتحدي.

رداً على كل هذا، وصف الروس حشودهم العسكرية بأنها تأتي متسقة كرد على مناورات الناتو، وأيضاً احتجاجاً على عرض الغرب لأوكرانيا العضوية في حلف الناتو، والتي يرون أن فيها تعدياً على مصالحهم الإقليمية. خلصت الدراسات التي أجرتها مؤسسة راند للبنتاغون إلى أن إستونيا ولاتفيا ستكونان في أيدي روسيا في أقل من 36 ساعة كما أنه سيكون مستحيلاً على حلف الناتو أن يفعل أي شيء حيال ذلك، وسوف يستغرق الأمر وقتاً طويلاً لإعمال المادة 5 من ميثاقه بغرض الدفاع المتبادل.

إنه لأمر موثق جيداً أن الاقتصاد الروسي في ورطة، والرأي العام داخل روسيا وخارجها مقتنع بأن أي حرب مع الغرب ستكون كارثة. ومن المثير للاهتمام أيضاً أن الرجلين يكنان لبعضهما احتراماً متبادلاً، وربما يُعرف كل منهما بالبراغماتية المتبادلة والإيمان بالقومية والصفات القيادية القوية.

إليكم ما قاله الرئيس ترمب عن الرئيس بوتين في يوليو 2016:

«سأعامل فلاديمير بوتين بحزم، لكن لا يوجد شيء أستطيع أن أفكر فيه أفضل من إقامة صداقة مع روسيا بدلاً من الخلاف معها، على عكس ما هم عليه الآن، حتى نتمكن من القضاء على داعش معاً مع أطراف أخرى. ألن يكون من الجيد أن نتفق بالفعل؟

وهذا ما قاله الرئيس بوتين عن الرئيس ترمب في ديسمبر 2015:

«إنه رجل استعراضي حقاً، وموهوب للغاية، لا شك في ذلك... وهو زعيم ماهر في السباق الرئاسي بالصورة التي نراها اليوم. يقول يريد أن يرتفع إلى مستوى أعلى من العلاقات مع روسيا. كيف لا يمكننا أن نرحب بذلك؟ بالطبع سيكون ذلك موضع ترحيبنا».

ساد البرلمان الروسي تصفيق حاد حينما أعلن عن فوز ترمب في انتخابات الرئاسة الأميركية في التاسع من نوفمبر 2016، إذ رؤي أنه الرئيس الواقعي الذي يمكن للرئيس بوتين أن يتعامل معه، ويجدر بنا التذكر بأن العقوبات الاقتصادية على روسيا فرضت بأمر تنفيذي من الرئيس أوباما، وبالتالي حينما يتولى رئيس جديد سدة الرئاسة الأميركية من شأنه أن يسحب تلك العقوبات من دون الحاجة للعودة إلى الكونغرس.

أدت هذه التبادلات والردود إلى ضبط أجراس الإنذار في المراتب العليا في الناتو. لقد ضمنت معاهدة عبر الأطلنطي السلام في أوروبا منذ عام 1945، وكانت بمثابة معارضة دائمة لأي تحركات روسية توسعية في دول البلطيق وأوكرانيا، لكن الرئيس ترمب كان يتذمر من أن بعض الدول الأعضاء لم تعبر عن وزنها. تساهم الولايات المتحدة بنسبة 70٪ من ميزانية الناتو وهي حتى الآن بكل المقاييس صاحبة القوات الأكثر عتاداً، ولكن الإحباط يتزايد. إنه يشير بأصبعه متعمداً تلك الدول الأعضاء التي لم تستوف الحد الأدنى من المتطلبات وهو 2 في المائة من الدخل القومي للحفاظ على هذا التحالف.

تنص المادة 5 من معاهدة الناتو على أن الهجوم على إحدى الدول الأعضاء البالغ عددها 22 هو هجوم على الجميع وأي تقويض لهذا التعهد سيكون كارثياً على الأمن الأوروبي. سيكون من المثير للاهتمام معرفة ما إذا كان التهديد بسحب الغطاء الدفاعي للولايات المتحدة عن تلك الدول سيحثها على البدء في المساهمة بنصيبها المفترض من الميزانية.

إضافة إلى ذلك، كان هناك قلق مضطرد ظل يسود أوكرانيا بحدوث أي تقارب ممكن بين الرئيس بوتين والرئيس ترمب في أي وقت. لقد سبق أن قدم له الرئيس السابق بوروشنكو خالص التهاني للرئيس ترمب على فوزه في الانتخابات، لكنــه طلب استمـــرار الدعــم الأميركي" في محاربتنا للعدوان الروسي».

بعد فوز الرئيس ترمب في الانتخابات ومخاوفه بشأن ملاءمة دول الناتو، كانت هناك أصوات تسمع في الاتحاد الأوروبي، ولا سيما من السيد يونكر، بأنه ربما حان الوقت للتفكير في تشكيل جيش أوروبي. ولكن في نظر الرئيس ترمب فإن الاعتراضات اللاحقة حتى على مجرد إبداء رأي كهذا كمن شأنها أن تؤدي إلى تقليل أهمية التحالف في نظر الرئيس ترمب، كما يجب أيضاً على جميع الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلنطي البالغ عددها 22 أن تفعل كل ما في وسعها لإقناعه بأن الحلف ليس موجوداً من أجل استقرار أوروبا وأمنها فقط ولكن من أجل حماية الولايات المتحدة أيضاً. في حالة كهذه، يجب أن يتأكدوا على الفور من أن الحد الأدنى من المتطلبات البالغ 2٪ من ميزانيتهم سيتجه إلى حيث يجب أن يكون. ولا بد من الإشارة أيضاً إلى أن تشكيل قوة دفاع أوروبية بحتة سيكون أمراً إشكالياً للغاية، نظراً للانقسامات العميقة بالفعل والحركات القومية التي بدأت تنشط في العديد من الدول الأعضاء.

الفصل الخامس:

الربيع العربي وتعقيدات عالمية ذات صلة

◀ ذات صباح يوم مشمس من شهر ديسمبر 2010 في مدينة سيدي بوزيد، بتونس، كان محمد بوعزيزي البالغ من العمر ستة وعشرين عاماً يعنى بكشك لبيع الخضار في السوق المركزي. كان هناك المئات من الشباب مثله، وكثير منهم يحملون شهادات جامعية، يقضون معظم يومهم في التسكع في المقاهي في المدينة الفقيرة التي تبعد عن العاصمة تونس ثلاثمائة كيلومتر جنوباً، ويتساءلون عما إذا كانوا سيجدون عملاً في يوم من الأيام. لم يكن بوعزيزي حاصلاً على شهادة جامعية، لكنه كان مدفوعاً بطموح لجمع أموال كافية لشراء أو استئجار شاحنة صغيرة لتوسيع أعماله الوليدة. لم يكون غنياً أبداً، في يوم طيب من العمل قد يجني حوالي ما مقداره سبعة دولارات، لكنه كان فخوراً بكونه المعيل لأمه الأرملة وإخوته الستة.

ما حدث بعد ذلك كان قد أرسل العالم العربي إلى اضطراب عميم في نهاية المطاف. ذهبت شرطية إلى الكشك الخاص به وصادرت عربة خضرواته غير المرخصة وبضاعته بأكملها. حاول البوعزيزي دفع الغرامة وهي الدنانير السبعة التي كانت تمثل بالنسبة له يوم عمل كامل، لكن الشرطية زُعم أنها أهانت والده المتوفى وصفعته وبصقت على وجهه. تحطم شيء ما في نفس الشاب. الذل العلني وخسارة عمله كانا أكثر من أن يتحملهما الرجل. اتجه بشكواه إلى المسؤولين المحليين الذين رفضوا الاستماع له أيضاً، وحينها سكب الوقود وأضرم النار على

جسمه خارج مكاتبهم في الساعة 11.30 صباحاً، ثم توفي لاحقاً في المستشفى متأثراً بحروقه في اليوم الرابع من يناير.

نتج عن ذلك صرخة شعبية ضخمة، وساد الإحساس بلحظة محورية أثارت مزاج البلاد كافة، وحتى الرئيس زين العابدين بن علي كان قد زاره لإظهار قلقه وتعاطفه. استمرت الاحتجاجات ومظاهر العصيان المدني بلا هوادة، لكن بعد ما يقرب من شهر من الاحتجاجات، قبل نصيحة جنرالاته وهرب من البلاد التي حكمها لمدة أربعة وعشرين عاماً.

صار البوعزيزي أسطورة. في غضون أسابيع قليلة، كان هناك المزيد من الشباب الذين أضرموا النار في أنفسهم في العديد من المدن العربية، بما في ذلك القاهرة والجزائر، احتجاجاً على الفساد والبطالة المرتفعة والحكم الديكتاتوري. اندلعت مظاهرات في مصر وليبيا وسوريا واليمن والبحرين والأردن. الإحباطات التي طال أمدها ضد أسباب الفقر وحقوق الإنسان وعنف الشرطة وجشع النخب السياسية كانت قد هزّت الحكومات من جذورها. بالعودة إلى سيدي بوزيد، شعرت السيدة منوبية والدة محمد بالحزن لكنها بالمقابل كانت فخورة بابنها. «رغم أنني في حداد وأنا حزينة، لكن الحمد لله، محمد عائش، لم يمت. سيظل إسمه خالداً. أنا فخورة بما حدث في تونس. أنا فخورة بأنه صار معروفاً في جميع أنحاء العالم العربي».

وجدت أحاسيس هذه المرأة صدى كبيراً لدى أهالي بوزيد حينما كتب الخطاطون في شارع بالقرب من منزل محمد «هنا موقع الثورة».

لقد كانت ثورة بالفعل حيث اندلعت الانتفاضات الديمقراطية لتعم شمال أفريقيا والشرق الأوسط. في يناير 2011 أُجبر الرئيس حسني مبارك على ترك منصبه بعد مظاهرات حاشدة في ميدان التحرير بالقاهرة. وفي فبراير مباشرة، اندلعت احتجاجات في ليبيا حينما اعتقل العقيد القذافي خمسة محامين حقوقيين. وفي الشهر نفسه، أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أمراً بحظر الطيران في سماء ليبيا وبعد أيام بدأت السفن البحرية والطائرات الحربية في قصف قوات القذافي مما أدى في النهاية إلى فراره من منصبه والقبض عليه وقتله في نهاية المطاف. قتلت القوات الحكومية في سوريا خمسة متظاهرين بالرصاص في مدينة درعا الجنوبية، مما أشعل بداية انتفاضة واسعة النطاق ضد الرئيس بشار الأسد. وبحلول شهر أكتوبر، كانت هناك تقديرات بوقوع ثلاثة آلاف ضحية، وبرزت مخاوف من حرب أهلية مفتوحة. في شهر يونيو أصيب الرئيس اليمني علي عبدالله صالح في هجوم بقنبلة على قصره في العاصمة صنعاء. ولاحقاً، بعد مقتل المئات من المتظاهرين، تمت الإطاحة به من منضبه.

كانت تلك أحداث كارثية ولكن لم ينجم عنها سوى مكاسب قصيرة المدى. ارتفعت الآمال في تونس ومصر حيث أجريت انتخابات حرة ونزيهة بعد استبدال الأنظمة القائمة، ولكن كان هناك شكل من أشكال الثورة المضادة في مصر عندما أطاح عبد الفتاح السيسي بحكومة الإخوان المسلمين المنتخبة، في انقلاب عسكري في يوليو 2013. وفي أماكن أخرى، كانت هناك محاولات رمزية للإصلاح، وكانت الأنظمة الملكية الأكثر استقراراً في المغرب ودول الخليج قد أمكنها الحفاظ على أنظمتها الاجتماعية من دون الاندفاع نحو حرب أهلية.

ما كان واضحاً للكثيرين هو أن الربيع العربي كان ينظر إليه من قبل البعض على أنه تحول إلى شتاء عربي. ورغماً عن الضمانات المأمولة من فرنسا والمملكة المتحدة، فقد وقعت ليبيا في قتال بين الفصائل القبلية، كما غرقت سوريا أخيراً في حربها الأهلية الفوضوية. أما العراق فقد شهد صعوداً لداعش، أي (دولة الخلافة الإسلامية) وتعهدها بتحويل المنطقة بأكملها إلى خلافة قوية، مصحوبة بمواجهة مروعة مع القوات «الصليبية» في الغرب.

نتج عن تلك الاضطرابات السياسية والعنف الذي ساد المنطقة، أن واجهت أوروبا مشكلة قوية من اللجوء، حيث نزح إليها الآلاف من الليبيين والسوريين والتونسيين مخاطرين بحيواتهم من أجل سلامتهم. وكانت أكثر الفئات من البشر مغامرة هم الشباب وأصحاب المواهب ومن يملكون طاقة للعمل، بغية إبراز مواهبهم عسى أن يحصلوا على فوائد طيبة ليفيدوا بها بلادهم في نهضتها إذا أمكن للحياة فيها أن تنعم بالاستقرار.

يتبقى لنا أن نرى ما إذا كان بإمكان تلك الدول استيعاب هذه الحشود الغفيرة ودمجها في مجتمعاتها. في الأشهر الستة الأولى من 2015 استقبلت السويد 75.000 لاجئ، وفي عام 2016 وصل 500.000 لاجئ إلى شواطئ إيطاليا واليونان. لقد كانت تلك هبة من السماء للجماعات السياسية اليمينية المتطرفة التي ظلت تجادل بأنه ليس هناك ما يكفي من المال أو وفرة في الوظائف، خاصة مع وجود أزمة بطالة ضخمة طاحنة في هذه البلاد. ولسوء الطالع، في السويد التي كانت تتمتع بسجل مشرف في استيعاب اللاجئين السياسيين، شهد الحزب الديمقراطي السويدي، المتطرف على يمين الطيف السياسي، زيادة داعمة من 7.5% إلى 25% في السنوات الخمس الماضية. وفي النمسا كاد حزب الحرية اليميني المتطرف أن يسيطر على عمودية فيينا في عام 2015، وفي عام 2016 كان المرشح اليميني المتطرف نوربرت هوفر قد تمت هزيمته بفارق ضئيل في انتخابات رئاسة الدولة. وفي فرنسا كانت مارين لوبان، التي تطلق على نفسها اسم «مدام فريكسيت»، قد نأت بنفسها عن والدها المزعوم بأنه عنصري

وكاره للأجانب، وتقود الآن تكتلاً حزبياً حصلت منه في المجال الرئاسي على نسبة 35% من الأصوات المحتملة.

أكثر من ذلك، فإن العديد من هذه الأحزاب تتطلع إلى اليونان ومشكلاتها الاقتصادية المرعبة التي لا نهاية لها، كدليل على أن الاتحاد الأوروبي مشروع لا فائدة منه. معدل البطالة فيها ستة وعشرون في المائة، وكانت كتلة إنقاذية واحدة فقط لها في الآونة الأخيرة قد كلفت دافعي الضرائب في الاتحاد الأوروبي ثمانية وتسعين بليون دولار. السؤال الواضح الذي يُطرح هو إلى متى يمكن لليونان أن تظل عضواً في الاتحاد الأوروبي إذا لم تستطع معالجة أزماتها المالية المتكررة.

ما يشغلني بشدة هو أن ردود الفعل المنعكسة هذه وما يتبعها من تطورات، يمكن أن تؤدي إلى تراجع في شكل ضيق من القومية، بل حتى إلى تفكك الاتحاد الأوروبي نفسه. وما يترتب على ذلك لاحقاً من تجزئة للمجتمع في هيئة جماعات عرقية تخشى على سلامتها، مرتبطة مع بعضها بعضاً في شكوك متبادلة، سيكون سبباً لإنذار عميق.

مشكلة أخرى لأوروبا هي وضعها المالي غير المستقر. التوقعات الاقتصادية هي ما لم تكن مواطناً ألمانياً، أو ربما بريطانياً فإن المستقبل الاقتصادي يبدو كئيباً جداً في بقية القارة. حينما ضمت روسيا شبه جزيرة القرم، فرضت عليها الولايات المتحدة العقوبات الاقتصادية التي كلفت الاتحاد الأوروبي بدورها خسائر بلغت بلايين الدولارات من التجارة، علماً بأن روسيا هي الشريك التجاري الثالث والعشرون للولايات المتحدة، لكنها الشريك الثالث لأوروبا. توقعت مجلة «دي فيلت» الألمانية أن العقوبات الاقتصادية على روسيا تكلف أوروبا مائة وأربعة عشر بليون دولار، مع وفقدان ما يصل إلى مليوني وظيفة عمل.

ثم هناك مشكلة الغاز. تصدر روسيا حوالي مائة وخمسين مليون متر مكعب منه إلى أوروبا، معظم هذه الكمية إلى ألمانيا والمملكة المتحدة، مع الأخذ في الاعتبار دول جنوب أوروبا الأخرى، فهي توفر ثلاثين في المائة من احتياجات القارة ويمكنها إغلاق الصنابير في أي وقت تريده. صحيح أن ذلك سيكلف روسيا خسارة في الإيرادات، لكنه سيجعل الحياة صعبة للغاية بالفعل في أشهر الشتاء لزبائنها من الدول عندما تنتهي كمية المخزون الاحتياطي.

في العالم الأكثر اتساعاً، يدرك الرئيس بوتين أهمية الحفاظ على نفوذ روسيا في الشرق الأوسط وأنه إذا تمكن من عكس تدفق اللاجئين إلى أوروبا من خلال تحقيق الاستقرار في سوريا، فإن العديد من الدول الأعضاء ستتنفس الصعداء أكثر، وبالتالي سيكسب المزيد من

الحلفاء. وهذا بدوره يمكن أن يقوض الوحدة الأوروبية ويؤثر على اتفاق عبر الأطلنطي لصالحه. هذا هو أحد الأسباب التي جعلت خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يثير قلق العديد من قادة الاتحاد الأوروبي الذين يرون مستقبل مشروعهم واقعاً تحت تهديد مباشر بالتفكك.

أضف إلى السيناريو تطلعات الرئيس الأميركي التي لم تختبر بعد، ومرة أخرى يبدأ المشهد الدولي في التشابه: الارتباك والشكوك التي حدثت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين التي أدت في النهاية إلى الحرب العالمية الأولى.

الفصل السادس:

الحـرب الأهليـة في سـوريا والنـزاع بين باكستان والهند

◀ في عام 2011، خلال أيام «الربيع العربي» كانت هناك مظاهرات سلمية تجوب أنحاء سوريا، شأنها شأن الدول المجاورة، وتمت مواجهتها من قوات الأمن بالعنف والمعاملة القاسية وألقت القبض على خمسة عشر شاباً ممن تجرأوا وكتبوا على الجدران في الشوارع الشعارات المؤيدة للربيع العربي. وفقاً لقناة «الجزيرة»، فإن أحد الصبية، وكان في الثالثة عشرة من عمره، يدعى حمزة الخطيب، قد توفي نتيجة للتعذيب الشديد أثناء اعتقاله في مقر استخبارات القوات الجوية. وحينما أعيد جثمانه لوالديه كانت والدته قد مُنعت من رؤيته، أما والده فقد أمكنه مشاهدة جثة إبنه، وقد غضب كثيراً وامتلأ حزناً وغيظاً من سوء آثار التعذيب والحرق، ووعد بالانتقام لابنه.

كان رد حكومة الأسد على الاحتجاجات هو قتل مئات المتظاهرين وسجن أعداد كبيرة منهم. في يوليو من العام نفسه، انشق ضباط عن الجناح العسكري للحكومة ليشكلوا مجموعة متمردة منشقة تسمى الجيش السوري الحر. وكانت تلك بداية لحرب أهلية.

مر وقت طويل وهي في نمو مضطرد. منذ سنوات كان السوريون يشكون بمرارة من الفساد ومستويات البطالة المرتفعة وانعدام الحرية السياسية. ووعد الرئيس الأسد، الذي خلف والده حافظ في عام 2000، بإجراء إصلاحات واسعة النطاق، بما في ذلك التحرك إلى مستوى جذري

للديمقراطية ومحاربة الفساد. تم الإفراج عن مئات السجناء السياسيين من السجون وبدأت الصحف المستقلة في الصدور مرة أخرى بعد «اختفائها» لأكثر من ثلاثين عاماً. بل كان هناك غض للطرف عن مجموعات المثقفين الذين سُمح لهم بعقد النقاشات والاجتماعات العامة.

الحريات لم تدم طويلا. كان الأسد وحكومته يساورهم الشك في التأثير المتزايد للنشطاء الإسلاميين والأكراد، وقد نتج عن ذلك اعتقالات وأحكام طويلة بالسجن. تم تقليص حرية الصحافة وساد شعور في البلاد بأن «الحرس القديم»، أعضاء الحكومة الذين كانوا موالين لوالده وأقاربه الآخرين، كان لهم تأثير كبير عليه. كما أعاد تنشيط «قوات الطوارئ» المكروهة التي سمحت لقوات الأمن بالاعتقال والتعذيب بحسب رغبتها.

وكان لسياساته المتشددة تجاه إسرائيل وانتقاده لغزو العراق في عام 2003 بقيادة التحالف الأميركي، أثر واضح في كسبه العديد من الأصدقاء في العالم الخارجي، لكن أثيرت شكوك حول تورطه بطريقة ما في عملية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري عام 2005، رغم نفيه الشديد لتورطه، بما أثار حفيظة الإدانة الدولية لمقتل الحريري. نتيجة لذلك، اضطر الأسد المتردد إلى سحب قواته من لبنان، منهياً «وجوداً» فيها عمره تسعة وعشرون عاماً.

في مارس 2011، أدت الاحتجاجات المناهضة للحكومة في مدينة درعا الجنوبية إلى إقناع الأسد بأن المتمردين والمخربين يقوضون عمداً محاولاته للإصلاح والتقدم الاقتصادي الذي ينشده. رد باستعراض قاسٍ للقوة، وأقال حكومته، وأرسل قوات مدعومة بالدبابات إلى مراكز المدن. وكان رده على الانتقادات الدولية بأنه كان يحارب العصابات الإجرامية المسلحة التي كانت تحاول زعزعة استقرار البلاد. وكانت هناك أيضاً حقيقة أن داعش (دولة الخلافة الإسلامية) بدأت في السيطرة على أجزاء واسعة من سوريا والعراق.

حينما امتد الصراع إلى جميع أنحاء البلاد، بدأت القوى العالمية والإقليمية في التدخل، مما أدى إلى تعقيد سيناريو الفوضى القائمة أساساً. قامت إيران وروسيا والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة بإجراء مسح سياسي، واتخذت كل منها منحى معيناً وقدمت تلك الدول دعماً عسكرياً ومالياً أينما رأت ذلك مناسباً. ثم، ما كان يوماً ما بلداً علمانياً بدأ ينقسم على أسس دينية وطائفية.

أما روسيا، التي تريد الحفاظ على نفوذها في المنطقة، فقد أعطت الأسد دعماً مفتوحاً، وقصفت بقوة مناطق سيطرة الثوار ومواقعهم، وكذلك ضد تنظيم داعش والمتطرفين الجهاديين الذين استفادوا من الانقسامات في البلاد كمقدمة لرؤاهم لبناء دولة الخلافة الإسلامية التي كان

أهدافها أن تمزق الحدود القائمة من الشرق الأوسط بأكمله. وأكدت روسيا أنها ستستهدف فقط المناطق التي يسيطر عليها المتمردون، ولكن في أواخر عام 2016 كانت تتعرض لانتقادات دولية شرسة بسبب تجاهلها الواضح لما أصاب المدنيين من خسائر في الأرواح والممتلكات خلال هذه العمليات. أما إيران ذات الغالبية الشيعية هي الأخرى كان لها دافع خفي في مساعدة قوات الأسد العلوية. وتم ذاك بإرسالها المستشارين العسكريين والأسلحة وقوات عسكرية على الأرض، وكانت إيران تدرك تماماً أن ذلك سيضمن لها شحنات الأسلحة عبر سوريا للوصول إلى حزب الله الشيعي في لبنان وحوله.

كانت الولايات المتحدة أكثر حذراً في نهجها، حيث اتهمت في البداية قوات الأسد بارتكابها فظائع ضد المدنيين ثم قدمت مساعدات غير عدائية مثل الحصص الغذائية وعربات النقل إلى أكثر الجماعات المتمردة المعتدلة، مثل الجيش السوري الحر. وفي وقت لاحق بدأت في تقديم المزيد من المساعدات العملية، مثل تقارير الاستخبارات ومساعدات مالية لقادة التمرد السوريين الذين تم اختيارهم بعناية. ثم بدأت أخيراً في تحويل انتباهها إلى التهديد المتزايد الذي تمثله داعش. في سبتمبر 2014، لم يخف الرئيس أوباما سراً حين أعلن تصميمه على ملاحقة داعش وتدميرها: «لقد كنت واضحاً أننا سنلاحق الإرهابيين الذين يهددون بلادنا أينما كانوا». في وقت لاحق من ذلك الشهر، أمكن للتحالف الهائل بين الولايات المتحدة والبحرين والأردن وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة أن يشن غارات جوية، ليس فقط ضد داعش ولكن أيضا ضد مجموعة خورسان إلى الغرب من حلب وجبهة النصرة حول الرقة.

كانت آثار الحرب كارثية. أكثر من 4.8 مليون شخص، معظمهم من النساء والأطفال، فرّوا من البلاد، وثبت أن كلاً من لبنان والأردن وتركيا قد عانوا أكثر من طاقاتهم في استيعاب والتعامل مع أكبر هجرة جماعية في الذاكرة الحية. تمكن مئات الآلاف من هؤلاء الناس من الوصول إلى أوروبا بطريقة ما، وفيما كانوا يسيرون على طول الطريق كان الغضب والقلق يعتريان الأوروبيين بشكل مخيف حول ما هو البلد الذي يمكنه قبولهم. وبعد أن كان الترحيب باللاجئين في البداية بأذرع مفتوحة، بدأ التذمر وأصبحت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل تخضع للضغط والإصرار من شعبها الذي ظل ينادي بضرورة المزيد من السيطرة على الحدود الألمانية.

رفض القادة قبول أي شكل من المساعدات الإنسانية للمدنيين المحاصرين في المناطق

التي يسيطر عليها المتمردون، وكان هناك أكثر من أربعة ملايين منهم انحدروا إلى مستويات قريبة من المجاعة مع النقص الكامل في الإمدادات الطبية، إضافة أكثر إلى مأساتهم.

كان ذلك أمراً سيئاً بما فيه الكفاية ولكن الجانب الأكثر إثارة للقلق في الحرب هو احتمال تدهور العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة. هناك بالفعل توتر في الجو بشأن مطالبات روسيا الإقليمية في أوكرانيا وحشد أسلحتها على حدودها الغربية مع أوروبا. الآن يمكن إضافة سوريا إلى هذا المزيج. في وقت سابق لم تُخفِ الولايات المتحدة إصرارها على ضرورة ذهاب الأسد وحكومته قبل بدء أي محادثات سلام، ولكن مع تحول التركيز إلى محاربة داعش، وجدت نفسها في تحالف غير متوقع مع روسيا. أما في المعارك التي أعقبت ذلك، كان يُنظر إلى الولايات المتحدة على أنها الشريك الأضعف في التحالف حيث كثفت القوات الروسية قوتها ضد المتمردين.

من ناحية أخرى كانت هناك إدانة متزايدة في الأوساط الدولية حول الطبيعة العشوائية لحملة القصف الروسية. أفادت مجموعة مراقبة مقرها المملكة المتحدة تسمى المرصد السوري لحقوق الإنسان أن حوالي 4000 مدني قتلوا في عام واحد نتيجة الضربات الروسية.

إذا كان هناك فائز نهائي في هذا الصراع، فإن حدسي يخبرني أنه سيكون الأسد وداعموه الروس. إن حملة القصف القاسية وتدريب القوات الخاصة الروسية للقوات السورية له تأثير إضعاف كبير على الجماعات المتمردة، وحقيقة أن الرئيس ترمب الذي كان قد أعرب بالفعل عن رغبته في التعامل مع بوتين سيضمن أن النهج الروسي المتشدد من المحتمل أن يترك للاستمرار والمتابعة.

وحول ما إذا كانت العلاقات بين القوتين سوف تزدهر في العالم الخارجي، فإن ذلك يعتمد على مدى طموحات بوتين وتصميم الولايات المتحدة على تعزيز حلفائها في الناتو.

مناطق نزاع أخرى.. باكستان /الهند

على مدى حوالي سبعين عاماً مضت ظل الشقاق بين الهند وباكستان حول الحدود في منطقة كشمير يغض مضجع شبه القارة الآسيوية مهدداً سلمها بل حتى السلم العالمي.

والعامل المثير للقلق فعلاً أن كلا الدولتين تملكان سلاحاً نووياً، ولم تشأ أي منهما على التوقيع في معاهدة «الحد من انتشار الأسلحة النووية».

تملك الهند مخزوناً يصل إلى أكثر من مائة رأس نووي، بينما تملك باكستان حوالي نصف

هذا العدد تقريباً، لكن هذه الإحصاءات لا معنى له بالنظر إلى الخراب المروع الذي يمكن أن تسببه قنبلة واحدة فقط. حتى الآن، أبقى كلا الجانبين أيديهما بعيداً عن الزر النووي، رغم أن باكستان أعلنت أن لديها سياسة «الضربة الأولى»، مما يعني أنها لن تستخدم خيارها النووي ما لم تشعر أن قواتها المسلحة غير قادرة على وقف الغزو الخارجي، وهو ما كاد أن يحدث في حرب عام 1971. أما الهند فلديها سياسة صارمة «لا بداية للاستخدام».

أما الأمر المثير للقلق هو أن باكستان تطور ما تسميه «أسلحة نووية مسرحية»، أو قنابل تكتيكية منخفضة القوة يمكن أيضاً أن تتسبب في أضرار جسيمة. إذا اضطروا لاستخدامها، فستزداد فرص انتشار الصراع بشكل كبير حيث ستصطف كتل الحلفاء في الدعم. الفزع الآخر هو أن تضع جماعة متشددة أيديها بطريقة ما على سلاح نووي وتستهدف به عمداً المدنيين الأبرياء.

خلال الصراع الحدودي الذي وقع في عام 1999، وجرى القتال في منطقة كارجيل كشمير، في واقع الأمر أمرت الحكومة الباكستانية الجيش للتسليح بأسلحته النووية. ولكن لحسن الحظ تم التفاوض على هدنة واستعيد السلام مؤقتاً.

في 18 سبتمبر 2016 وقع هجوم على قاعدة للجيش الهندي، أسفر عن مقتل تسعة عشر جندياً. ردت الهند في اليوم التاسع والعشرين عندما داهمت قواتها الخاصة بعض المواقع التي كان يتخذها الإرهابيون منصات لإطلاق نيرانهم مما أوقع إصابات وحسائر. في إشارة إلى أن الهند لا تريد تصعيد الأزمة لكنها شعرت بضرورة الاستجابة، حينها دعا القائد العام للعمليات العسكرية وهو برتبة جنرال، نظيره في باكستان لتحذيره من أن هناك ضربة قادمة. لقد بيّنت دقة هذه الرسالة بوضوح شديد أن الرد العسكري على الغارة يجب أو مفترض أن يفسر على أنه إجراء ضروري لحفظ ماء الوجه وليس محاولة لتعميق الأزمة.

تعود أصول الصراع إلى تقسيم الهند في في أعقاب الحرب العالمية الثانية في عام 1947. كانت الإمبراطورية البريطانية قد بدأت تتفكك آنذاك، وكان هناك ضغط لضمان تقسيم عادل للبلاد، وإذا أمكن على أسس دينية وعرقية. كان يجب أن ينتهي بحل سلمي لكن المسلمين والهندوس كانوا كذلك منتشرين بشكل عشوائي في جميع أنحاء الهند وحتى حينما تشكلت باكستان كبلد جديد، كان لا يزال هناك حوالي ثلث المسلمين ظلو مقيمين في الهند.

كان هناك عنف مروع بين مجتمعات المسلمين والهندوس والسيخ نتج عنه ما يزيد عن مليون حالة وفاة. كانت هناك مناطق خاضعة للحكم الأميري مثل كشمير وحيدر أباد والتي تم منحها اختيار الدولة التي يمكنهم الانضمام إليها. لسوء الحظ كانت كل من الهند وباكستان

قد ادعت السيطرة على كشمير وبذلك أصبحت المنطقة مصدراً رئيساً للصراع منذ ذلك الحين. كان مهراجا كشمير هاري سينغ، وهو الزعيم الهندوسي لدولة ذات غالبية مسلمة! ولم يكن بإمكانه تحديد الطريق الذي يجب أن يسلكه. في عام 1947 شعر رجال القبائل من باكستان بالإحباط بسبب تكتيكاته المماطلة، ثم سماع تقارير عن هجمات على المسلمين، فتحركو لغزو كشمير، وهنا أرسل المهراجا على الفور طلباً للمساعدة من الهند. كان الحاكم العام للهند في ذلك الوقت هو اللورد مونتباتن وقرر أن أفضل شيء فعله هو السماح لكشمير بالانضمام إلى الهند على أساس مؤقت مع توقع التصويت على مستقبلها. وقع هاري سينغ اتفاقية تنازل فيها للهند عن السيطرة على السياسة الخارجية والدفاعية، وبذلك اتجهت القوات الهندية للسيطرة على ثلثي كشمير، خاصة في الجنوب، بينما استولت باكستان على الجزء الباقي.

كانت هناك ضغوط من باكستان لإجراء استفتاء لتقرر مصير كشمير، بينما تتخذ الهند الموقف الذي تدعي فيه ملكيتها لكشمير في الأساس، خاصة وقد شاركت في العديد من الانتخابات الإقليمية والولائية. لم تعلن الأمم المتحدة قراراً لصالح باكستان مطالبين بإجراء استفتاء عام، لكن الهند تدعي أن اتفاقية سيملا لعام 1972 تلزم البلدين بحل المشكلة بينهما بأنفسهم، ومن دون تدخل من هيئة محايدة.

لا يزال المأزق أو الجمود مستمراً حتى يومنا هذا، بل برزت أصوات في كشمير تطالب بالاستقلال عن كلا البلدين.

وقعت نزاعات قتالية مريرة وغير حاسمة في 1947 ـ 1948 و1965، ولكن حدث بعض الاستقرار حينما تم الاتفاق على رسم خط لوقف إطلاق النار. ولكن هذا الخط أيضاً لم يوقف حدوث اشتباكات مرة أخرى في عامي 1999 و 2002. وكانت أجراس الإنذار قد سمعت بالفعل في عام 1989 عندما وقع تمرد بقيادة إسلامية أدى إلى تعقيد سياسات النزاع، أما الهجمات الإرهابية التي حدثت في مومباي عام 2008 فقد وطدت من عزم الهند على الحفاظ على قوتها في الجزء التابع لها من كشمير.

إنها لفكرة حكيمة العلم بأن أي واحدة من مناطق الصراعات تلك من الممكن أن تعيد اشتعالها بسرعة وتطلق سلسلة من ردود الفعل على مستوى العالم الخارجي. مرة أخرى، فإن القومية العدوانية هي العامل المساهم أساساً في ما يحدث من توترات وحروب، فاذا اصبح قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب «جاستا» حقيقة واقعة عندها فقط ستزداد المشكلة حدة.

الفصل السابع:

مناطق أخرى لصراعات محتملة... كوريا الشمالية وإيران واليمن وأميركا الجنوبية

◄ في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن الماضي، انهار جدار برلين بشكل نهائي كما انهارت معه التجربة الشيوعية الكبرى في الاتحاد السوفيتي. واستعادت العديد من المناطق التابعة لها هوياتها الوطنية، وشوهدوا يعيدون طرح عملاتهم الخاصة ويرفعون أعلامهم بفخار. يبدو أن إحياء القوميات قد يأتي بنتائج عكسية بالنسبة لحُجتي بأن صعود القومية المتطرفة، من بين عوامل أخرى، هي التي كانت مبشرة بالحربين العالميتين الأولى والثانية، ولكني سوف أعارض ذلك من خلال إضافة أنه كانت هناك أيضاً تأكيدات مصاحبة على الديمقراطية وحرية التعبير التي كفلت توفير المكابح نحو أي تحرك آخر إلى اليمين أو أي شكل للقومية العدوانية. أود أن أجادل أيضاً بأن تفكك الاتحاد السوفيتي المتآلف كان مصدر ارتياح كبير بعد توترات الحرب الباردة السابقة التي استمرت أربعين عاماً، حينما كان شبح اندلاع حرب نووية مع الغرب احتمالاً مستديماً.

وبينما انهار الاتحاد السوفيتي، ظلت الصين لغزاً غامضاً، معلنة إسمياً توجهها الشيوعي، بينما في الوقت ذاته كانت تسمح لمحركاتها الطبيعية الرأسمالية التي تسيطر عليها الدولة لتقوية اقتصادها.

البلد الوحيد الذي لم يقدم أي تنازلات للتحديث أو الإصلاح كان كوريا الشمالية، التي تشبثت بعناد بانعزاليتها وتمسكها غير المرن بالآيديولوجية الشيوعية. أشير إليها هنا بسبب أن

طموحاتها النووية وانفصالها عن المجتمع الدولي، وقيادتها التي لا يمكن التنبؤ بها، تجعل من الصعب التعامل معها على الأسس الدبلوماسية.

تم تكوين هذه الدولة في عام 1948، عقب الوضع الفوضوي الذي ساد العالم في نهاية الحرب العالمية الثانية، وكانت تحت سيطرة «زعيمها العظيم» كيم إيل سونغ لفترة تناهز نصف قرن من الزمان. حكم البلاد بقبضة حديدية حتى عام 1994، مشدداً سطوة عارمة قوية على أية مظاهر أو حركات معارضة. حتى أنه قام بتغيير التقويم الدولي بحيث صار احتساب السنة في كوريا الشمالية بدأً من تاريخ ميلاده (1912). وبالتالي، سيكون العام 2017 هو العام 106. كان جده قسيساً من طائفة البروتستانت، فيما تربى هو نفسه على أساس المشيخة الدينية، ولكنه رفض معتقداته المسيحية متبنياً شكلاً صارماً من الإلحاد الماركسي. وبذا أصبحت احتفالات عيد الميلاد ممنوعة، وبدلاً من ذلك كان يتم الاحتفال بعيد ميلاد والدة كيم جونغ إيل.

إنه بلد يُنظر إليه باعتباره في حالة أزمات دائمة مع نقص منتظم في الغذاء لدرجة المجاعة حتى، فيما يظل النظام متهماً بارتكاب انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان في مستويات قياسية. تدعي منظمة العفو الدولية أن مئات الآلاف من المنشقين «المجرمين» المحتجزين في مراكز اعتقال حيث عمليات الإعدام والتعذيب متوطنة بشكل سافر. كما حذرت الأمم المتحدة أخيراً زعيمها الحالي كيم جونغ أون أنه سيتم إحالة كوريا الشمالية إلى المحكمة الجنائية الدولية للرد على التهم المتعلقة بـالجرائم ضد الإنسانية.

تعتبر كوريا الشمالية واحدة من أكثر البؤر خطورة والتهاباً في العالم، والتي لا يمكن التنبؤ بها بسبب طموحاتها النووية المصمم من أجلها، فضلاً عن ميولها الانعزالية. لقد أجرت أخيراً تصعيداً لاختبارات في قنابلها النووية وصواريخها، ويتوقع الخبراء أنها ستكون قادرة قريباً على إطلاق رأس حربي عابر للقارات يمكنه أن يصل إلى الساحل الغربي للولايات المتحدة.

من الممكن أنه مثلما ظل بوتين يختبر عزم الناتو على إجراء مناورات على حدود أوروبا، ظل أولئك الكوريون الشماليون يجربون خياراً مشابهاً لاختبار ماهية الغرض من وراء قوة ترمب. ومن ناحية أخرى كان ترمب قد عرض فتح محادثات مع كيم جونغ أون، ابن وخليفة كيم جونغ إيل وهذا قد يقلق حلفاء الولايات المتحدة مثل كوريا الجنوبية واليابان الذين سيشهدون أن أي تراجع أو مهادنة في النهج القائم هو تهديد لأمنهم. على ما يبدو أن ترمب كان قد قدم بالفعل بعض الملاحظات الانتقادية حول عدم مساهمتهم بما يكفي للمظلة النووية التي توفرها الولايات المتحدة، على غرار شكاوى مماثلة وجهها أيضاً إلى الناتو. وهناك مصدر قلق إضافي

هو أن هناك مجموعة من القوميين المتشددين في كوريا الجنوبية يشعرون بأن الوقت قد حان لقطع العلاقات مع الولايات المتحدة وبدء طريق مستقل للحصول على أسلحتهم النووية.

نقطة ساخنة أخرى محتملة هي إيران، ليس فقط لأنها متورطة بشراسة في دعم نظام الأسد في الحرب السورية، ولكن لأنها قد تكون على وشك تطوير قدراتها النووية أيضاً. في عام 2015 وقعت صفقة مع ست قوى كبرى هي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وروسيا والصين، واعدة بخفض برنامجها النووي مقابل تخفيف العقوبات الدولية المفروضة عليها. لكن الرئيس ترمب كان قد هدد بالتراجع عن ذلك الاتفاق زاعماً أن المزيد من العقوبات من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من التنازلات. أثار ذلك قلقاً مفهوماً في الأوساط الدبلوماسية الأميركية التي ردت بأن الدول الخمس الأخرى الموقعة ستظل تشعر بأنهم أنفسهم ملزمون بالمعاهدة وما جاء فيها، وبالتالي تم عزل الولايات المتحدة وكان ذلك تشجيعاً بشكل غير مباشر لإيران على تقليص تنازلاتها النووية.

اليمـــــن:

الصراع الدائر في اليمن معرض لخطر أن يصبح معروفاً بإسم الحرب المنسية. يبدو أن انتباه العالم كان يتركز حصرياً حول الصراع السوري، ولكن منذ عام 2015 قتل أكثر من سبعة آلاف شخص وإصابة ما يقرب من أربعين ألفاً في الحرب الأهلية في هذا البلد المتعثر.

أعتقد أنه من الخطأ اعتبارها مشكلة محلية بسبب أن تلك الحرب كانت تحظى بدعم فصيلين متنافسين، هما إيران والمملكة العربية السعودية، وهناك دائماً احتمال لانتشار العنف إلى أبعد من ذلك، كما حدث في الحربين العالميتين في القرن العشرين. الوضع في اليمن في غاية التعقيد، ويعتقد أنه خليط خطير يشارك فيه كل من المتمردين الحوثيين الشيعة والقبائل السنية والسعودية وحلفائها من دول الخليج العربية وإيران والقاعدة ودولة الخلافة الإسلامية.

ظلت تلك الدولة تعاني من تاريخ طويل من التدخل الخارجي. في ستينات القرن الماضي كان قد أصيب بحرب أهلية مدمرة، حين أرسل الرئيس المصري آنذاك عبدالناصر سلاحه الجوي لدعم الجمهوريين ضد الملكيين. وكانت اليمن محمية بريطانية حتى عام 1967 ثم قدم الاتحاد السوفيتي الدعم للنظام الشيوعي الحاكم مما أحدث حرباً أهلية أخرى انتهت عام 1994.

سيبدأ شرح مبسط للصراع الحالي بانتفاضة حدثت في عام 2011 أجبرت رئيسها الاستبدادي الذي كان حاكماً منذ فترة طويلة، علي عبد الله صالح، على الاستقالة بعد أن وعد بتسليمه السلطة لنائبه السيد هادي. ومع ذلك، فقد واجه مشكلات ضخمة سياسية واجتماعية، بما في

ذلك هجمات متكررة من القاعدة في جنوب البلاد، ثم استياء العديد من الضباط العسكريين وهم لا يزالون أوفياء للسيد صالح، فضلاً عن الفساد المستشري والبطالة والنقص في الغذاء.

في الشمال، معقل المسلمين الشيعة الزيديين الذين قارعوا سابقاً حكومة صالح مع سلسلة من التمردات المتكررة ظلت المتاعب تستعر والحوثيون يسيطرون، نظراً للضعف الملحوظ لإدارة السيد هادي، على مساحات شاسعة من محافظة صعدة.

يجب توضيح أن الحوثيين أقلية في اليمن ويجدون معارضة ليس فقط من السُنة في الجنوب، ولكن أيضاً من جهاديي القاعدة وداعش الذين يعتبرونهم زنادقة. ثم جاء دور داعش التي دخلت المعركة بعلامتها التجارية المميزة وهي الهجمات الانتحارية، وفي العشرين من مارس 2015 كانوا قد استهدفوا أربعة مساجد شيعية، مما أدى إلى مقتل أكثر من مائة وثلاثين مصلياً. يزعم أن إيران تدعم الحوثيين ولكن هذا ما ينفيه كبار المسؤولين في حركتهم.

ألهمت هذه الفوضى يمنيين آخرين وهم الذين دخلوا العاصمة صنعاء في سبتمبر 2014. وبحلول يناير 2015 كانوا قد استولوا عليها بالكامل، وأجبر السيد هادي ووزراؤه على الإقامة الجبرية. بطريقة ما، تمكن الرئيس الجديد من الهروب إلى ميناء عدن في الجنوب لإقامة ما أسماه حكومته الشرعية. لم يدم ذلك طويلاً إذ أن الحوثيين الذين انضموا إلى القوات الأمنية التي كانت لا تزال موالية لصالح، قد حاولوا السيطرة على الدولة بأكاملها.

في هذه المرحلة، شعرت القوى الأخرى في المنطقة بالقلق بما تم فهمه بتشكيل انتفاضة شيعية مدعومة من إيران وتحالفات مدعومة باللوجستيات والاستخبارات من قبل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا. بادرت السعودية وتحالف من ثماني دول دول أخرى غالبيتها عربية، بشن حملة قصف على أمل استعادة حكومة السيد هادي الشرعية. استمرت معركة شرسة لمدة أربعة أشهر من القوات الموالية للرئيسس هادي والتي كسبت المعركة للسيطرة على ميناء عدن الاستراتيجي في الجنوب، بينما ظلت مدينة تعز الجنوبية تحت الحصار الدائم من قبل المتمردين الذي ما فتئوا يواصلون إطلاق القذائف عبر الحدود على السعودية.

تمكنت الأمم المتحدة من إجراء تقييمات للصراع االدائر وقد سجلوا قراءة مزعجة للغاية، بأن الأبرياء والضعفاء هم الذين يعانون أكثر من غيرهم. ما يقرب من نصف السكان هم أقل من ثمانية عشر سنة في أعمارهم، وهذا العدد يمثل ثلث حالات الوفيات بين المدنيين. وتشير أيضاً إلى أن ما يقرب من أربعة عشر مليون شخص يواجهون نقصاً حاداً في الغذاء ويعاني ما

يقرب من نصف مليون طفل خطر الموت جوعاً.

في ذلك الوقت كان يبدو أنه لم يوجد طرف قادر على إنهاء الحرب، ولكن إذا كان ذلك هو الحال، فمن المحتمل تماماً أن تحدث دفعة قوية من أي طرف، إما الحوثيون أو القوات الحكومية لإشراك التحالفات المختلفة على نطاق أوسع، تماماً مثلما مثلت حرب البلقان أولى مراحل الحرب العالمية الأولى عام 1914. جدير بنا أن نتذكر أيضاً أن اليمن، وخاصة ميناء عدن، ذو أهمية استراتيجية حاسمة لأنه يحرس مضيق باب المندب، ذلك الممر المائي الضيق الذي يربط خليج عدن بالبحر الأحمر. وهو الموقع الذي تتحرك فيه ناقلات النفط في العالم في طريقها إلى أوروبا وما وراءها، وطبيعي أن النفط هو شريان حياة للاقتصاد العالمي. صارت عدن قاعدة الرئيس هادي الذي وجه نداء مباشراً لدول مجلس التعاون الخليجي للتدخل العسكري وفرض منطقة حظر طيران للحد من ذلك التوتر.

حتى الآن تم احتواء الحرب في جنوب شبه الجزيرة العربية، ولكن الخطر يكمن في أن حالة الجمود قد تنطوي على مبادرة كبيرة وأن ما ينتج عنها من تصعيد قد يؤدي إلى جذب كبير للقوى الدولية، لا سيما إذا رأت أن وريدها الكبير، خط أنابيب النفط، قد أصبح تحت تهديد الاستيلاء أو الإغلاق.

وإلى أبعد من ذلك في أميركا الوسطى والجنوبية، هناك القليل مما يدعو للخوف من صراع نووي، باستثناء أجزاء معينة من ذات المشكلات طويلة الأجل التي تعاني من الفقر والجريمة وعدم الاستقرار السياسي واستمرار الأزمات البيئية. وفقا للأمم المتحدة فإن الفجوة بين دول القارة الغنية والفقيرة هي الأوسع في العالم، باعتبار أن الدول الأكثر ثراء وتمثل 20٪ فقط تمتلك نسبة 57٪ من جميع الموارد المتاحة. هناك أيضاً صراعات حدودية بين كولومبيا من جهة والإكوادور وفنزويلا من جهة أخرى، فيما يتجاهل ثوار الغوريلا المقاتلون الكولومبيون اتفاقاً لوقف إطلاق النار، ولكن فرص أميركا الجنوبية بطريقة أو بأخرى في إثارة الصراعات الدولية بعيد بعض الشيء.

أما ما هو واضح للغاية عموماً، فهو أن الشعبوية في أميركا الجنوبية، ظاهرة دونالد ترمب المناهضة لليبرالية التي تجتاح معظم بقية العالم، قد صارت في حالة تراجع كامل. فقط قبل بضع سنوات كان الشعبويون القوميون هم من يسيطرون على السلطة في معظم القارة. الآن، وقد مات هوغو شافيز الرئيس الفنزويلي، والسيدة فرناندیز الأرجنتينية خارج منصبها وتواجه تهماً بالفساد، وخسر إيفو مورالیس رئيس بوليفيا الاستفتاء، واستقال رافائيل كوريا في

الإكوادور. كان كل هؤلاء شخصيات مشابهة لدونالد ترمب، يبدون على أنهم منقذون للناس، وقد وعدوهم بالإصلاحات ووضع حد للفساد والاستثمار المرتفع، ولكن ذلك لم يحدث قط. للحفاظ على شعبيتهم، فقد لجأ أولئك القادة إلى الإقتراض ثم الاقتراض، لكن التضخم أدى إلى تآكل الأجور، وأصبح الركود الاقتصادي هو النتيجة. كان الدرس مؤلماً كثيراً للتعلم، وسيكون من المثير معرفة ما إذا كان مستشارو دونالد ترمب قد لاحظوا كيف أن الوعود الشعبوية الكبرى كان يجب اتباعها.

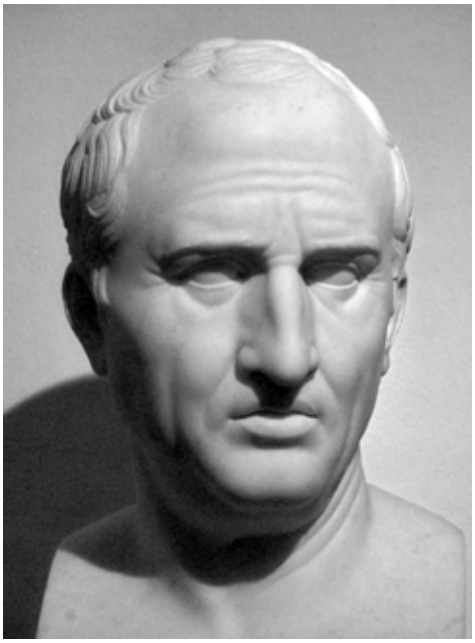

ماركوس تيوليوس شيشيرو
(106 قبل الميلاد ـ 44 بعد الميلاد)
«إذا كنت تجهل كل ما يحدث أمامك،
ستظل طفلاً على الدوام»

خطيب ورجل دولة عاش في زمن تفكك الجمهورية الرومانية حوالي عام 42 قبل الميلاد.
زعيم ومؤسس»القانون الطبيعي»، وهو التفهم بأن العناية الإلهية كانت تعمل
في الكون لتوفير المكونات الأساسية للعقل والحقائق الدينية الأبدية
للبشرية مهيئة بذلك الركائز الأساسية للديمقراطية الدستورية.
نُفّذ عليه الحكم بالإعدام بأوامر من مارك أنتوني.

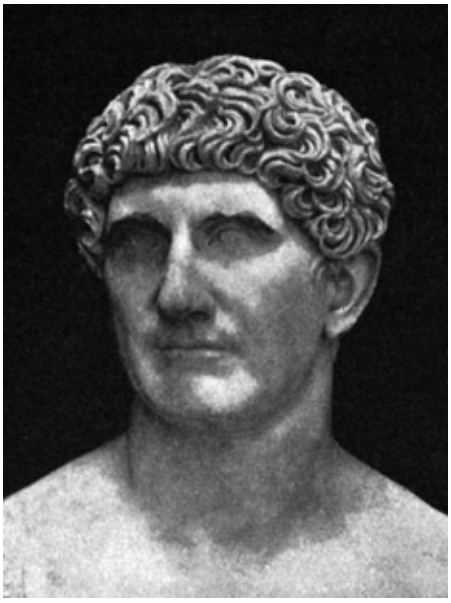

ماركوس أنتونيوس (مارك أنتوني)
(83 قبل الميلاد – 31 قبل الميلاد)

لعب دوراً حاسماً في تحول الجمهورية الرومانية. كان داعماً للشاب أوكتافيوس قيصر الذي أصبح في نهاية المطاف الإمبراطور الأول، أغسطس قيصر، وفعلياً أحد كبار ديكتاتوريها.

اغتيال الآرشيدوق فيردناند وزوجته

في اليوم الثامن والعشرين من يونيو 1914 تم اغتيال الآرشيدوق فيردناند النمساوي وزوجته صوفي بواسطة الصربي القومي غافريلو برينسيب البالغ من العمر 16 عاماً.
توضح الصورة اعتقال برينسيب بعد ثوانٍ من إطلاقه رصاصاته القاتلة التي كانت في نهاية المطاف سبباً في إشعال الحرب العالمية الأولى

الحرب العالمية الأولى

القوات البريطانية كانت مشاركة في الحرب العالمية الأولى

الحرب العالمية الأولى

القوات الفرنسية بقيادة الجنرال جيروند تهاجم الخطوط الألمانية في نهاية الحرب

الحرب العالمية الأولى

اختراع الدبابات في عام 1918 ساعد في وصول الحرب إلى نهايتها.

كانت مشاركتها في المعارك قد أرعبت جنود المشاة الألمان

أدولف هتلر (1889 ـ 1945)

مستشار ألمانيا في الفترة من عام 1935، وبعد ذلك دكتاتور وزعيم عنصري راديكالي للحزب
النازي الذي بمفرده جعل العالم يقترب من الدمار خلال حرب 1939 ـ 1945.
كان متحدثاً ديناميكياً جاذباً، لكن غزوه لبولندا ثم روسيا حسم مصيره،
لأن التحالفات ضده كانت تعني أن جيوشه يجب أن تقاتل على جبهتين كبيرتين. نجا من
ثلاث محاولات اغتيال على الأقل لكنه انتحر في نهاية المطاف حينما اقترب
الجيش الأحمر الروسي من برلين في عام 1945

بنيتو موسوليني

(1883 ـ 1945)

مؤسس الفاشية الإيطالية وذو نفوذ قوي وحليف لأدولف هتلر. لقد جعل القطارات تجري في أوقاتها المحددة لكنه قاد البلاد إلى سلسلة من الكوارث العسكرية.

تم إطلاق النار عليه وعشيقته كلاريتا بيتاتشي من قبل الثوار الإيطاليين قبل نهاية الحرب العالمية الثانية

جوزيف ستالين

(1878 ـ 1945)

إسمه يعني «الرجل الحديدي». ساعد في هزيمة النازية، ولكن إسمه ظل محفوراً في الذاكرة، نتيجة القتل والتجويع حتى الموت لملايين المواطنين الروس خلال حكمه الذي اتسم بالترهيب والفزع

ماوتسي نونغ

(1873 ـ 1976)

الزعيم الشيوعي الصيني الذي أمر بـ «القفزة الكبرى للأمام»، والثورة الثقافية التي يزعم أنها أدت إلى إحداث مجاعة، فضلاً عن موت الملايين من البشر وتدمير غالبية التراث الثقافي في البلاد

الحرب العالمية الثانية

مهاجمة اليابان لبيرل هاربر في اليوم السابع من عام 1941

كانت السبب في دفع أميركا إلى الحرب

الحرب العالمية الثانية

القوات الأميركية تواصل تقدمها نحو ساحل أوماها، في يونيو 1944.

كان غزو نورماندي من قوات الحلفاء قد فتح جبهة ثانية للقتال، مهددة بذلك سيطرة هتلر لأوروبا المحتلة. خلال عام واحد وصلت مع القوات الروسية في الجانب الشرقي، إلى برلين، وبذا انتهت فترة حكمه المرعبة

الحرب العالمية الثانية

الثلاثة الكبار، تشيرشل وروزفلت وستالين خلال مؤتمر يالطا، فبراير 1945.
كانت الحرب في نهاياتها وهم يناقشون المستقبل غير مأمون العواقب. رغم
تبادلهم البسمات، كان تشيرشل يشعر بأنه الشريك الأصغر، ولذلك
استبعده الآخران من المشاركة في اتخاذ القرارات الحاسمة

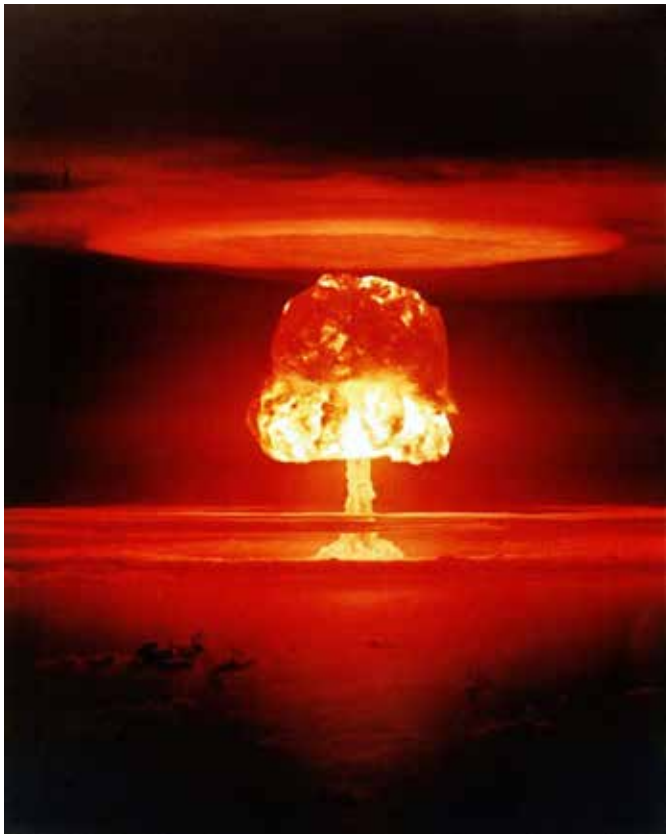

قنبلة نووية

«أما الآن فقد أصبحت موتاً، مدمر العوالم»، هذا ما قاله جي روبرت أوبنهايمر، إبو القنبلة النووية، مقتبساً تلك الكلمات من بهاغواد غيتا، حينما شهد الانفجار الأول المسيطر عليه. أما القنابل النووية الحديثة فهي أقوى مئات المرات من تلك التي أسقطت في نجازاكي وهيروشيما عام 1945

آثار القنبلة النووية

المخلّفات المرعبة للقنبلة النووية الثانية التي ألقيت على نجازاكي، في 9 أغسطس 1945. ومع القنبلة التي ألقيت سابقاً على هيروشيما، ارتفع مجموع الضحايا إلى 129.000 شخص

نيلسون مانديلا

(1918 ـ 2013)

الرجل الذي تم سجنة لفترة 27 عاماً بتهمة التخطيط لخلع نطام الحكم المؤيد للفصل العنصري في عام 1962، أصبح نيلسون مانديلا بطلاً للبشر كافة على مستوى العالم. كان أول رئيس أسود لجنوب إفريقيا، وحاز على اعتراف عالمي وإشادة كزعيم مناصر لحقوق الإنسان ومن أجل التعامل الرحيم التي أسبغه على سجّانية. رمز بارز لقائد إفريقي عظيم ومصدر إلهام لأجيال المستقبل كافة

الفصل الثامن:

النزاع الإسرائيلي/الفلسطيني

◄ كان لي صديق مدرس في اللغة الإنجليزية وزوجته مدعوان على العشاء مع عائلة فلسطينية في بلد عربي. فيما كانوا يستمتعون بوقتهم، تحول الحديث إلى الأطفال والمدرسة أيام العطلات ومتى سيعودون إلى إنجلترا. فجأة، ومن دون سبب أو مقدمات، وجّه الأب الفلسطيني سؤالا: «لماذا تعتقد أن الناس في الغرب يدعمون إسرائيل؟» لم يكن للسؤال أي صبغة عدوانية، بل كان الرجل متطلعاً للمعرفة والفضول. نظر الرجل الإنجليزي إلى زوجته لكنها هزت رأسها وكأنها تقول «أنا لا أريد المشاركة».

فكر المدرس لحظة وتوصل إلى إجابة. «للعلم، حينما كنت أصغر سناً قرأت كتاباً بعنوان «الخروج». كان حول الهجرة اليهودية الجماعية إلى فلسطين من أوروبا بعد الهولوكوست. أعتقد أنه لا يزال يسود أوروبا الكثير من الإحساس بالذنب عن ما حدث لستة ملايين قتيل».

قد لا تصادق ذلك، أليس كذلك؟»

«نعم هو كذلك».

سادت فترة صمت ثم التفتت الزوجة الفلسطينية قائلة لزوجها، «أعتقد ربما حان الوقت ليكتب شخص ما كتاباً عن سبب نزوحنا...»

أعتقد أن هذه القصة الصغيرة تجسد مأساة الصراع الفلسطيني والإسرائيلي وجوهره. كلا الجانبين لديهما قصتهما للحكي، ومن دون الرغبة في التعبير عن رأي مثير للجدل، أنا متحمس لإيجاد حل دائم طويل الأجل للمشكلة.

أياً كان تفسير الحقائق، فهناك دائماً مأزق، الغضب والارتباك. كل جانب مقتنع تماماً بأن الآخر في حالة إنكار، وكلاهما يمتلك «حقائق» كافية لدعم قضيته لعشر مرات أكثر.

ومع ذلك، لدي أمل في المستقبل لسببين وأن الكلمة الربطة بينهما هي «الانسجام».

السبب الأول حدث خلال فترة عملي كمدير عام لإحدى وكالات الأمم المتحدة. كان من أكثر إنجازاتي التي أفتخر بها هو جلب مجموعات من الشباب الفلسطينيين والإسرائيليين معاً لـسويسرا تحت سياق الحصول على فرص للتدريب. لم يكن لدى أفراد المجموعتين أية فكرة أنهم سيعملون مشاركة، وفي البداية كان هناك تبادل للشك وتوتر. بمرور الوقت بدأ هذا الأمر يتلاشى، وبعد بضعة أسابيع من المناقشات ومشروعات الفريق افترقوا كأصادقاء، مع وعدهم بعضاً بأن يصبحوا رواداً في المعافاة على نطاق العالم. كان لدى كل طرف من الصبر ما أمكنه الاستماع إلى وجهة نظر الطرف الآخر، وكانوا قد طوروا فهماً بأنه إذا كان هناك طريق للمضي قدماً، فلن يكون ذلك من خلال العنف والكراهية. بل من خلال الحوار، والصدق في الاعتراف بالعيوب والإخفاقات، والأمل الصادق بأن يكون التعايش حقيقة قابلة للتحقيق وليست خيالاً ساذجاً. أعتقد أن مثل هذا الاستثمار في الأجيال القادمة أمر بالغ الأهمية يقودنا إلى الشفاء والمعافاة العالمية.

أما السبب الثاني، فهو أن لدي أمل كبير في الأنموذج الذي قام به الموسيقار العالمي وعازف البيانو دانيال بارينبويم، والراحل إدوارد سعيد الفلسطيني- أميركي. لقد أنجزا معاً أعمالاً بمقاييس أكبر حتى مما كان متوقعاً، بصحبة فرقتهما الموسيقية «ويست إيسترن ديفان أوركسترا» التي تأسست في عام 1999. بدأ ذلك المشروع في شكل ورشة عمل تكونت من مجموعة موسيقيين من مصر وإسبانيا وإيران وإسرائيل والأردن ولبنان وفلسطين وسوريا، وكان هدفها الأساس هو تغيير مفهوم الجهل بالتعليم والمعرفة والتفاهم، وللانسجام مع الآخر ووضع التصور لمستقبل أفضل. الأفراد الذين تعاملوا مع بعضهم بعضاً عن طريق الرسوم الكاريكاتورية الممعنة في الكراهية، وجدوا أنفسهم فجأة يعملون معاً متساويين في كل شيء. وللمرة الأولى في حياتهم بدأوا في الاستماع والتقارب إلى بعضهم، عابرين كل وساوس الهوس الدينية

العميقة والانقسامات السياسية، وبالنسبة للعديد منهم فإن الموسيقى الكلاسيكية التي قدمت بدت كأنها قد تجاوزت تصوراتهم البشرية ورفعتهم إلى عوالم أبدية أكثر هدوءاً.

كانت الموسيقى في موقف تحد للحرب، وسيادة الفن على الكراهية. هذه التجربة في التعايش، والتي بدءاً كانت لمرة واحدة فقط، أصبحت واقعاً دائماً وأسطورياً. الفرقة الموسيقية تؤدي عروضها الآن في جميع أنحاء العالم وقد نالت إشادة رائعة.

أذكر هذا بشكل خاص لأن نجاح الأوركسترا في جمع الناس من سياسيين مختلفي الآراء هو استعارة قوية للمصالحة والشفاء في نهاية المطاف. إنها تذكرني بقصة لينين الذي نفى عن نفسه بهجة الاستماع إلى الموسيقار بيتهوفن، لأن جمال الموسيقى وتناسقها كان سبباً في مصالحته وانسجامه مع العالم لدرجة أنه أراد لاحقاً أن يربت على رؤوس الأطفال. لقد اعتبر هذا ضعفاً مروعاً في رجل كانت فلسفته قائمة على تحرير قوة العنف.

بارنبويم، الذي يحمل جواز سفر إسرائيلياً وفلسطينياً كدليل على حياده، يتفهم غريزياً هذا الأمر وهو كذلك شغوف بالتأثير التحويلي للموسيقى الكلاسيكية للنفس البشرية بغض النظر عن دينها أو جنسيتها. وهو يرى الأوركسترا كمختبر بشري يمكنه التعبير لكل العالم كيف نتواءم مع بعضنا بعضاً.

ولد في بوينس آيرس عام 1942 وقدم أول حفل موسيقي له هناك في سن السابعة فقط. بعد عامين انتقلت العائلة إلى إسرائيل حيث عمل أول تسجيل له. ثم ازدهرت حياته المهنية وهو الآن يعتبر واحداً من أهم الموسيقيين في خلال الخمسين عاماً الماضية.

إنه مدرك تماماً للمعاناة التي تتخلل البلاد. «أعاني من حقيقة أنني ذهبت إلى إسرائيل من ناحية كطفل، لقد نشأت هناك. ذهبت إلى المدرسة هناك... ومن الواضح أنني كذلك أدرك تاريخنا، كوني يهودياً... وأنا أعاني لأنني أعتقد أن الكثير مما نقوم به، وما تم فعله كذلك ليس جديراً بهذا التاريخ. لقد كان الناس مبدعين هنا منذ ستين عاماً لكني أرى شيئاً طائشاً للغاية، وبصراحة أكثر، غبياً يجعل أسطورة الاستخبارات اليهودية غير قابلة للفهم تماماً». لم يمكنه تصديق أنه بعد تقسيم فلسطين عام 1947 هناك كانت حرباً أعطت الإسرائيليين المنتصرين الفرصة للظهور بالشهامة ضد الفلسطينيين. بدلا من ذلك، في رأيه، فعلوا لا شيء وتم تفويت فرصة ذهبية للمصالحة. «لم تكن هناك رغبة أو قدرة على رؤية منطق الجانب الآخر، حتى من دون الموافقة عليه. لقد كان الأمر مجرد جهل تام لإمكانية وجود وجهة نظر أخرى».

حدث ذلك مرة أخرى بعد حرب الأيام الستة عام 1967 واحتلال الأراضي الفلسطينية التي تركت الإسرائيليين يتولون زمام الأمور في قطع كبيرة من الأرض، بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة. «الآن لدي أسئلة حول الاستخبارات اليهودية. نقول نريد دولة يهودية. لماذا نتمسك بالمناطق التي لا يوجد فيها يهود وبعد ذلك توطينهم بشكل مصطنع مع الأشخاص الذين يأتي، معظمهم، فقط لتلك الحقيقة. لخلق حضور مادي ليس أكثر من مبرر لوجود قدم فيها؟ بسبب كل هذا فأنا أتجرع معاناتي».

وبالمقياس ذاته الذي ينتقد فيه إسرائيل فهو أيضاً يقر بأن هناك أخطاء يرتكبها الطرف الآخر، ويجادل أنه من الصعوبة بمكان أن يجد فلسطينياً أو أي عربي آخر يقبل بوجود حتى دولة إسرائيل. إنه يرى الصراع قد اتخذ الطابع البشري أكثر من اتحاذه الأسس السياسية، على أساس أن كل فرد من إثنين ينبغي أن يتملكهما اعتقاد مخلص بأن لديهما حق المشاركة في العيش معاً على قطعة الأرض نفسها وأن فكرة الحل العسكري أمر مستحيل. إنه يعتقد أن هناك ثلاثة سيناريوهات. الأول أن كلا الطرفين يقتلان بعضهما بعضاً، أو العيش في دولة ثنائية القومية، متفرقون ولكن متساوون، أو بتكوين نظام فيدرالي حيث تكون هناك دولتان بحدود مفتوحة.

لقد كان واقعياً من حيث التأثير طويل المدى الذي يمكن لفرقته الموسيقية أن تؤديه مساعدة منها في إنجاز هذه الأهداف. «لا يمكنك إنجاز سلام بواسطة فرقة موسيقية ولكن يمكنك أن تهيئ الظروف للتفاهم وإيقاظ حس التطلع لكل فرد لتمكينه من سماع السرد الذي يقدمه الآخر. أحاول جاهداً إنشاء منصة حيث يمكن للطرفين من خلالها ألا يتفقا ولكن من دون اللجوء إلى السكاكين. إنه مشروع ضد الجهل، مشروع ضد حقيقة أنه من الضرورة المطلقة للناس معرفة الآخر، لتفهم بماذا يفكر الآخر ويشعر، من دون الاتفاق مع أفكاره بالضرورة. لست بوارد أن أجعل أفراد الفرقة الموسيقية منحازين لوجهة النظر الإسرائيلية، ولا أود محاولة إقناع الإسرائيليين بقبول وجهة النظر العربية».

لذا فإن استعارة السلام موجودة. مجرد وجود الأوركسترا هي رؤية محيرة لما يمكن أن يحدث إذا كانت البنادق والقنابل قد وضعت جانباً، وركز الناس على جنون الغضب من الكرب والمعاناة، والإقرار بأن ما حدث يكفي، كما فعلوا ذلك في أيرلندا الشمالية وجنوب إفريقيا في الذاكرة الحديثة.

كان هناك مؤشر آخر للأمل هو ما ذكرناه سابقاً لكنه لم يدم طويلاً، إنه «الربيع العربي».

الانتفاضات في الشرق الأوسط وفي مصر وليبيا وتونس وسوريا على وجه الخصوص، نشأت وتطورت من شعور الناس بالإحباط من الحكومات بسبب الظلم والديكتاتورية. أؤمن بأنه يوجد في أعماق النفس البشرية غريزة للحرية السياسية، وحرية التعبير، والصحافة المستقلة، والجهاز القانوني الأمين الذي يضع السياسيين الفاسدين في السجن.

لقد مرت أكثر من خمسين عاماً على حرب الشرق الأوسط التي نشبت يونيو 1967 وقد جرت محاولات عديدة لصوغ خطط سلام لإنهاء الصراع. كما تم توقيع اتفاقيات واعترافات بين مصر وإسرائيل والأردن، لكن التسوية الأساسية بين إسرائيل وفلسطين لم يتم التوصل إليها.

قد يساعد ملخص موجز للمبادرات الرئيسية في توضيح الموقف بل من شأنها أن تعمل كمؤشر لسبل تقود إلى المستقبل.

بعد حرب 1967، صدر قرار مجلس الأمم المتحدة الذي طالب بـ»انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراضٍ محتلة في الصراع الأخير». الغموض الذي ورد في الكلمة الإنجليزية «اراضٍ» تسبب في ارتباك حيث قرأها الإسرائيليون على أنها بعض، وليست كل الأراضي، بينما جادل المفاوضون العرب بأنها كلها المناطق. كما كتب بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة أن القرارات هي توصيات وليست أوامر.

تبعت خطط سلام أخرى لكنها لم تسفر عن شيء ولم يكن الأمر كذلك حتى بعد حرب يوم الغفران عام 1973، حيث بدأت مبادرات أخرى تتحقق. في عام 1978 دعا الرئيس الأميركي جيمي كارتر كلاً من الرئيس السادات من مصر ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن لإجراء محادثات في المنتجع الرئاسي في كامب ديفيد. كان الرئيس السادات قد قام بالفعل بزيارة تاريخية إلى القدس في عام 1977، وبذلك اعترف بدولة إسرائيل كحقيقة واقعة وختم بشكل غير مباشر مذكرة الموت الخاصة به، حيث اغتيل في أكتوبر 1981. بعد إثني عشر يوماً من المحادثات تم التوقيع على اتفاقيتين، ولكن بشكل حاسم، لم يشارك الفلسطينيون في أي منهما. ومع ذلك، وافقت إسرائيل على الانسحاب من شبه جزيرة سيناء المحتلة وكان هناك اعتراف رسمي بدولة إسرائيل وحقها في الوجود.

بتشجيع من نجاح المعاهدة المصرية-الإسرائيلية عقد الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة مؤتمراً في مدريد عام 1991، ودعوا فيه بعض الدول العربية الأخرى لتوقيع اتفاقياتهما الخاصة مع إسرائيل. هذه المرة كان الفلسطينيون حاضرين ولكن فقط كجزء من وفد مشترك مع الأردن. وكانت اعتراضات إسرائيل تعني أن ياسر عرفات، زعيم منظمة التحرير الفلسطينية،

كان غائباً عن المحادثات. تم التوقيع على معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن ولكن تم إحراز تقدم محدود فقط مع الدول العربية الأخرى.

بعد ذلك بعامين، كان هناك أمل في إمكانية حدوث اختراق دراماتيكي في محادثات سرية أجريت في أوسلو عام 1993، ودعي ياسر عرفات أخيراً للمشاركة. ثم جرى التوقيع على اتفاق في حديقة البيت الأبيض في الثالث عشر من سبتمبر من ذلك العام. وهناك صورة تاريخية لبيل كلينتون وياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين يبتسمون ويتصافحون.

وفقاً لاتفاقية أوسلو، تنسحب القوات الإسرائيلية على مراحل من الضفة الغربية وقطاع غزة، بالتزامن مع إقامة سلطة مؤقتة للحكم الذاتي الفلسطيني، مما يؤدي إلى تسوية دائمة على أساس قراري الأمم المتحدة 242 و 338. تضمن النص بمهارة أنه سيتم إنشاء دولة فلسطين في يوم من الأيام إلى جانب دولة إسرائيل.

تبادل الطرفان رسائل تعترف بحقهما في الوجود، لكن حماس وفصائل فلسطينية أخرى، وكذلك مجموعات المستوطنين الإسرائيليين، رفضت قبول هذه الشروط. وما تبع ذلك الإجراء كان موجة من التفجيرات الانتحارية على الإسرائيليين ولم يتم تنفيذ الاتفاقية بالكامل.

جرت المزيد من المحادثات في كامب ديفيد في عام 2000، ولكن رغم المفاوضات التفصيلية لم يكن هناك تقدم حقيقي مع عدم استعداد أي من الجانبين تقديم تنازلات جذرية للأراضي، وتبع الاجتماع تجديد الانتفاضة أو الانتفاضة الفلسطينية.

في عام 2001 فيما كان بيل كلينتون على وشك مغادرة الرئاسة الأميركية، ظل وقتها يجري مفاوضات في واشنطن والقاهرة وأخيراً طابا في مصر. في تلك المرة كانت قد أبديت مرونة أكثر حول الموضوعات الأساسية، وبخاصة حول فكرة أن تكون القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية، ولكن تلك المفاوضات تعثرت.

عقب فشل تلك المحادثات وعودة العنف مجدداً، نظمت المملكة العربية السعودية مؤتمر قمة عربية في بيروت عام 2002 بنية طرح أشكال النزاع كافة ومناقشته للوصول إلى تسوية مشتركة ومتفق عليها. كان مقترحاً أن تعود إسرائيل إلى حدود ما قبل 1967، وقيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وضرورة حل مشكلة اللجوء. وكبادرة لحسن النية تلتزم كل الدول العربية بالاعتراف بإسرائيل. العديد من المراقبين يعتقدون بأن تلك القرارات

كانت تمثل انفراجة كبيرة طيبة، ولكن مناقشة بعض التفاصيل المعقدة كانت مشكلة كبيرة حالت دون تنفيذ تلك المفاوضات.

وفي عام 2003 ظهرت «خريطة الطريق»، وهي خطة أعدتها كل من الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، مع مستشارين فلسطينيين وإسرائيليين. ومرة أخرى كانت قصيرة التفاصيل ولكنها على الأقل بيّنت كيفية الوصول إلى تسوية. وكان جورج بوش قد خاطب مؤتمراً عربياً بقوله إنه يتصور «أن يعيش الفلسطينيون في مناطق دائمة كوطن لهم».

كان مقرراً تنفيذ الخطة على ثلاث مراحل على أن تصبح كاملة بحلول عام 2005. أولاً كان من المفترض تفكيك المستوطنات الإسرائيلية والبؤر الاستيطانية التي بنيت منذ آذار (مارس) 2001 والانسحاب المرحلي من الأراضي المحتلة. في الوقت نفسه سيكون هناك وقف فوري للعنف الفلسطيني وإصلاح المؤسسات السياسية. ثانياً، سيكون هناك مؤتمر دولي على خريطة الطريق وقيام دولة فلسطينية مستقلة. ثالثاً، ستوافق الدول العربية على توقيع اتفاقيات سلام مع إسرائيل وسيتم الاتفاق على الحدود النهائية ووضع القدس.

لسوء الحظ، لم يتم تنفيذ خريطة الطريق، لكنها ما زالت تظل مقبولة من كلا الجانبين كمبدأ توجيهي عادل ومعقول من أجل المفاوضات المستقبلية.

كان اتفاق جنيف في عام 2003 بمثابة اتفاقية غير رسمية على عكس ما اقترحته خريطة الطريق، بوضعه المعاهدة في المرتبة الأولى، مما يسمح للأمن والسلام بالتتابع بدلاً من الاتجاه المعاكس، ولكن مرة أخرى تم إحراز تقدم ضئيل. خلال فترته الرئاسية الثانية، دعا الرئيس الأميركي جورج بوش مندوبين من جميع الأطراف، بما في ذلك إثنتي عشرة دولة عربية، إلى مؤتمر في الأكاديمية البحرية الأميركية في أنابوليس بولاية ماريلاند، وأثار حضور السعودية وسوريا الآمال، باعتبارهما لا يعترفان بإسرائيل رسمياً. لكن حركة حماس الفلسطينية التي انتخبت في قطاع غزة لم تكن ممثلة ورفضت احترام أي قرار يتخذه الآخرون.

تولى باراك أوباما منصبه في عام 2009 وحاول على الفور استئنافه لمحادثات السلام من خلال مبعوثه للشرق الأوسط جورج ميتشل. تم إقناع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بالموافقة على تجميد جزئي لبناء المستوطنات في الضفة الغربية لمدة عشرة أشهر، مشيداً بقراره باعتباره «الخطوة الأولى الهادفة نحو السلام»، لكن محمود عباس رئيس منظمة التحرير الفلسطينية اعترض على عدم ذكر قضية القدس. وأنه في حالة ضمان تحديد الدولة الفلسطينية على جدول الأعمال، فيجب أن تقوم على أساس عودة إسرائيل إلى حدود عام 1967. اتفق

الجانبان على الاجتماع في واشنطن في عام 2010، لكن المفاوضات انهارت كما كان متوقعاً لها، وذلك في المقام الأول حول قضيتي المستوطنات والحدود.

في عام 2016، خاطب كل من السيد نتنياهو والسيد عباس الجمعية العامة للأمم المتحدة وأعلنا مواقفهما الأساسية بعبارات لا لبس فيها ولا غموض. ومن الواضح أنه رغم سنوات من المبادرات والتنازلات المقترحة، لا تزال هناك فجوة هائلة بين وجهات النظر المتعارضة.

وحث السيد عباس الجمعية على إعلان عام 2017 «عاماً دولياً لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرضنا وشعبنا»، مضيفاً، «إن أيدينا ممدودة للسلام، لكن إسرائيل ترفض التخلي عن عقلية الهيمنة والتوسع والاستعمار، باختيارها الاحتلال على السلام».

ورداً على ذلك، ألقى نتنياهو باللوم على الزعيم الفلسطيني في «تسمم المستقبل». وأوضح أن إسرائيل مستعدة لاستئناف محادثات السلام لكنها رفضت تجميد بناء المستوطنات الإسرائيلية لأن القضية كانت دائما تتعلق «بوجود دولة يهودية». كما رفض حدود 1967 كأساس للمحادثات وندد بما وصفه بالعنف الفلسطيني.

كل هذا يجعل قراءة المستقبل يسودها الإحباط، ولكن في رأيي من الحتمي أن يتم كسر الجمود وأنا على ثقة من أن ذلك سيحدث في يوم من الأيام. هذا ليس تفكيراً بالتمني أو سذاجة عمياء. أعتقد أن الحل أمر ممكن، على أساس أن العنف هو لعنة على الروح البشرية وأن هناك سوابق تاريخية ملهمة للسلام يمكنها أن تكون شمعة مضيئة تنبئ على طريق المأزق الحالي.

أعتقد أنه من الضروري أن يعترف كلا الجانبين بهذه الأخطاء والفظائع التي ارتكبت، وألا يفترض أي منهما أنه الضحية الدائمة. يجب أن نحصل على العدالة والشفافية في أي حوار مستقبلي، وقبول صريح للوقائع التي أمامنا مجردة من أسباب الدعاية الرخوة الضارة. الاستقطاب وتجاهل الحقائق هما فقط ما يضمن تفاقم الاختلافات وتسميمها.

تظل الكثير من تنبؤات الهلاك وفيرة وإذا كان الأمر متوقعاً منه أن يحدث حرباً عالمية ثالثة، فإن نقطة البداية المحتملة ستكون في الشرق الأوسط، مع التركيز على إسرائيل وفلسطين. ومع ظهور قانون «جاستا» على الساحة، فإن هذا الاحتمال، في رأيي، يمكن أن يصبح أكثر احتمالاً، وبالتالي من الضروري والحتمي أن يبقى استئناف الحوار والمفاوضات أولوية.

الفصل التاسع:

«جاستا» والقومية الجديدة

◄ «إذا كنت تعتقد بأنك مواطن في العالم، فأنت مواطن في غير موقع. لا تفهم ماذا تعني كلمة «مواطنة» تحديداً»، هذا ما قالته رئيسة وزراء بريطانيا السابقة تيريزا ماي، مخاطبة مؤتمر حزب المحافظين، وهي ترمي بإشارتها تلك إلى الأشخاص الأغنياء الذين يزعم أنهم يصطفون مع النخبة العالمية أكثر من التصاقهم بمجتمعهم المحلي الذي نشأوا فيه.

كانت تتحدث قبل أن يصبح دونالد ترمب رئيساً للولايات المتحدة، لإقناع ستين مليون أميركي بالتصويت لصالح شعاره الشعبوي القومي واعداً إياهم بـ «تغيير تاريخي يحدث لمرة واحدة في العمر». كما سبق أن وعدهم بترحيل المهاجرين غير الشرعيين وبناء جدار على الحدود المكسيكية، وسجن هيلاري كلينتون ثم «جعل أميركا عظيمة مرة أخرى».

مرحباً في عالم القومية الجديدة حيث لم تعد الوطنية كلمة قذرة، ويتعين على النخب العابرة للحدود، لطالما لم يصلوا بعد إلى مرحلة السقوط الحر، إعادة تقييم استراتيجياتها من أجل البقاء.

للولايات المتحدة تقليد طويل في تحدي النخب القوية والإمبراطوريات من خلال دعم الدول الصغيرة في نضالها من أجل الاستقلال. يساورني الشك إذا كان الرئيس ترمب على علم

بذلك، لكنه لم يكن أول رئيس أميركي يلعب بالورقة الوطنية. وودرو ويلسون قاد الأميركيين إلى الحرب العالمية الأولى وكان ذا تأثير قوي في مساعدة دول تشيكوسلوفاكيا والمجر ويوغوسلافيا في الحصول على اعتراف قومي حينما انسلخوا من إمبراطورية هابسبورغ، كما رأت الإمبراطورية الروسية أن دول البلطيق وبولندا وفنلندا تتبع مساراً مشابهاً. وقد كان رفض الجنرال أيزنهاور دعم بريطانيا العظمى وفرنسا في محاولتهما احتلال قناة السويس عام 1956 هو ما حسم مصير إمبراطوريتيهما.

لم يقتصر بروز هذه القومية على الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة فقط. بل في روسيا، كان فلاديمير بوتين قد حوّل التركيز بعيداً عن الحملة الصليبية الشيوعية الدولية مع الإعجاب الجديد بالتاريخ الروسي والمسيحية الأرثوذكسية وإحياء التقاليد السلافية. ربما كان يظهر رد فعله على الاضطرابات الشعبية من الطبقة الوسطى المحبطة بشأن الفساد المستشري على مستوى عالٍ والهجرة غير المنضبطة من الأقليات العرقية الأخرى غير السلافية. لقد تبنى موقفاً عسكرياً عندما سعت أوكرانيا إلى إقامة علاقات أوثق مع الغرب. وأكثر ما أسعد الجماهير الروسية، ضمه شبه جزيرة القرم وإرسال قوات إلى شرق أوكرانيا في سبيل السيطرة التامة عليها كما نراه الآن، مدعياً أنه سيبقى هناك لحماية الأقليات الروسية من «الجماعات الفاشية». وفي حقيقة الأمر فهو يرفض الإجماع الليبرالي الدولي متحدياً سيطرته على المسرح السياسي منذ الحرب العالمية الثانية. ربما يكشف ذلك عن لماذا يبدو أنه يتعرف على رفيق الروح في دونالد ترمب وغيره من القادة القوميين.

يسانده زميل مؤيد هو فيكتور أوربان رئيس الوزراء المجري المحافظ الذي تبنى انتخاب ترمب معلناً أن الحضارة الغربية أصبحت الآن خالية من القيود الأيديولوجية، بقوله: «نحن نعيش في زمن حيث انتهى ما نسميه الليبرالية غير الديمقراطية ويمكننا العودة إلى الديمقراطية الحقيقية. يمكننا الآن تسمية المشكلات بأسمائها وإيجاد حلول لا تنبثق من أيديولوجية بل قائمة على الفطرة السليمة البراغماتية. لقد مر يومان على الانفجار الكبير (الانتخابات الأمريكية) وما زلنا على قيد الحياة. يا له من عالم رائع. وهذا يظهر أيضاً أن الديمقراطية خلاّقة ومبتكرة».

في الصين وماليزيا وإندونيسيا هناك المزيد من القيود على القومية. الحزب الشيوعي الحاكم في الصين الذي يدرك تباطؤ النمو الاقتصادي، مشغول بالترويج لـ «الحلم الصيني» لتعزيز نهضة البلاد. إنهم لا يزالون مهتمين بالأسواق الدولية وهم أعضاء في مؤسسات عالمية

ولكن منذ التسعينات ظل الأطفال في المدارس يتلقون دروساً في حب الوطن. وفي واقع الأمر، انتقد وزير التعليم الصيني في عام 2015 المدارس التي لا تزال تستخدم الكتب المدرسية التي تروج لـ «القيم الغربية». وهم، مثل الروس، حريصون أيضاً على إعادة النظر في تاريخهم الحديث، لا سيما الانتصار على اليابان في الحرب العالمية الثانية، وقد خصصوا ثلاث عطلات جديدة لإحياء ذكرى المذابح واستسلام اليابان في نهاية المطاف. عندما ردت اليابان في عام 2012، بمطالبات إقليمية لجزر في بحر الصين الشرقي، كانت هناك أعمال شغب: إذ تم تدمير السيارات اليابانية، ونُهبت المتاجر، وتم استدعاء شرطة مكافحة الشغب للدفاع عن سفارتهم في بكين.

قصة مماثلة تدور أحداثها في مصر حيث ظل الرئيس عبدالفتاح السيسي ينشط في حث الشعور الوطني من خلال تذكير شعبه بالتراث الثقافي الغني لمصر. كما ظل يبرر تضييق الخناق على تنظيم الإخوان المسلمين الدولي مؤكداً فوائد حفظ الأمن والنظام العام والاستقرار، التي يراها أموراً حيوية للتقدم الاقتصادي للبلاد.

إلى الشمال قليلاً، كانت تركيا تبذل كل ما في وسعها للانضمام للاتحاد الأوروبي ولكن ذلك السعي قد تغير الآن. لقد وعد رئيسها رجب طيب أردوغان، مثل ترمب وشي جين بينغ، ببناء «تركيا الجديدة»، وهو يربط خطبه برسائل معادية للغرب ومناصرة للإسلام. برزت مصادر من داخل تركيا تلقي باللائمة على هذا الانفعال على الغرب والتدخل المستمر في شؤونه. فيما تنتقد المصادر افتقار البلاد لحرية الصحافة واستقلال القضاء. هناك تقارير من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تدعي أن الحريات والديمقراطية التي كانت موجودة قد تآكلت، بينما روسيا من ناحية أخرى، ليس لديها سوى الثناء على أردوغان، حيث أشاد به بوتين واصفاً إياه بـ «الرجل القوي». أعتقد أن بوتين معجب برفض أردوغان الانصياع للقيم السياسية الصحيحة التي يروج لها المجتمع الدولي، ونصائحه إلى الاتحاد الأوروبي أن يهتم بشؤونه الخاصة.

إنه زعيم سياسي آخر يرفض الليبرالية بالأسلوب الغربي من خلال تشجيع القومية الشعبية. إنه في موقف قوي بعد أن فاز في انتخابات عامة مرتين وساعد البلد ليرتفع إلى نمو اقتصادي غير مسبوق.

أما في فرنسا فالزخم مع مارين لوبان، مرشحة الرئاسة للجناح اليميني والمحامية التي تتبنى موجة من القومية الشعبية. عقب قرار المملكة المتحدة بمغادرة الاتحاد الأوروبي، رأت لوبين أن نتيجة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي هي دليل على أن الاتحاد الأوروبي قد

تحلل وعفا عليه الزمن. وقالت: «لقد بدأت المملكة المتحدة حركة لا يمكن وقفها»، وأرسلت «أحر التهاني» لبوريس جونسون وحملة الخروج من الاتحاد، مطالبة بضرورة السماح لفرنسا أيضاً لإجراء الاستفتاء الخاص بالخروج من الاتحاد. إنها تعلم أنه من غير المرجح أن يحدث هذا الأمر لذلك وعدت بأنها إذا تم انتخابها فسوف تعمل، في غضون ستة أشهر، على إجراء استفتاء للخروج أو البقاء لتقرير مستقبل البلاد. ثم أشارت إلى الظهور الواسع لما وصفته بالحركات «الوطنية» في دول أوروبية أخرى. تلك التي تشمل حملات مناهضة الهجرة، والسياسي اليميني المتطرف جيرت فيلدرز الذي دعا إلى استفتاء بشأن عضوية هولندا في الاتحاد الأوروبي. ووجد استجابة من الدنماركي كينيث كريستنسن بيرث من حزب الشعب الذي أخبر وسائل الإعلام: «لقد كان هؤلاء البيروقراطيون الأوروبيون بارعين بشكل غير عادي في تجنب أي مواجهة محتملة مع الجماهير الهائلة المعارضة لهذا المشروع. ولا يمكن أن تكون الإشارة البريطانية من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي قد تجاوزت السمع».

جاءت رسالة تهنئة أخرى على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي من الديمقراطيين السويديين اليمينيين المتطرفين، وكلك من الجناح اليميني من حزب البديل الألماني «من أجل ألمانيا»، وحزب الفجر الذهبي القومي في اليونان.

تواترت المزيد من المشاعر المعادية لأوروبا، ولكن هذه المرة كانت أكثر تحفظاً من حركة «فايف ستار» المناهضة للمؤسسات الإيطالية، والتي فازت أخيراً بنسبة 25% من الأصوات في انتخابات وطنية. أصدرت الحركة انتقاداً قوياً للاتحاد الأوروبي يطالبه بالتغيير أو مواجهة الفناء: «خروج المملكة المتحدة يوضح مجدداً فشل المجتمعات السياسية في مواجهة التقشف وأنانية الدول الأعضاء، غير القادرة على أن تجتمع في بوتقة واحدة... نريد أوروبا التي هي مجتمع واحد وليست اتحاداً للبنوك وجماعات الضغط».

هناك، في رأيي، بعض الخطابات المثيرة للغاية في ردود الفعل هذه ولا بد من القول إن العديد مما سبق ذكره يلقى تعاطفاً حتى من أكثر الحركات اليمينية المتطرفة. وكم أجد هذا مزعجاً. من الجيد للغاية أن تحب بلادك لكن هذا لا يجعلك عنصرياً أو كارهاً للأجانب أو «باعثاً على الأسى»، لكن بالإمكان التلاعب بالشعور القومي وتسخيره، كما أثبت ذلك القادة الفاشيون في التاريخ في كثير من الأحيان. يوجد أيضاً السؤال عن أي نوع من الوطنية مما ينبغي التصويت عليه. في أقصى حالات التعصب هناك القومية الديكتاتورية لهتلر وموسوليني، ومجموعة من الزنادقة القتلة الآخرين. في الطرف المقابل من ذلك الطيف هناك شكل حميد

من القومية التي تحتفل بالوحدة والفخر والتطلع بالشمولية إلى الأمام. كان رونالد ريغان وجون كينيدي ونيلسون مانديلا وونستون تشرشل والمهاتما غاندي، من بين آخرين، الذين دافعوا عن هذا الشكل من الوطنية المنفتحة والخيّرة. من يستطيع أن ينسى الكلمات الجريئة لجون كينيدي أمام جدار برلين عام 1963، باللغة الألمانية: «أنا برليني!»، وبالتالي كان قد تحدي الاتحاد السوفيتي وتأكيده طمأنة ألمانيا الغربية، وفي الواقع دول العالم التي كانت أميركا حليفة لها في التمسك بالقيم العالمية لحقوق الإنسان والحرية.

أراد رونالد ريغان دولة «لا تنقلب إلى الداخل بل إلى الخارج - تجاه الآخرين»، ومثل كينيدي، كان يرى أميركا على أنها صاحبة دور مباشر لتلعبه في ضمان السلام والازدهار للجميع، وليس فقط لمواطني الولايات المتحدة.

كنت آمل أن يتبع دونالد ترمب مساراً مشابهاً لكنه، على النقيض من ذلك، تعهد بوضع أميركا أولاً. لقد ظل ينظر إلى العالم الخارجي بنظرة الشك والريبة، ويهدد بالانسحاب إلى شكل ضيق من الانعزالية. شعاراته الانتخابية كانت لبناء الجدران العالية منعاً للمهاجرين من الدخول لبلاده. وكان يدعي أن الولايات المتحدة تمول الأمم المتحدة وحلف الناتو فيما تعمل الدول الأخرى بشكل مستقل فحسب، لذلك ربما كان ما يفعله مؤدياً إلى إضعاف التزام الولايات المتحدة تجاه كليهما.

إن الصفة المفيدة لوصف تشكيلته القومية هي «الإثنية». لقد وجه نداءً مباشراً في حملته الانتخابية إلى الطبقة العاملة الفقيرة ذوي البشرة البيضاء الذين رأوا وظائفهم تُلغى جانباً واحتجاجاتهم لم تُسمع من النخبة في واشنطن.

وجد كبش فداء من بين جماعات المهاجرين غير الشرعيين، بشكل رئيسي من المكسيك، وكذلك المسلمين، الذين كان مقرراً منعهم الدخول حتى يتم فحص خلفياتهم بعناية. هذا النوع من قرع الطبل الشوفاني قطعاً يؤدي إلى عدم التسامح وإثارة الشكوك حول دوافع وولاءات الأقليات.

أين سمعنا هذا النوع من الأشياء من قبل؟ ليس من الصعب جداً رؤية أوجه تشابه في عقد الثلاثينات حينما كانت البطالة الجماعية قد سادت وعم الاستياء في فرض المعاهدات والاشتباه في الأقليات، وعلى وجه الخصوص اليهود، مما نتج عنه صعود القومية المتطرفة والفاشية ثم الكابوس الأسود لأدولف هتلر. لا أود أن أبدو مثيراً للقلق أكثر من اللازم، ولكن إذا أدى قانون «جاستا» إلى رد فعل دفاعي، مع شعور الدول المعنية بالتهديد من المطالبات القانونية

بالتعويض، في الوقت الذي ظل فيه ترمب مثيراً خطابه العدواني الذي يهتم بالداخل فقط، في ذلك الوقت كنت أشعر بأن العالم يسير على طريق خطير إلى شكل من أشكال الكوارث.

إذا تراجعت المزيد من الدول وراء حواجزها، فإن المشكلات العالمية بما في ذلك الفقر وأزمات اللاجئين ستصبح بالضرورة أكثر صعوبة في حلها. هناك ثلاث دول أفريقية غادرت المحكمة الجنائية الدولية أخيراً، ومنظمة التجارة العالمية ظلت تنظر بقلق متوجسة في سماع أحاديث ترمب عن الرسوم الجمركية، وفي أوروبا هناك قلق من أن الناتو سيخسر المسؤول والمساهم المالي الأساسي له، مع تشجيع الأحلام التوسعية لفلاديمير بوتين على حدوده الشرقية. لقد سبق لأميركا أن أدارت ظهرها للعالم من قبل، بعد الحرب العالمية الأولى، وكانت العواقب مروعة. فك الارتباط عن المشهد الدولي لن يحافظ على أميركا آمنة لفترة طويلة، وكنت آمل أن يتذكر ترمب النموذج الأكثر رؤية لأسلافه، ثم ينظر إلى العالم منفتحاً وليس بتلك النظرة الضيقة العازلة للقومية.

الفصل العاشر:

الأمم المتحدة وحلف الناتو والاتحاد الأوروبي والنظام العالمي المتجدد

◄ في أواخر عام 2016 ظهر جلياً، حتى للنخب الليبرالية في الغرب، أن نظاماً عالمياً جديداً قد بدأ يتخذ مساره. انتخاب دونالد ترمب وسياسات بوتين التوسعية، والصراع غير المنقطع في داخل سوريا، والمؤسسات المضطربة في الاتحاد الأوروبي، والمسيرة المتطلعة للأمام من الصين كمنافس اقتصادي قوي للولايات المتحدة، كلها إشارات بأن الطريق للأمام قد أصابه التغيير- وأن الارتباك العالمي قد يكشف عن تقهقر في شكل تحالفات دفاعية وانعزالية محمومة، إذ أن الدول بدأت في العمل على حماية أنفسها، تماماً كما حدث خلال السنوات التي قادت العالم إلى الحربين العالميتين السابقتين.

لقد ظللت أجادل على الدوام بأنه خلال مرحلة التحولات الدراماتيكية في القوالب السياسية، اتضح بشكل أساسي أن التفكير الشفاف هو الذي يسود في النهاية. لذلك السبب انصب تركيزي في أن قانون «جاستا» بإمكانه أن يصبح عامل عدم استقرار في رفع معدلات التوتر في عالم مضطرب أساساً.

كنت أتمنى أيضاً لو أمكنني المجادلة في أن الأمم المتحدة من الممكن أن تقدم لنا فقط ذلك التأثير والضمانات الدالة على الاستقرار، ولكني لا أستطيع.

عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة أعلنت الأمم المتحدة أهدافها النبيلة من خلال ميثاقها

العظيم، ولكنها لم تتغير في هيكلها على الإطلاق. وهي الآن منظمة ممتدة تضم عدداً لا يحصى من الوكالات المرتبطة، بعضها خاضع للمساءلة والبعض الآخر ليس كذلك. لقد كافحتْ للتعامل مع التهديدات الجديدة مثل الإرهاب الدولي والأمراض العالمية، أما الاتفاقات العالمية فقد تعثرت بسبب المصالح الوطنية المتنافسة حيث أن حق النقض (الفيتو) من قبل الدول الفردية من شأنه أن يمنع أي عمل حاسم.

اللاعبون الأساسيون في مجلس الأمن القوي هم أنفسهم الخمسة الذين الذين كانوا هناك بداية في العام 1945: الولايات المتحدة وروسيا والصين وبريطانيا وفرنسا. كل منهم يمتلك حق النقض وبإمكانه أن يحدث ما يقرب من الشلل للأربعة الآخرين حينما يصل الأمر لاتخاذ قرار حاسم. منذ عام 1945 استخدت الولايات المتحدة حق النقض 14مرة لإفساد قرارات، خاصة تلك المتعلقة بالنزاع الفلسطيني-الإسرائيلي، وروسيا انتقضت 11 قراراً، معظمها يتعلق بحلفائها في الشرق الأوسط مثل سوريا. وبشكل حتمي يسود امتعاض وغضب من بقية الدول الأعضاء وعددهم 187 دولة يشعرون بأنهم مكتوفي الأيدي من المساهمة في الأعمال الأساسية التي تتعلق بالسلم العالمي. تلك الدول هي بالطبع التي تشكل الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولكن هذه الجمعية لا يمكنها إصدار قرارات ملزمة، بل فقط قرارات غير ملزمة. الدول التي يجب حقيقة أن تنضم إلى مجلس الأمن الدولي، في رأيي، على الأقل دولة واحدة من كل قارة، ولكن يبدو أن «الخمسة الكبار» لا يرغبون في ضم أي عضو إليهم.

تم تسليط الضوء على العجز الواضح لمجلس الأمن حديثاً في حالة أوكرانيا، التي أصبحت قوة عظمى، وما يترتب عليها من نزاع بين روسيا والغرب، أو حلف الناتو، مع تجاهل كلا طرفي النزاع لأية قرارات محتملة أو ملزمة أو مجرد استخدام حق النقض. إنها الحالة نفسها في سوريا مع الدعم الذي تقدمه روسيا للرئيس بشار الأسد الذي يمنع أي تدخل من الأمم المتحدة أو التأثير على نتيجة الحرب.

إن مثل هذه الاستراتيجيات هي التي تمنع أي عمل ذي معنى، ومن الصعب على الأمم المتحدة، رغم حسن نية أهدافها، ألا يُنظر إليها على أنها ملتقى مكلف للنقاش للنخب الدولية. بالطبع تقوم بمبادرات إنسانية قيّمة للغاية، لكن أحد مبادئها الأساسية هو تفويضها لحماية المدنيين حينما تكون دولهم عاجزة عن القيام بذلك، وفي تلك الحالات فإنها بلا أسنان تقريباً بسبب عدم وجود آلية للصراع. في عام 1993، على سبيل المثال، أعلنت الأمم المتحدة المنطقة المحيطة بسريبرينيتسا في البوسنة ملاذاً آمناً، لكنها لم تتمكن من منع المذبحة التي

راح ضحيتها 8000 رجل وفتى مسلم في يوليو 1995 على يد ميليشيات حكومية.

لا تزال هيئة مؤثرة ولكن فترة من التغيير العميق عادة ما تجلب معها توأمتها، حالة من عدم اليقين، وحينما تتصرف المنظمات الدولية كما لو كانت حكومات ويُنظر إليها على أنها بعيدة التأثير وغير فعالة وغير خاضعة للمساءلة، فليس من المستغرب أن يحدث رد فعل شعبي، وفي بعض الحالات، يحدث تجديد للقومية كعامل توازن ضروري. في كثير من الأحيان فإن هذه الهيئات، مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي تنمي بيروقراطيات غير مترابطة. لدى الأمم المتحدة خمس عشرة وكالة مستقلة، منها إحدى عشرة شبه مستقلة والعديد من الهيئات الإضافية الأخرى المرتبطة بها. أما محاولة التنسيق بين هذه الفروع فهي صعبة للغاية لعجم وجود هيئة مركزية لديها القدرة على الإشراف عليها.

وحتى أكون منصفاً، فإن الأمم المتحدة تدرك هذه المشكلة تماماً، لقد حاولت إدخال عاملي الشفافية والمساءلة. وعلى حد علمي، فإن الرأي العام لم يطالب قط بإلغاء الأمم المتحدة، لكنه دعا مراراً وتكراراً إلى الإصلاح. وعقب أن شغلت منصل المدير العام للمنظمة الدولية للملكية الفكرية، أدرك تماماً الحاجة إلى تحليل المشاكل المتكررة، لا سيما في التمويل، وأود أن أضيف أن ما يسمى «المبلغين عن المخالفات»، ولا سيما في الآونة الأخيرة، يحتاجون إلى حماية رسمية ومؤسسية وذات صدقية.

هذا مجال يمكن أن يحدث فيه الإصلاح الحقيقي أثراً واضحاً. معظم وكالات الأمم المتحدة تعتمد مالياً على المساهمات الإلزامية من الدول الأعضاء. ثم يتم تحديد ميزانيات الوكالة وكل حكومة عضو منها تدفع نسبة مئوية من الإجمالي، تحددها حسابات معقدة للغاية ومساومات مكثفة خاصة، أو ما يمكن تسميته بشكل فضفاض «بالمساومة».

ومن الشائع أيضاً أن تكون برامج الاستحقاقات التي يتم تمويلها بانتظام دون المستوى المطلوب، حيث يوجد القليل جداً مما يستوجب المساءلة، في حين أن الوكالات الممولة من المساهمات الطوعية غالباً ما تؤدي أعمالها بكفاءة أكثر. على سبيل المثال، تميل اليونيسف وبرنامج الغذاء العالمي وغيرهما، إلى أن تكون أكثر وعياً بالتكلفة والإنتاجية إلى حد كبير، لأنه إذا كان يُنظر إليها على أنها لا تحقق الأداء المطلوب منها، فإن الممولين المساهمين سيبدأون في البحث في مكان آخر للتبرع بأموالهم. بالنسبة لي، هذه مجرد ممارسة جيدة وسوف يساعد التمويل الطوعي الأمم المتحدة بشكل كبير. أود أن أوصي، في حدود المعقول لأن المساهمات الطوعية لا يمكن التنبؤ بها، أن تنتقل وكالات الأمم المتحدة من المساهمات

المقررة أو الإلزامية إلى المساهمات الطوعية في أسرع وقت ممكن. سيكون لهذا تأثيران إيجابيان. أولهما، سيجعل هذه الوكالات عرضة للمساءلة على الفور وربما أكثر فاعلية، وثانيهما من شأنه أن يهدئ الرأي العام من أن الأموال، خاصة من المساهمين الأكبر، يتم إنفاقها بحكمة ومسؤولية.

رغم أوجه القصور التي تعتريها، ما زلت أشعر أن للأمم المتحدة دوراً حيوياً يمكنها أن تلعبه في تنسيق العلاقات الدولية وتقديم المساعدة إلى المناطق والبلدان المنكوبة بالكوارث. بهذا المعنى يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي، ولكنها كهيئة يمكن أن تكون بمثابة قيد على العدوان أو الصراعات، فهي في الوقت الحالي معاقة من بين أمور أخرى ونظام حق النقض (الفيتو).

إذا كان لقانون «جاستا» بالفعل تأثير مزعزع للاستقرار على العالم وشؤون الدول ذات السيادة التي سوف تواجه تحديات قانونية وتتراجع مجبرة إلى القومية، عندها يمكن لحلف الناتو، وليست فقط الأمم المتحدة، أن يواجه ضغوطاً دولية خطيرة.

لقد قيل إن الناتو هو الذي كفل السلام في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كرادع للعدوان من الاتحاد السوفيتي طوال فترة الحرب الباردة التي تلت. حينما انتهت تلك «الحرب»، كانت هناك دعوات واضحة للتحالف أن يتم حله باعتباره عنصراً غير ذي صلة باهظ الثمن مع وجود أهداف مشكوك فيها، ولكن التحركات التوسعية لروسيا في شبه جزيرة القرم في عام 2014، والتي ميزت أول ضم قسري للأراضي في أوروبا منذ عام 1945، يعني أن الناتو قد عاد إلى العمل.

سارع النقاد إلى الإشارة إلى أن الرئيس ترمب كان قد أبدى امتعاضه علناً حول نقاط الضعف والقصور في حلف الناتو بينما في الوقت ذاته كان يدلي بتعليقات إيجابية حول بوتين. ومن الممكن، مع ذلك، أن تكون نيته هي تقوية حلف الناتو من خلال إقناع الدول الأعضاء بالوفاء بالتزاماتها المالية من أجل أمنهم الخاص. إنه فقط يكرر الدعوات الواردة من مسؤولين أميركيين متشابهين في التفكير استمرت لعقود. وهو يرى تحالفاً من حكومات وطنية قوية تسعى للتوقيع على معاهدة دفاع مشترك كعامل رئيسي في دحض العدوان. يجب أن نتذكر أنه في غضون أيام من انتخاب رونالد ريغان وفي أجواء مشابهة لانتخابات ترمب، واختفاء جيمي اختفاء كارتر من المشهد السياسي، كانت إيران قد سلمت رهائنها الأميركيين خلال وقت قصير جداً. ربما يكونون قد عرفوا ما كان سيحدث لو لم يتم ذلك.

الرئيس ترمب ذكي ورجل أعمال قوي يرى السياسة من حيث الصفقات والتسويات، وأنا

على يقين من أن ديناميكيته وما يملكه من الوطنية الصادقة كانا سيجدان مزاجاً طيباً من مستشاريه.

على عكس الاتحاد الأوروبي الذي أعرب عن رغباته في تشكيل ما يعادل حلف الناتو الذي يفترض أن يكون مركزي السيطرة مع التخفيف من قيود السيادة الوطنية، الناتو هو تركيبة من الدول القوية بأهداف متفق عليها بشكل متبادل. المادة 5 التي تضمن الأمان لكل عضو، هي بمثابة الغراء الذي يشدها جميعاً وهو بالضبط ذلك النوع من المنظمات التي تشعر أميركا أنها تستطيع دعمها. أما بالنظر إلى حالة الاتحاد الأوروبي وطبيعته المنقسمة، بل حتى القلق المتزايد حول بقائه، سيكون من الصعب أن نرى كيف يمكن على الإطلاق تطابق تصميم الغرض ووحدة الهدف الذي يرمي إليه الناتو في تشكيل تحالف دفاعي.

إضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون حلف الناتو على وشك أن يلعب دوراً عالمياً بدلاً من دور شمال الأطلنطي. خوسيه ماريا أزنار رئيس الوزراء الاسباني السابق، كان قد اقترح في وقت سابق قبول الأعضاء الجدد، وتحويل التركيز أكثر نحو كتل اليابسة الآسيوية والإفريقية، وهي خطوة يمكن أن تكون لها عواقب وخيمة لتلك البلدان التي تشعر بالتوتر من قانون «جاستا».

بالنسبة للسياسيين في الاتحاد الأوروبي في بروكسل، على أية حال، فإن تفكك المنظمة أمر لا يمكن تصوره، تماماً مثل تفكك إمبراطورية هابسبورغ في عام 1914، ثم البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية والاتحاد السوفيتي في عام 1990. لا يمكن لأحد أن يتوقع قط مدى سرعة تفكك هذه الهياكل المتجانسة ومن الممكن أن ينهار الاتحاد الأوروبي نفسه في غضون فترة قصيرة أمام عالم مذهول. صعود الأحزاب القومية في فرنسا وألمانيا وإيطاليا والنمسا والمجر وبولندا والسويد وهولندا وبريطانيا هو تأكيد على الارتياب الشديد في «إمبراطورية» منفصلة تماماً عن جذورها العرقية، ثم الإحباط من السلطة المركزية التي تكمن في أيدي نخب سياسية غير منتخبة وغير خاضعة للمساءلة.

كارثة انهيار إمبراطورية هابسبورغ على وجه الخصوص لها أوجه تشابه مقلقة مع الوقت الحاضر. هي أيضاً، مثل الاتحاد الأوروبي، حاولت توحيد مجموعة متنوعة لدول مرتبطة ثقافياً ولغوياً في كيان خاضع للحكم، ومن ثم تبين أن رصاصة انطلقت من مسدس يحمله قومي صربي من الممكن أن تكون بداية لعملية تدميرية.

إنني أقدر حقاً أن الاتحاد الأوروبي قد تم تشكيله، مثل الأمم المتحدة، على مُثُل عليا هي السلام والحرية والازدهار للجميع، ولكن المعدلات المروعة للبطالة في دول البحر الأبيض

المتوسط، وفقدان الاستقلال السيادي، والارتباك حول الهجرة، والمبالغة في تنظيم الأعمال التجارية وتقييدها، ثم حماية حدودها ومعدل النمو الاقتصادي البطيء، جميعها مؤشرات على نقص في الغرض والثقة على السواء. كما أنني أقدر أن الهدف الرئيس للاتحاد الأوروبي كان لمنع صعود القومية المتطرفة التي أدت إلى الحرب العالمية الثانية، تلك السلطوية الاستبدادية، سواء من اليسار أو اليمين سوف لن تهيمن مرة أخرى على المشهد السياسي. أعتقد أن هذه المُثل كانت صادقة ومشرفة، مثل تلك التي في المؤسسات العالمية الأخرى التي تلت ذلك. البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وبالطبع الأمم المتحدة نفسها جميعها قد تم تشكيلها بغرض المساعدة في منع الصراعات ومواءمة الاقتصاد العالمي. حالياً يحدث تشكيك في جدوى هذه المؤسسات يستوجب المساءلة، بشكل أساسي من قوى اليمين والمتعاطفين مع القومية. في أوروبا، كان هناك تشدد في القومية وقد كادت أن تتحول إلى القومية المتطرفة أو حتى الفاشية، بسبب التهديد الذي يمثله قانون «جاستا». كل ذلك تقريباً يعد صورة طبق الأصل للظروف التي أدت إلى الحربين العالميتين في القرن العشرين.

إذا كان للديمقراطية الليبرالية أن تبقى على قيد الحياة، فعليها أن تنظر إلى أسباب زوالها وعدم شعبيتها. عليها أن تقر لنفسها، بأنها رغم ضمانتها لحرية التعبير والمساءلة من حكوماتها المنتخبة، كذلك يتعين عليها معالجة عدم المساواة التي تعززها. الأرباح الضخمة للعمالقة العالميين في العصر الرقمي مثل شركات أمازون وغوغل وشركات عالمية أخرى يمكن أن يؤدي إلى استياء من الفقراء وحتى مساءلة من الرأسمالية نفسها. كما يجب عليها أن تعالج المخاوف الحقيقية للغالبية العقلانية حول الهجرة غير المنضبطة ووضع السلطة المركزية في أيدي النخبة التي تنأى بنفسها عن الناس. في الوقت ذاته، يجب عليها أن تكون أكثر صراحة في الدفاع عن سجلها. هناك مشكلات اقتصادية مهولة ولكن العولمة ساعدت على القضاء على الفقر المدقع في أجزاء كثيرة من العالم، أما الأنظمة الديمقراطية، رغم إخفاقاتها، لا تزال هي الضمان الحقيقي الوحيد للتحرر من الطغاة والاستبداديين.

ويمكن أيضاً أن يكون التمرد على العمالقة العالميين والذي انبثق من إدراك اللاوعي بين قطاعات من السكان، بحيث أن المثل القديم القائل: «الصغير جميل»، له قدر من الحقيقة فيها. هناك مدرسة فكرية تدعي أن السبب في أن أوروبا أصبحت مهيمنة ومبدعة وغنية ليس بسبب أنها كانت كتلة مركزية متراصة وشاسعة، مثل الاتحاد الأوروبي الحالي، ولكن لأنها كانت عبارة عن مجموعة من الدول المستقلة الصغيرة وهي في تنافس مباشر مع بعضها

بعضاً. جربت هذه البلدان أشكالاً مختلفة من الحكومات، وشجعت الابتكار وسمحت للشركات والأعمال التجارية بالتوسع عن طريق خفض الضرائب. خلال القرن الثامن عشر قررت بريطانيا، على سبيل المثال، خفض ضرائبها بشكل كبير ورأى رجال الأعمال الهولنديون فرصتهم. هاجروا وجلبوا معهم قدراتهم المالية وخبرتهم التكنولوجية، وبالتالي تم إبراز مزايا الحرية وحرية التنقل. وهناك آخرون لم يكونوا محظوظين جداً للتمتع بتلك المزايا. إذا كانت لديك فكرة رائعة فالفرص موجودة وسوف تسحر ألبابكم، وحتى لا يتمكن الجيران من سرقتها، وذلك ما حدث لعالم كيميائي من القرن الثامن عشر في ولاية سكسونيا، يدعى يوهان فريدريش بوتغر، الذي ادعى أنه اكتشف سر صناعة الذهب، فقام الأمير بسجنه في قلعة لكي لا تحاول أية دولة أخرى إغراءه للاستفادة من اكتشافاته. اتضح أن بوتغر لا يمكنه صنع الذهب ولكنه اكتشف كيفية صنع البورسلين من الطراز العالمي، وكان ذلك مصدر بهجة للأمير وخزينته المالية إلى حد كبير.

إذا كان الصغير جميلاً ومبتكراً ومنتجاً، فإن الكبير كان عكس ذلك تماماً. كانت الصين دولة متجانسة تحكم مركزياً، إمبراطورية شاسعة ذات نظام ضريبي موحد وقليل جداً من حرية التنقل للناس. مع عدم وجود جيران تقريباً للمنافسة معهم، ولما كان لديهم اقتصاد ثابت جامد وقليل من التجارب، فلا عجب أنه يتخلف عن النموذج الأوروبي الديناميكي. الآن نرى الاتحاد الأوروبي، مع بيروقراطية مترامية الأطراف ومطالب ضريبية موحدة وهاجس العملة الموحدة، في خطر من أن يصبح أنموذجاً لدولة مفرطة التنظيم مثلما كانت الصين في القرن السابع عشر. بهذا فهو يخبر المفكرين المبتكرين أن القواعد واللوائح الحكومية، والمواءمة الشاملة يجب أن تأتي أولاً، على العكس تماماً مما كان قد تم تشجيع القيام به في العصور السابقة في أوروبا.

لذا فإن صناديق الاقتراع في الديمقراطيات الليبرالية ترسل حالياً رسالة واضحة إلى ممثليها السياسيين. إنهم يطالبون بسلطات مركزية أقل، والمزيد من الوعي بالآثار الجانبية السلبية للعولمة من حيث فقدان الوظائف والاستثمار المحلي، والعودة إلى السيادة الوطنية، وكبح جماح القواعد والأنظمة التي تخنق الابتكار.

أعتقد أن هذه العملية يمكن أن تكون ذات فائدة كبيرة للاقتصاد العالمي في تحفيز النمو واستعادة العزة الوطنية بما يترتب عليه زيادة في الإنتاجية والثقة بالنفس. ومع ذلك، فإن القلق الواضح هو أن هذه القومية يمكن أن تتطور بسهولة إلى شكل متطرف حيث تأخذ

المنافسة طابعاً عدوانياً، باحثة عن الذات وبلا شفقة، كما كان الحال في ألمانيا النازية حيث يحدث تجاوز للعملية الديمقراطية والتخلي عن حكم القانون.

لهذا السبب أعتقد أن قانون «جاستا» يمكن أن يكون له مثل هذا التأثير المقلق وعاملاً لعدم استقرار الانسجام العالمي. من خلال تهديده الضمني للحكومات الوطنية، يمكنه أن يؤدي إلى تكوين شكل مكثف من القومية وتشكيل تحالفات جديدة أقل استقراراً، كما حدث في عامي 1914 و1939. وبعبارة أخرى، إلى حرب عالمية ثالثة.

الفصل الحادي عشر:

العولمة والتجارة الحرة

◀ «سنجعل أميركا عظيمة مرة أخرى!» كانت تلك هي صرخة دونالد ترمب الداوية في أوساط الحشود المكتئبة من ذوي الأحزمة الصدئة في الغرب الأوسط حيث البطالة قد تفشت والإحباط سائد من تجاهل النخب في واشنطن لهم، مما أدى إلى استياء جماعي بين العمال ذوي الياقات الزرقاء الذين رأوا وظائفهم قد استعين بها عبر مصادر خارجية. الواردات الرخيصة والعمال المهاجرون غير الشرعيين قد نتج عنها مناطق شاسعة من الفقر وتدهور الصناعات وطبقة عاملة غاضبة. وبينما كانت هيلاري كلينتون ترفض هؤلاء الأشخاص وتصفهم بأنهم «مؤسفون»، أشاد بهم ترمب ووصفهم بأنهم أميركيون حقيقيون منسيون، وقد وعدهم بأنه إذا أصبح رئيساً سوف يحمي وظائفهم وينعش صناعاتهم معارضاً للتجارة الحرة مع فرض الرسوم الجمركية على الواردات.

في رأيي، تلك كانت قومية اقتصادية وحرب غير معلن عنها حتى الآن على التجارة الحرة أو العولمة، والتي بدورها يمكن أن تكون ذات عواقب وخيمة تؤدي إلى ركود عالمي.

منذ عام 1945 تم تأسيس النظام الاقتصادي العالمي على مبادئ التجارة الحرة والتكامل الاقتصادي، وأي تحرك نحو الانعزالية أو الحمائية من شأنه أن يبعث على نتائج مدمرة على الهيكل بأكمله. وجدير بنا أن نتذكر أن موجات اليأس التي سادت في عشرينات وثلاثينات

القرن العشرين، متزامنة مع نهضة الفاشية في أوروبا هي التي مهدت الطريق إلى الحرب العالمية الثانية.

في ذلك الوقت ونتيجة لانهيار الناتج الإجمالي القومي الأميركي اتجه الأميركيون إلى صوغ قانون تعرفة سموت هولي الذي نتجت عنه آثار كارثية على التجارة العالمية. ولم يتحسن الحال حتى عام 1944 حيث صيغت الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة التي ألزمت الحكومات المتحالفة بتخفيض التعرفة.

حينما تبع ذلك المزيد من الاتفاقيات، ازدهرت التجارة العالمية لثلاثة أضعافها في عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، باستثناء الأزمة الاقتصادية التي وقعت في عام 2008 نتيجة لضعف النمو والصناعات الراكدة. كان السيد ترمب قد أنحى باللائمة على التجارة الحرة والمصادر الخارجية مما أدى إلى انهيار مستويات المعيشة، وقد أعلن في حال انتخابه رئيساً سوف يعمل فوراً على فرض رسوم تعرفة للواردات على الصين للحد من الخلل الذي يحدث في التجارة الأميركية. وأضاف أيضاً أنه سيعمل على إلغاء اتفاقية المناخ التي وقعها سلفه الرئيس أوباما مع الرئيس الصيني شي جينبنغ في سبتمبر 2016.

من المقبول على نطاق واسع أن هذا الإجراء لن يؤدي فقط إلى تنفير عملاق تجاري، هو ثاني أكبر اقتصاد في العالم، ولكن سيكون له تأثير مضاعف على الاقتصادات ذات الصلة في العالم الخارجي. كما تم التوافق على أن التجارة الحرة هي وضع مربح للطرفين من خلال السماح لهم بالتخصص في منتجات معينة غير تنافسية ومن شأنها أن تكمل بعضها بعضاً.

على المدى القصير، قد تكون هناك مكاسب لأميركا بفرضها التعريفات، مع انخفاض البطالة وزيادة في نمو الاستثمار الداخلي، لكن على المدى الطويل فإن القومية الاقتصادية هي طريق مسدود، حيث ستتأثر صادرات البلاد بالأسعار الأجنبية وستصبح صناعاتها المحمية غير كفؤة.

وبشكل مفاجئ كان رد الفعل الصيني على تهديدات السيد ترمب هو الصمت المطبق. أعلنت صحيفة «الشعب» اليومية التابعة للحزب الشيوعي في إحدى افتتاحياتها أن العلاقة التجارية بين أكبر اقتصادين في العالم مهمة جداً بحيث أن أي انهيار في هذه العلاقة قد يؤدي إلى «كارثة» عالمية.

في تطور آخر صار يبدو أن خطاب الحملة الانتخابية الرنان للسيد ترمب قد بدأ يخف، مثلما لم يعد هناك وعد بسجن هيلاري كلينتون، ولم يعد يلقي الضوء على الصين الشريرة الساعية لتدمير الاقتصاد الأميركي. وأشارت الصحيفة إلى أن التبادلات الأولى التي تمت بين

الرئيس شي والسيد ترمب كانت متعاونة ومثمرة: «كانت محادثات الزعيمين جيدة وتمت في أجواء إيجابية وتوصلا إلى إجماع مهم في الآراء». التفاؤل في التقرير قد يكون انعكاساً لأن السيد ترمب، كرجل أعمال، كان يدرك أنه إذا أراد إعادة تنشيط العمالة وتعزيز النمو في بلاده، عليه أن يتخذ نهجاً براغماتياً لتعزيز التجارة الحرة والارتباطات الدولية. هذه المراحل الأولية للترابط قد تتضمن مفاوضات «كابوكي» الوهمية التي من شأنها أن تطمئن أنصاره من عامة الشعب في البلاد بأنه يأخذ خطاً متشدداً، ولكن هناك بعض الأدلة على أن الرأي العام الصيني سينظر إلى هذه الأمور باعتبارها مستحضرات تجميل. إنهم يعرفون أنه إذا أراد أن «يصنع «أميركا عظيمة مرة أخرى» لا يمكنه التراجع إلى الحمائية.

كما يبدو أيضاً أنهم يشعرون أن الرجلين، بطريقة ما، يعرفان أن لديهما طموحات موازية لمصلحة بلادهما. بعد فترة ليست طويلة على إعلانه رئيساً في عام 2012، أعلن شي جينبينغ أن الصين الآن على طريق «النهضة الكبرى»، مع التركيز على الحماس الوطني الذي يؤدي بهم إلى نهضة اقتصادية ضخمة مزودين بالثقة الوطنية. لا يمكن أن يكون هذا أكثر قرباً إلى ذلك «الحلم الأميركي» الذي كان السيد ترمب يعتقد أنه يستطيع تحقيقه.

ومع ذلك، قد لا تبدو «النهضة الكبرى» رائعة جداً في غضون عشرين عاماً من دون أن تظهر مشكلات أخرى. الصين تعاني إثنين من الاهتمامات الهيكلية الضخمة، مثلها مثل العديد من البلدان «النامية» الأخرى، بخاصة في أوروبا، ولكن أيضاً باستثناء روسيا واليابان. تعاني من الشيخوخة السكانية التي يهيمن عليها الذكور، مسجلة بذلك أكبر اختلال ديموغرافي في التاريخ. كان هذا نتيجة مباشرة للسياسة الذاتية التي انتهجها الحزب الشيوعي وهي سياسة «الطفل الواحد» التي ضمنت كتلة ضخمة من عمليات الإجهاض من قبل الدولة. البلد أيضا يفتقر إلى الموارد الضرورية، لذلك اضطرت الدولة أخيراً إلى توقيع صفقة لاستئجار نسبة 5% من مساحة أوكرانيا، وهي مساحة تقارب حجم بلجيكا تقريباً، لزراعة محاصيلها الخاصة بها. هذا الإجراء ليس مستغرباً إذ أن 9٪ فقط من مساحة الصين الضخمة هي التي تصلح للزراعة فيما يستهلك سكانها حوالي 20٪ من طعام العالم.

هذه التبادلات مع الحكومة الصينية تشير إلى أن هناك بعض الدلائل على أن السيد ترمب كان قد بدأ يستمع إلى «الحكماء» وبذلك فإنه يعترف بخبرته المحدودة في الشؤون العالمية.

كم كان منظوراً بشكل رائع أن نرى كيفية تواصل الرئيس ترمب المنتخب حديثاً مع فلاديمير بوتين، بالنظر إلى المجاملة الأولية التي بدت في تصريحات كلا الرجلين تجاه بعضهما بعضاً.

وما إذا كان ترمب قادراً على كبح جماح بوتين بشأن أي تحديات لحدود أوروبا الشرقية ما تزال قيد الانتظار. أعتقد أن الاقتراحات المقدرة التي قدمها السيد ترمب لبوتين قد تم الترحيب بها، لكن عزمه قد خضع للاختبار إزاء الضغط العسكري الروسي المتكرر على أوكرانيا وحدود البلطيق. يبدو أن الحرب في سوريا لا يمكن الانتصار فيها ولكن كان يمكن لمبادرة دبلوماسية روسية / أميركية مشتركة أن تساهم في تعزيز تقسيم البلاد إلى مناطق تتمتع بالحكم الذاتي، تماماً كما تم تحقيقه قبل عشرين عاماً حينما انهارت يوغوسلافيا السابقة، ربما أدت إلى سلام مؤقت ووفرت شكلاً من أشكال طريق الهروب لبشار الأسد.

يبدو أن «دولة الخلافة الإسلامية» تعتقد أنها في مهمة إلهية محددة لمواجهة الكفار أو الزنادقة وإبادتهم وذلك بإغرائهم بالتوجه إلى سوريا لمعركة نهاية العالم. وبحسب دعايتها في مجلة «دابق» على الإنترنت فإن هذه المعركة ستنتهي بهزيمة الصليبيين في دابق نفسها قرب مدينة حلب الشمالية. ربما تكون هذه النبوءة هي السبب وراء عدم رغبة الرئيس أوباما في التدخل وقِصر المشاركة الأميركية على الضربات الجوية المحدودة.

إذا كان السيد ترمب قد استمر في وعده بقصف داعش فإنني أخشى أن ذلك قد يؤدي إلى نتائج عكسية من خلال جذب المزيد من دعم الشباب من المشاغبين الذين يتملكهم الغضب مما يرون أنه «غز « آخر، على غرار ذلك الذي حدث في العراق. وهذا بدوره يمكن أن يؤدي بعد ذلك، إلى سعي البلدان المتجاورة لتشكل تحالفات دفاعية مع القوى العظمى، ومن ثم الاضطرار إلى الانخراط بالانحياز إلى جانب، وربما أيضاً معارضة بعضهما بعضاً، تماماً كما فعلوا قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى.

النتيجة الأكثر ترجيحاً في رأيي هي أنه لطالما تم طرد «دولة الخلافة الإسلامية» من سوريا والعراق، فسوف تغير من استراتيجيتها وتركز على هجمات مذهلة في المدن الأوروبية. وما تحاول القيام به هو إثارة ردة فعل ضد المسلمين في جميع أنحاء العالم ولا تهتم أياً كان عمق الوحشية اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

تزداد الصورة تعقيداً بسبب العداء القائم بين المسلمين السُنة والشيعة أنفسهم. في بعض الأحيان هناك اعتقاد خاطئ بأن العالم الإسلامي كله في حالة حرب مع القيم الغربية، ولكن في واقع الأمر أن آلاف المسلمين قد قتلوا في تلك الفظائع الإرهابية. قُتل العشرات من المسلمين الأبرياء خلال أحداث الحادي عشر من سبتمبر، بمن فيهم أشخاص في أواخر الستينات من العمر، والزوجان اللذان لم يولد طفلهما بعد. كان معظمهم من سماسرة البورصة أو عمال

المطاعم وكان الكثير منهم مهاجرين من مجموعة متنوعة من الدول، وأكثر من ثلاثين طفلاً مسلماً تُركوا أيتاماً بعد ذلك الهجوم. 1.6 بليون مسلم في العالم مسالمون وذوو نيات طيبة. ولم تك تلك سوى أقلية متطرفة هي التي تقود العنف وتحدي قيم الديمقراطية الغربية.

في رأيي ستكون الأفكار والقيم هي التي ستنتصر في هذه الصراعات، بدلاً من ذلك العنف المتبادل اللانهائي. المتطرفون يمكنهم ممارسة الإرهاب ثم يقتلون بقدر ما يريدون لكنهم لا يستطيعون أبداً قهر الروح البشرية ورغبتها الفطرية في حرية الكلام والتسامح وحقوق الإنسان.

الفصل الثاني عشر:

«جاستا» والحرب العالمية الأولى

◄ رصاصة انطلقت من مسدس تركت دوياً وصدى عبر التاريخ. ما إن أطلق المتشدد الصربي الشاب غافريلو برينسيب رصاصتين في أحشاء الآرشيدوق فردناند النمساوي-المجري وزوجته الدوقة صوفي في الثامن والعشرين من يونيو عام 1914، حتى دخل العالم في دوامة لانهائية من الاضطرابات. لم يكن ميالاً للاعتذار عن فعلته بل قال بوضوح: «أنا قومي يوغوسلافي، أهدف إلى توحيد جميع اليوغوسلافيين، لا يهمني أي شكل من أشكال الدولة، ولكنها يجب أن تكون حرة من سيطرة النمسا». وما تبع وفاتهما، كانت الحرب العالمية الأولى وبشكل غير مباشر، الثانية أيضاً. لم يكن برينسيب السبب الرئيس للحرب - كانت هناك عوامل متعددة أخرى في الملعب.

ليس لدي مشكلة مع الوطنية. حب الوطن هو شيء جيد، وأنا أختلف مع الإنجليزي صموئيل جونسون الذي ادعى أن القومية هي «الملاذ الأخير للأوغاد». وبعد كل شيء، إذا كنا لا نستطيع أن نحب بلدنا فكيف يمكننا ذلك أن نقدر أو نحب شخصاً آخر؟ أعتقد أن ما كان جونسون بصدد الاشارة اليه هو شكل متطرف من القومية. وهذا الأمر بالطبع وصل ذروته في ألمانيا حينما كان الرايخ الثالث تحت حكم أدولف هتلر الذي أعلن شكله الخاص من الاشتراكية القومية.

يمكننا أن نعود قروناً إلى الوراء لفحص هذه الفكرة ولكن ستكون نقطة البداية البدهية هي فحص أصول الحرب العالمية الأولى (18-1914). العديد من الكتب كان بالفعل قد تم تأليفها حول هذا الموضوع، وأنا لا أريد أن أبدأ في تحليل الكثير من التفاصيل حول تنوع الأسباب. بالنسبة إلى أي مراقب محايد، فإن السنوات التي سبقت اندلاع الحرب كان يعمها الهدوء والسلام والازدهار، ولكن كان هناك تيار خفي مزعج من الرأي القائل بوجود جيوش دائمة ضخمة يتم إنشاؤها ومصانع متعددة لصناعة حشود لا تقدر من البنادق والسفن والذخيرة، كلها تنبئ أن يوماً ما ستكون هناك حرب فعلاً. إضافة إلى ذلك كان هناك مزيج معقد للغاية من الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهي العوامل التي يفضل السياسيون إما تجاهلها أو فقط لا يمكنهم التعامل معها.

حتى صيف عام 1914، على أية حال، كانت رقصة السلام الوهمية والدبلوماسية هي السائدة تأرجحاً.

الأرشيدوق فرانز فرديناند للنمسا-المجر، الرجل المتعجرف المشاكس كان قد عمّق من عدم شعبيته في موطنه، بزواجه من مجرد كونتيسة. كانت صوفي تشوتيك بعيدة عنه بل تحت مستواه الاجتماعي بكثير، وقد منعها البروتوكول الملكي من أن تصبح أرشيدوقة أو صاحبة سمو إمبراطوري. لقد كانت ممنوعة من الجلوس معه في المناسبات الاجتماعية وأطفالها منه لا يمكنهم أن يحتلوا مكانتهم القيادية في خلافته. كانت المرة الوحيدة التي تتمكن فيها من مرافقته رسمياً هي حينما يتفقد الجيوش. وهي المرة الوحيدة التي كان بمقتضى دوره كمارشال للجيش يساعدها على الحفاظ على لقبها الملكي. قرر فرديناند أن الطريقة المناسبة للاحتفال بذكرى زواجهما في 28 يونيو 1914 كانت حين قيامه بتفقد جيشه في البوسنة المجاورة. وقد كان ذلك أمراً محفوفاً بالخطورة إلى حد بعيد، لكن مع عناده المعتاد، تجاهل نصيحة موظفيه وانطلق مع زوجته.

في ذلك الوقت كانت البوسنة ومقاطعتها الهرسك، تغليان بؤراً للثورة. كانتا في السابق جزءاً من تركيا ولكنهما الآن تحت إدارة النمسا ـ المجر منذ عام 1878 ثم ضمتهما نهائياً في عام 1908. عقب ذلك ظل يحدث غليان واستياء شديدين بسبب الانفصال عما اعتبره البوسنيون انفصالاً عن دولتهم الوطنية صربيا. فتوحاتهم المناطق المجاورة كانت قد أثارت قلق النمساويين، ومن ثم أعلن الحاكم العسكري حالة الطوارئ وحل البرلمان وإغلاق المدارس وتعليق النظام القضائي. بل ذهب النمساويون إلى أبعد من ذلك وأعلنوا أن المناورات العسكرية ستقام في

سراييفو. إذا لم يكن ذلك مثيراً للالتهاب بدرجة كافية، فقد أصر الأرشيدوق وزوجته الدوقة أنهما سيكونان هناك بشخصيهما لتفقد القوات.

برينسيب، وهو تلميذ في مدرسة ثانوية حكومية للمتميزين يبلغ من العمر سبعة عشر عاماً وإبن لعامل بريد، كان قد رأى فرصته. كان هو وخمسة من أصادقائه قد تم إعطاؤهم بعض الأسلحة الأساسية من قبل وبمباركة من إحدى القوميات السرية تسمى أبيس. ما تبع ذلك كان مهزلة فاشلة. في الوقت الذي ظهرت فيه سيارة الأرشيدوق المفتوحة على مرأى من الناس، ألقى أحد الشبان قنبلة لكنها ارتدت وتدحرجت تحت سيارة تابعة للوفد، ثم انفجرت ونتج عنها إصابة ضابط بالجيش. كان شاب آخر يعاني من تأنيب الضمير وعاد إلى المنزل، آخر ظل يكافح لسحب بندقيته. أصابهم الإحباط وربما الحرج فتسللوا إلى مقهى قريب. أما القنبلة فقد أغضبت الأرشيدوق: «هكذا ترحبون بالضيوف، بالقنابل!»، ثم طالب سائقه بالخروج مباشرة من سراييفو. في الطريق أخذ منعطفاً خاطئاً وأوقف السيارة قبل محاولة التراجع. وبشكل مثير للدهشة كان أمام المقهى مباشرة حيث تجمع القتلة، وهنا قفز برينسيب من مقعده، ركب على مقدمة السيارة وأطلق النار على الأرشيدوق وزوجته. أصيبت صوفي على جانبها الأيمن وتوفيت في الطريق إلى المستشفى جراء فقدان كمية كبيرة من الدم، وأصيب فرديناند في الوريد الوداجي من عنقه، وذهبت الرصاصة لتستقر على عموده الفقري وتوفي بعد قليل بعد زوجته.

عرف برينسيب أنه رجل محكوم عليه بالفناء فحاول إطلاق النار على نفسه في مكان الحادث لكن مسدسه كان قد أسقط من يده، ثم اقتيد إلى مركز الشرطة وهو كذلك هرعوا به إلى مركز للشرطة قبل أن يتمكن الغوغاء من الاقتراب منه ومحاولة قتله. ثم حاول في ما بعد أن يسمم نفسه بالسيانيد لكنه فشل مرة أخرى. لقد كان صغيراً بما يكفي للنجاة من عقوبة الإعدام ولكنه توفي لاحقاً في سجن تيريزينشتات في النمسا بمرض السل العظمي في عام 1918، وقبل ذلك كان قد تم فحصه من قبل طبيب نفساني، عما إذا كان نادماً على كونه الرجل الذي تسبب في تدمير قارة بأكملها نفسها، وبالتالي القضاء على أجيال من الشباب مثله؟ كانت إجابته أنه إذا لم يكن قد فعلها، فإن شخصاً آخر كان سيفعلها، وبالتالي كانت تلك الحرب حتمية.

كيف سيرد حكام النمسا-المجر على هذا الغضب؟ كانوا غير راغبين في الظهور بمظهر ضعيف وغير فعال، لذا قرروا أن يتخذوا خطوة قوية جادة، لكن يلزمهم التريث وأن يتمهلوا في اتخاذ القرار. أرادوا إثبات أن للحكومة الصربية يداً في الاغتيال، ولكن لم يحصلوا على

أي دليل. في غضون ذلك، لجأوا إلى حليفهم الألماني للمساعدة، وفي الخامس من يوليو حصلوا عليه. الإمبراطور فيلهلم الثاني، بدعم من مستشاره بيثمان هولفيج، حث النمساويين على تهديد صربيا بغزو كامل شامل. الألمان أيضاً وعدوا بالدعم والمساعدة إذا تدخلت روسيا لمساعدة الصرب. هناك شك في أوساط المؤرخين أن هذا الزخم كان محاولة متعمدة لتصعيد الحرب. كانت التوترات عالية في الماضي بين إمبراطوريات عظيمة لكن الدبلوماسية كانت تفوز دائماً في النهاية، ومن المحتمل أن تلك المبادرات والتهديدات كانت مجرد قعقعة سيوف، وتهديدات جوفاء لإرضاء مختلف سكانها ولا ينبغي أن تؤخذ على محمل الجد.

ومع ذلك، فهناك مدرسة فكرية أخرى، ترى أن ذلك كان بالتحديد الوقت المناسب الذي رأت فيه ألمانيا فرصتها لتوسيع نطاقها إمبراطوريتها. كانت طوال العشرين أو الثلاثين سنة الماضية تضاهي بريطانيا العظمى في سباق محموم للتسلح. كلتاهما كانتا من الدول الصناعية والاقتصادية الرائدة في المرتبة الأولى، تليهما الولايات المتحدة عن كثب، ولم تستطع أي منهما تحمل أن تتخلف عن رفيقتها في القوة العسكرية، ورغم ذلك كانت فكرة إشعال الحرب قضية جانبية. كان بناء الأساطيل الضخمة هو مجرد تدبير احترازي. كان هناك جنرالات على كلا الجانبين، ومع ذلك، كانوا يفكرون دائماً في ما لا يمكن تصوره ومستعدون للتعبير عن آرائهم. كانت وجهة النظر العسكرية في ألمانيا تجادل بأن الحرب حتمية وأن ذلك الوقت هو المناسب لاغتنام زمام المبادرة. النمسا والمجر وروسيا كانت تكافح من أجل مواكبة ألمانيا من حيث القوة البشرية، أما إيطاليا فلم تكن حتى في السباق. الإمبراطورية العثمانية التركية، لم تتواكب مطلقاً مع التحديث الذي كان سائداً، كما أن التغيير الاقتصادي كان في تراجع، وبما أنها كانت «رجل أوروبا المريض» فقد شهدت نهاية إمبراطوريتها بحلول عام 1918. كان البريطانيون يشعر بالرعب من فكرة الحرب القارية، وعلى أي حال ستظل أعينهم دائماًعلى إمبراطوريتهم عبر البحار، وخاصة في الشرق الاقصى. وأي نزاع دولي يشمل روسيا من شأنه أن يرى تهديداً مباشراً على وصلتهم التجارية الحيوية مع العالم، أي قناة السويس.

إذا كانت الإمبراطوريات المحيطة ضعيفة نسبياً في حد ذاتها، فعلى أية حال، ستصبح متينة وهائلة في تحالفاتها المشتركة، وكان مفهوماً أن ألمانيا قد شعرت بأنها محاصرة ومهددة. إذا حدثت الحرب بالفعل، فمن المحتمل أن تستمر في القتال على جبهتين ضد عدوها التقليدي فرنسا في الغرب وحليف صربيا، ثم روسيا في الشرق. هذا من شأنه أن يكون انتحاراً، لذلك من الذكاء بمكان وما يجب عليها فعله هو هزيمة فرنسا أولاً ثم العودة لمواجهة روسيا. كانت تعلم

أنه إذا تم إعلان الحرب يمكنها تعبئة جيشها الواسع بسرعة كبيرة ثم التعامل مع فرنسا. كما كانت تعلم أيضاً أن الأمر سيستغرق أسابيع وربما أشهراً، للروس حتى ينظموا قواتهم. كان نظام السكك الحديدية الروسي بدائياً بشكل كبير وسيستغرق الأمر جهداً هائلاً لنقل الجيوش إلى خطوط المواجهة. فضلا عن هذا، فإن بهجة الثورة الشيوعية والتغني بها كانت قد صرفت انتباه الحكومة عن التعبئة الكاملة. وحتى يحين الوقت الذي يمكنهم من تنظيم قواتهم وترحيلها إلى مواقعها، تكون ألمانيا قد أكملت مواجهتها مع فرنسا، وستكون مستعدة لمواجهة روسيا على الجبهة الشرقية.

النقطة التي أود أن أثيرها هي أن برينسيب كان قومياً متحمساً وهذا وحده كفيل في عينيه ليبرر القتل. وقناعتي هي أن هذه القومية كانت السبب الجذري للصراع، أما تلك الإمبريالية والعسكرة والافتقار إلى الحس الدبلوماسي السليم والحوار والتواصل كلها أسباب مهمة ولكنها عوامل ثانوية فقط.

لنقفز الآن إلى القرن الواحد والعشرين، ما يزال هو اعتقادي المستديم بأن قانون «جاستا»، وبسبب تهديده للسيادة، يمكنه بشكل غير مباشر إعادة إشعال نيران القومية وإجبار مجموعات من الدول للتوجه نحو تكوين تحالفات دفاعية، على غرار الوضع الذي كان سائداً في عام 1914. لقد تعلمنا من التاريخ أن القومية المفرطة، ولا سيما في حالة هتلر أو موسوليني يمكنها أن تثير العدوانية الكامنة في النفوس والعواطف البدائية. إحساس بالصلاح، وإحساس بالقدر، وإحساس بأن التفوق العنصري هو حقيقة معطاة من الله، لهذا فإن التوسع في الأراضي الخارجية له ما يبرره، ويؤدي إلى وحشية وبربرية شنيعة وتعليق لا مفر منه للقيم الحضارية. كلاب الحرب أطلقوا العنان. هدفي من هذا الكتاب هو التأكد من أن تظل تلك الكلاب تحت السيطرة على لجام آمن ولا تؤذي أي شخص.

لكن ما الذي جعل غافريلو برينسيب يسحب الزناد؟ ماذا كانت تفعل التيارات الخفية لغضبه؟ في عام 1871 كانت ألمانيا هي الدولة المهيمنة في أوروبا حينما هزمت فرنسا تحت قيادة المستشار بسمارك. ورغم الانتصار على فرنسا، فإنها لم تكن أبداً بقوة الإمبراطوريات الثلاث الكبرى التي تجاورها، الروس والنمساويون والأتراك. ما فعلته ألمانيا هو تشجيعها الدول الأصغر، مثل بولندا وصربيا، للتعبير عن مشاعرها القومية والمطالبة بالاستقلال. كما كان لها قائد شاب جديد، هو القيصر فيلهلم الثاني، الذي كان يلقي نظرة حسد على الإمبراطورية البريطانية العظيمة التي كانت في أوجها وقتذاك. إنتاج الصناعة البريطانية فضلاً عن

مستعمراتها الخارجية ضمنت لها ثروة هائلة، وحارسها هو أسطول البحرية الملكية الذي لا يبارى. بدأت ألمانيا عملية اللحاق بالركب، والعسكرة، فيما كانت أوروبا تنظر بقلق وتوجس. عقب انتصار بسمارك عام 1871 ضمت أراضي الألزاس واللورين من فرنسا. وبدأت التحالفات تتشكل. إذا كانت ألمانيا تشكل تهديداً متنامياً، فقد كان من المعقول جداً أن تتحالف فرنسا مع روسيا لاستكمال «تطويق» محتمل لألمانيا. كانت تلك ضربة لبسمارك ولكن انتباهه تحول جنوباً. لقد كان يعلم أن الإمبراطورية التركية كانت تضعف، وأن حليفته النمسا كانت تتطلع إلى التوسع في البلقان، ولكن هذا ما فعلته روسيا أيضاً.

بالمعايير الناحية الاستراتيجية، وفي ما يتعلق بالعالم المتقدم، فإن روسيا كانت تقريباً دولة مغلقة غير ساحلية، وكان ميناؤها الحيوي إلى أوروبا وما وراءها الذي تعتمد عليه في صادراتها هو مضيق الدردنيل عبر البحر الأسود وفي البحر الأبيض المتوسط. عرفت روسيا أن تركيا قد تستطيع خنق هذه البوابة إذا أرادت، وحقيقة فقد فعلت ذلك بشكل مؤقت في عام 1911 أثناء الحرب الإيطالية. وكانت النتيجة كارثة اقتصادية مع أكوام ضخمة من القمح الروسي تركت متعفنة وغير مباعة في موانئ شبه جزيرة القرم. ولكن بعد أن أدركت الضغط الروسي للحفاظ على فتح المضيق، اتجهت تركيا إلى ألمانيا للحصول على الحماية.

في عام 1894 شكلت فرنسا وروسيا تحالفاً قوامه ضمان متبادل يؤكد أنه إذا تعرض أي منهما للهجوم، فإن الآخر سيسعى لمساعدته. في تلك المرحلة كان أسطول البحرية الألمانية الضخم قد قدم نفسه للعالم. اعتقد البريطانيون أنهم لا يملكون خياراً سوى الرد وكانت النتيجة هي سباق في التسلح. إنهم لم يتفوقوا فقط على الألمان بل عملوا على مضاعفة أسطولهم، بل شكلوا أيضاً تجهيزات دفاعية مع الفرنسيين والروس. بدا الأمر وكأنه خطوط معركة لحرب أوروبية ضخمة قد تم رسمها.

الدولة الوحيدة التي ظلت تحاول البقاء على الحياد بعدم دخولها في أي تحالفات هي بريطانيا العظمى. كانت لديها حروب طويلة الأمد مع فرنسا على مر القرون، وما تزال الذاكرة الحية تستوعب ذكرى تهديد نابليون بغزو بريطانيا. كانت الأمهات يقلن لأبنائهن إنهم إذا لم يحسنوا التصرف وياموا فإن «بوني» سوف يزحف إلى غرف نومهم في الليل ويختطفهم! كانت عيون بريطانيا على إمبراطوريتها في ما وراء البحار وكانت مهتمة بشدة بحمايتها بواسطة أسطول قواتها البحرية. بالتأكيد كانت الحرب مع ألمانيا أمراً لم يمكن تصوره. كانت عائلاتهم الملكية مرتبطة ببعضها، كانوا في طور النشأة كدولة مستقرة تتبنى الرفعة والتقدم

الديمقراطي فضلاً عن إنجازاتها الثقافية، بمن في ذلك غوته وبيتهوفن، وليس هناك من أحد يضارعهما.

الآن بدأت القومية تصب قطرات من الزيت على النار المشتعلة. وكما ذكرنا سابقاً، في عام 1908 كانت النمسا-المجر قد ألحقت إليها مقاطعاتي البلقان البوسنة والهرسك، بحجة أنه تم منحها الحق في إدارتيهما مؤقتاً بمقتضى قرار من مؤتمر برلين. ورسمياً كانت هاتين المقاطعتين تقعان تحت اختصاص الأتراك. وافقت روسيا على الضم ويرجع ذلك أساساً إلى أنها رأت أن فرنسا ليس لديها مصلحة في الأمر وكان من غير المرجح أن تدعمه. أما الصرب والبوسنيون والسلافيون، الذين وجدوا آنذاك تحت «الحماية» النمساوية، فقد طالبوا بحريتهم. زيارة الأرشيدوق فرانز فرديناند بالنسبة لسراييفو، عاصمة البوسنة، كانت إهانة استعمارية قاسية للغاية، لذلك حضر غافريلو برينسيب بمسدسه!

البقية، كما يقولون، هي مجرد تاريخ. الآرشيدوق الذي جرى اغتياله لم يكن رجلاً محبوباً في المقام الأول، ولكن النمسا طالبت حكومة صربيا بتقديم الجناة إلى العدالة، ولم تكن تتوقع أن يحدث ذلك لذا اتخذت الأمر ذريعة لشن غزو عليها. وفي الخلفية هناك ألمانيا التي كانت تبدو سعيدة بما حدث أمامها. حينما صرح برينسيب بأن الحرب مسألة حتمية كان يتفوه بالأمر الواقع. وباستعادة الأحداث الماضية، فإن ألمانيا كانت مستعدة للحرب. أحد الدبلوماسيين الفرحين بنشوب الحرب في وزارة الخارجية النمساوية ـ المجرية كان قد صرح بأن اغتيال الآرشيدوق كان «هدية من المريخ». وقد آن الأوان لتصبح إمبراطورية هابسبورغ عظيمة مرة أخرى. ومع وجود ألمانيا كحليف قوي لها، يمكن مواجهة الروس ويمكن السيطرة على الإمبراطورية التركية الضعيفة. وكان الأمر كله يعتمد على مقدرة النمساويين في إرغام صربيا لدخول الحرب، وبالتالي سيطلبون من حليفتها روسيا الدفاع عنها. ورغم الخطاب الناري من وزير خارجيتهم فإن النمساويين ما زالوا يتوجسون خيفة من إثارة الدب الروسي، ولكن شقيقتهم الكبرى ألمانيا كانت لديها أفكار أخرى، بأن تطلب من النمسا إصدار إنذار نهائي لصربيا، وهو أمر كان الجميع يعلمون أنه لن تتم الاستجابة له.

كان النمساويون يتلاعبون بالزمن، يقدمون العذر تلو الآخر من أجل التعطيل، ولكن ما أن بدأ الألمان في بعث المزيد من الضغط الدبلوماسي عليهم، تم إرسال الإنذار النهائي لصربيا. وكان ذلك تقريباً بمثابة فقدان لاستقلالية صربيا. ومع شعور الصرب بالمهانة والإذلال لم يكن لهم من خيار سوى رفضهم الاستجابة للإنذار النمساوي، وبالتالي تم إعلان الحرب في يوم 28

من يوليو. في حالات عدة، كان الإعلان النمساوي للحرب خدعة هائلة، لم يكن أكثر من مجرد مناورة دبلوماسية. إذ كانت جيوشها في حالة سيئة من الاستعداد، وكانت تقامر على أمل ألا تحترم روسيا تحالفها مع صربيا. كما كانت تعرف أيضاً أنها إذا حشدت جيوشها ضد صربيا قد لا يمكن حشدها ضد الروس كذلك.

كيف سيرد الروس؟ في البداية كان القيصر الروسي في حالة من الإنكار ولم يكن يصادق أن النمساويين كانوا جادين. حتى السفير الألماني، عند تسليمه إعلان الحرب، كانت الدموع على عينيه. أما المشكلة التي كانت هاجساً للروس، فهي إذا اجتاحت ألمانيا والمجر ـ النمسا جنوباً تجاه البلقان، سيسيطرون على القسطنطينية، الآن اسطنبول، مما سوف يهدد بشكل فعال وصولها إلى العالم الخارجي. المضائق المائية الضيقة التي تفصل أوروبا عن آسيا هي الشريان الأكثر أهمية لروسيا، وخط أنابيبها الاقتصادي.

حين شعر بحجم الأزمة، بدأ الإمبراطور الألماني في اتخاذ أفكار أخرى، حتى لدرجة إرسال برقيات دبلوماسية إلى الروس، لكن جنرالاته كانوا مصرّين على ألا عودة للخلف. كانوا واثقين من أن خطوط السكك الحديدية الخاصة بهم متفوقة بما يمكنها من جلب مئات الآلاف من القوات وترحيلهم إلى الجبهة قبل أسابيع من حصول الروس على استراتيجية ضخمة وأية ميزات قد تعينهم على تغيير اللعبة.

أدرك الروس أنهم إذا حشدوا جيوشهم ضد النمسا ـ المجر، لن يكونوا قادرين على الدفاع عن أنفسهم ضد ألمانيا، فكان خيارهم الوحيد لحفظ ماء الوجه هو مواكبة لعبة الخداع الدبلوماسية بأن تأمر بتعبئة عامة وانتشار ضخم لقواتها. ولم تكن تلك بأية حال أكثر من خطوة عدوانية. كانوا مترددين في الذهاب إلى الحرب وتكتيكاتهم تهدف إلى البقاء بديلاً عن النصر.

أرادوا إظهار ذلك في لعبة الخداع الدولية والخداع المضاد أن بإمكانهم مضاهاة النمساويين. وفي حقيقة الأمر كانوا يأملون سراً أن يتحلى شخص ما بالحس السليم ويدعو إلى مؤتمر دولي لنزع فتيل الوضع الخطر. لكن للأسف لم يكن هناك أحد يتمتع بالإدراك القيادي أمكنه جلب التحالفات المتنوعة إلى طاولة المفاوضات. وفي 30 يوليو، بدأت روسيا عملية تكديس احتياطياتها الهائلة من القوات المقاتلة تهيئة للحرب، وبدأت قطارات القوات في التحرك ببطء. وما أن بدأوا رحلاتهم إلى الخطوط الأمامية فقد كان مستحيلاً عملياً أن تتوقف تلك الرحلات.

عرف الألمان ذلك وتفهموا الأمر جيداً وكانوا يدركون من خلال تجاربهم السابقة بأخذ زمام المبادرة كما حدث في عام 1870 من خلال حشدهم الآلاف من الجنود في صفوف القتال قبل

أن يتمكن الفرنسيون من تنظيم أنفسهم بشكل صحيح. كانت السرعة من الأمور الجوهرية وكم فازت السكك الحديدية بالحروب. استغرق الألمان ستة أسابيع فقط لمحاصرة الفرنسيين، ثم تقدموا نحو باريس وانتصروا في الحرب. كان جنرالاتهم يتوقون إلى تكرار الاستراتيجية وقد شعروا بسعادة غامرة حينما علموا بإعلان التعبئة العامة في روسيا يوم 31 يوليو. كان ذلك قد قصد به النظر باعتباره استجابة لرد العدوان، وأن حشودهم كانت تدبيراً دفاعياً بحتاً. كان العمل الأخير للسفير الألماني في موسكو للمطالبة بإنهاء التعبئة الروسية في غضون إثنتي عشرة ساعة. إذا كان هناك فعل أجوف فقد كان ذلك التصرف. وحينما تم رفض ذلك الطلب، تم إعلان الحرب في الأول من شهر أغسطس. ثم بعد يومين أعلنت الحرب ضد فرنسا. كان الألمان يدركون أنهم إذا واجهوا الحرب على جبهتين سيخسرون وعليهم أن يضربوا بسرعة، كما حدث في عام 1870.

لقد خططوا بالفعل أن الضربة ستكون موجهة إلى فرنسا، وكانت من تخطيط العقل المدبر وهو رئيس أركان سابق في الجيش يدعى ألفريد فون شليفن. ورغم وفاته الآن، فقد كان يجادل بأنه يمكن كسب الحرب في الغرب عن طريق تجاوز الحدود شديدة التحصين مع فرنسا، وكذلك بالتسابق عبر سهول بلجيكا المنبسطة. الجيوش الفرنسية يفترض أن يتم تطويقها وستنتهي الحرب بعد أسابيع قليلة. ولكن هناك مشكلة، إذ كانت بلجيكا قوة محايدة. ومسألة حيادها تضمنه كل من بريطانيا العظمى وألمانيا. في اليوم الثاني من أغسطس. طالبت ألمانيا بحرية التحرك لجيوشها ورفض البلجيكيون ذلك الطلب. أما ونستون تشرشل الذي كان في حالة تأهب دائم، ولقبه اللورد الأول للأدميرالية، قد أمر على الفور البحرية الملكية البريطانية أن تنشئ مراكز عمل لها.

في هذه المرحلة، كانت بريطانيا العظمى تحاول جاهدة الابتعاد عن العاصفة المتصاعدة، مشيرة إلى السيناريو برمته بأنه «صراع بلقاني»، لكنها شعرت أن واجبها ملزم باحترام اتفاقها مع بلجيكا، فأعلنت الحرب على مضض ضد ألمانيا. في ذلك الأثناء كان النمساويون يترددون، وربما كانوا مذعورين من هذا الكابوس المروع الذي أنشأوه بالصدفة. استجابة للتحريض الألماني، فقد علنوا الحرب في نهاية المطاف ضد روسيا في اليوم السادس من أغسطس وغزوا صربيا في اليوم الحادي عشر. في غضون شهرين كانوا في تراجع محرج بينما اجتاح الصرب جنوب المجر. وجاءت خاتمة المأساة حينما أعلنت بريطانيا العظمى وفرنسا الحرب

ضد النمسا-المجر في 10 أغسطس، وأعلن الأتراك عن تحالف مع ألمانيا في اليوم ذاته وأعلنت اليابان الحرب على ألمانيا في 23 أغسطس.

كانت المأساة أنه لم يكن لدى أحد أية فكرة عن حجم المذبحة التي كان مقرراً أن تنتج لاحقاً. حشود من البشر تلوح فرحة، وباقات الزهور الطازجة توزع على الجميع، وشبان في أعمار يانعة تدفقوا على مراكز التجنيد يحلمون بقضاء أوقات مثيرة مع أصادقائهم. كان هناك افتراض بأنه سينتهي كل شيء بحلول أعياد الميلاد وسيحصل الجميع على استراحة من الحياة الأسرية الرتيبة أو الوظيفة المملة. كلا الجانبين كان يعتقد بأن الله قد وقف إلى جانبه وأن قضيته هي العادلة. الجنرالات بصفة خاصة تنعموا بفكرة أنه بعد الحرب سوف تزين تماثيلهم العواصم المختلفة وأن المجد كان لهم. كان لدى كل أمة شعور بأنهم في موقف دفاعي وأن أفضل طريقة للمضي قدماً هي أخذ زمام المبادرة وغزو جيرانها. أما الوحيدون الذين خفضوا أعينهم وهزوا رؤوسهم هم المصرفيون والاقتصاديون الذين ظلوا يواجهون صعوبات وقلقاً لا قبل لهم به، حول من سيسدد الفواتير. إن انقطاع التجارة الخارجية سيؤثر على الجميع، وستكون البطالة والإفلاس أمراً متوقعاً. حينما سئل وزير الخارجية المجري عن المدة التي يمكن أن يستغرقها تمويل الحرب، أجاب: «ثلاثة أسابيع». في الحقيقة كان هناك ما يكفي من المال فقط لمدة ثلاثة أسابيع، مع أنها استغرقت وقتاً أطول مما كان متوقعاً فضلاً عن التأثيرات الكاملة التي ستظهر لاحقاً. في عام 1917 كانت روسيا تلاحق الحصول على السلام بعد أن خضعت للثورة البلشفية، وبحلول عام 1918 تقريباً كانت ألمانيا كلها تواجه المجاعة. إضافة لذلك كان هناك أيضاً سياسي بريطاني واحد، هو وزير الخارجية، السير إدوارد جراي الذي لم يستطع المشاركة في النشوة العارمة. كانت توقعاته بأن: «الأضواء ستنطفئ في جميع أنحاء أوروبا. لن نراهم مضاءين مرة أخرى في مرحلة حياتنا»، دقيقة لأبعد الحدود.

«أولئك الذين لا يعرفون تاريخهم محكوم عليهم بتكراره». لم يكن ونستون تشرشل هو من ابتكر هذه العبارة لكنه بالتأكيد استفاد منها لتحذير أوروبا وبقية العالم حول الكابوس المتقدم ممثلاً في أدولف هتلر وعلامته الوحشية الاشتراكية القومية أو النازية. وكان منتقدوه يعتقدون أن تشرشل كان شديد المبالغة. بالتأكيد لا يمكن أن يكون هتلر جاداً في التهديد حول إبادة جماعية وحرب شاملة؟ ثم كما هو الحال الآن نشأ هناك الرضا عن النفس وعدم وجود تصميم في مواجهة تهديد مباشر للسلام. لم يحدث ذلك حتى عشية الحرب في عام 1939 حيث أصبح الكابوس حقيقة واقعة في رابعة النهار.

الفصل الثالث عشر:

حرب عالمية. الفترة المؤقتة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية

◀ توقفت المدافع في الساعة 11.00 صباحا في 11 نوفمبر 1918. بعد دقائق من وقف إطلاق النار، اقترب ضابط ألماني صغير الرتبة من صفوف الأميركيين لإخبارهم أن الحرب قد انتهت وأن بوسعهم أن يستغلوا المنزل الذي أخلاه هو ورجاله للتو. ومن دون اهتمام للهدنة، أطلق الأميركيون الرصاص عليه وأردوه قتيلاً. وكان هو واحداً من آخر ضحايا الحرب.

الملايين، أجيال كاملة من الشباب، تم القضاء عليهم وجرى تحول كامل للخريطة السياسية للعالم. السلام النسبي الذي حدث في القرن التاسع عشر كان مجرد ذكرى تتلاشى، كما اهتز كثيراً الإيمان بقوة القيم الليبرالية والنظام الرأسمالي. لقد عم الحزن جميع العائلات في أنحاء أوروبا على فقدها الأبناء والإخوان والآباء. تعمقت الكراهية بين الأمم، وصاح عريف نمساوي غاضباً مما رآه «طعنة في الظهر» من قبل الممولين الدوليين الذين جنوا أرباحاً وفيرة مستفيدين من الحرب، وكما كان يعتقد، بشكل غير مباشر جعلوا ألمانيا تجثو على ركبتيها. أدولف هتلر لم يكن ينسى ولاحقاً صار يوجه أصابع الاتهام إلى اليهود.

الإمبراطوريات الأوروبية العظيمة لألمانيا والنمسا ـ المجر وروسيا اختفت في كتب التاريخ، والحلفاء المنتصرون أمكنهم التأكد من أن ألمانيا لن تهدد السلام الدولي مرة أخرى أبداً.

مرة أخرى زرعت بذور القومية وتم تجاهل الدروس والعبر من التاريخ. في باريس، 28 يونيو 1919، بدأ العمل بمعاهدة فرساي التي شكلت ضمانات لعملية إضعاف ألمانيا، وبدلاً من الترحيب بعودتها إلى حظيرة الأخوة الدولية، فإنها ستبقى مدمرة ومعزولة وعدواً لدوداً. كان الهدف الرئيسي هو أن الشروط المفروضة على ألمانيا ستجعلها غير قادرة على الهيمنة على أوروبا مرة أخرى. أراد كليمنصو رئيس فرنسا إذلال ألمانيا على ركبتيها. أدرك رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج أن بإمكان ألمانيا أن تكون حليفاً ضد روسيا الشيوعية ولكن طالب الرأي العام في الداخل بأن تدفع ألمانيا بطريقة ما ثمن ما فعلته. أما الرئيس الأميركي ويلسون فقد دعا إلى تسوية ومصالحة مع أوروبا التي أرادها قوية وقابلة للحياة اقتصادياً. كانت شروط المعاهدة مدمرة لألمانيا:

- كان عليها الاعتراف باللوم على بدء الحرب ودفع 31.4 بليون دولار كتعويضات.
- كان عليها أن تحد من عدد قوات جيشها بما لا يزيد عن 100.000 رجل، على أن تحتفظ بست سفن حربية فقط من دون أن يكون لديها غواصات.
- لم يسمح لها باستخدام طائرات عسكرية.
- كان مقرراً احتلال الضفة الغربية الألمانية لنهر الراين من قبل قوات الحلفاء.
- كان مقرراً حرمانها من أجزاء كبيرة من أراضيها، بما في ذلك «الممر البولندي»، وهو شريط ضيق من الأرض يفصل ألمانيا من شرق بروسيا.
- إعادة إقليم غرب الألزاس واللورين الذي استولى عليه الألمان من الفرنسيين في معركة عام 1871، إلى فرنسا.
- فقدت ألمانيا كل مستعمراتها في إفريقيا والصين والمحيط الهادئ.

من المفهوم أنه كان هناك رد فعل عدائي في ألمانيا وحتى السياسيون المعتدلون انتقدوا المعاهدة ووصفوها بأنها «عقيدة الكراهية والوهم». خلال المراحل الأخيرة من الحرب كان وودرو ويلسون قد أكد لشعبه أن العدو لم يكن ألمانيا بل كان القيصر والقيادة العسكرية العليا. كان القيصر قد تنازل عن العرش في نهاية الحرب، وبعد الانتفاضة الشيوعية عام 1919، كان قد تم انتحاب حكومة جمهورية ديمقراطية لقيادة البلاد في مدينة فايمار. وبالتأكيد فإن المواطن الألماني العادي يجب ألا يعاقب على تجاوزات الجنرالات وأخطائهم؟

انتابهم الغضب من الشروط المتفق عليها، أياً كان الأمر، وكذلك من حقيقة أنه لم يُسمح لهم بمقعد على طاولة المفاوضات، رفض الوفد الألماني إبداء أي ندم وفي الساعات الختامية، تبجح وزير الخارجية المتغطرس، الكونت بروكدورف-رانتزاو، ألقى خطاباً مهيناً، رافضاً الاعتراف بأي لوم للحرب على الإطلاق، وترك مندوبي الحلفاء يهتزون غضباً. لقد كان شيئاً غبياً ما قام به، ولكنه على الأقل عكس عمق الشعور الذي ينتاب الشعب الألماني. كما أعطى الجناح اليميني الألماني وعساكره المتعاطفين معه الثقة للتنديد بجمهورية فايمار بأنها «مجرمو نوفمبر»، والمعاهدة باعتبارها «إملائية» وسيناضلون ضدها مدى الدهر. عبر القارة الأوروبية ونتيجة تفكك الإمبراطوريات المختلفة، برزت هناك دول صغيرة مستقلة، العديد منها بمثل سكان ألمانيا، يبدون غير سعداء للغاية بفصلهم عما كانوا ينظرون إليه باعتباره وطن الأجداد.

بطريقة ما كان على الألمان أن يبدأوا في سداد المبالغ الطائلة المطلوبة منهم، لكنهم ببساطة لم يتمكنوا من الوفاء بتلك المبالغ وهكذا بدأت ألمانيا في طباعة الأوراق النقدية، بما كان يشار إليها في القرن الواحد والعشرين باسم «التيسير الكمي». وكانت النتيجة تضخماً على نطاق واسع. أدى التخلف عن السداد في عام 1923 إلى إضراب عام مما جعل الأمور أسوأ. رغيف الخبز الذي كان ثمنه 250 ماركاً في يناير من ذلك العام، أصبح يكلف 200000 مارك في شهر نوفمبر من ذات العام. أصبحت النقود الورقية الآن عديمة القيمة. تدهور الوضع سوءاً للحد الذي يحكي قصة طريفة عن حقيبة مفقودة من المال تم العثور عليها. تُرك المال جانباً فيما اختفت الحقيبة.

على الساحة الدولية الأكثر اتساعاً، كانت هناك آمال في أن تكون عصبة الأمم، السابقة لتكوين الأمم المتحدة، التي نتجت عن معاهدة فرساي، بمثابة لوحة مميزة وشرطي عالمي يوفر الحماية من العدوان وكذلك التحكيم في المنازعات. وبالطبع تم استبعاد ألمانيا بشكل حاسم حتى عام 1926، مما أعطى الاستياء متسعاً من الوقت للتفاقم، ورغم الجهود التي بذلها ويلسون للانضمام إلى العصبة، فإن مجلس الشيوخ الأميركي كان قد استخدم حق النقض ضد أمنياته. ومن المفارقات أن السياسات الانعزالية الأميركية انتهت فقط في كارثة بيرل هاربر والهجوم غير المتوقع من قبل اليابانيين في عام 1941.

سادت الفوضى في ألمانيا حيث أفلست الشركات، وكان الحصول على الغذاء أمراً صعب المنال، تآكلت مدخرات الناس التي جمعوها طوال حياتهم وتُرك آلاف العمال عالقين خارج

المصانع. ولكن كانت الإصلاحات الاقتصادية الجذرية التي قام بها الدكتور هجلمار شاشت رئيس بنك الرايخ ذات أثر كبير في إحداث بعض التغيير وبدأت البطالة في الانخفاض.

ومع ذلك، فإن تقاعس الحكومات الديمقراطية المختلفة أدى إلى فشلها بالتالي في منع صعود المتطرفين على كلا جانبي الطيف السياسي، وكانت إدارة المعارك بين الشيوعيين والاشتراكيين من جهة، والجناح اليميني من الاشتراكيين القوميين، النازيون لاحقاً، من جهة أخرى مشهداً مألوفاً ومقلقاً. كان يوجد الكثير من الحديث عن تبرير أخلاقي للديكتاتورية، وفي الثامن من نوفمبر 1923 كان أدولف هتلر وبرفقته خمسة وعشرون من أتباعه النازيين يرتدون قمصانهم بنية اللون، قد تحركوا لتفريق اجتماع يميني في صالة للمواطنين لتناول الجعة في ميونيخ. قفز هتلر هائجاً على طاولة وأطلق رصاصة في الهواء صائحاً: «لقد بدأت الثورة الوطنية!» وفي اليوم التالي جمع المزيد من المؤيدين وسار عبر الشوارع إلى وسط المدينة حتى واجهته الشرطة وأوقفت مسيرته. كان هناك شخص ما، لم يكتشف مطلقاً، قد أطلق رصاصة وحدثت فوضى قتل أثناءها ثلاثة من رجال الشرطة و13 نازياً. أما هتلر فقد هرب بجلده ناجياً من الموت، ولكن في اليوم التالي تم اعتقاله وحوكم بالسجن لمدة خمس سنوات لكن أطلق سراحه بعد خمسة أشهر فقط. أثناء فترته في السجن أملى الفصول القليلة الأولى من نظرياته السياسية في كتابه الذي أطلق عليه إسم «كفاحي». وفي وقت لاحق كان قادرا على الادعاء بأن قيادة محاولة انقلابية كانت من أكثر اللحظات فخراً له في حياته.

في عام 1925 التقى بعض الأعضاء العقلاء من القوى الأوروبية في لوكارنو في سويسرا للتوصل إلى بعض الاقتراحات والقرارات المفيدة، وفي هذه المرة كانت ألمانيا لها مقعد متساو في كل اللقاءات. كان هناك اتفاق على أن حدودها مع فرنسا وبلجيكا ينبغي أن تكون على أساس العودة إلى مواقع ما قبل الحرب، كما سمح لهم بالتفاوض على النزاعات الحدودية مع تشيكوسلوفاكيا وبولندا من دون تدخل دولي. رأى بعض الناس هذا الإجراء على أنه الخطوة الأولى في عملية «التهدئة»، حيث خضعت الديمقراطيات ضعيفة الأفق للتهديدات وأساليب البلطجة من النجم الصاعد للقومية الألمانية، أدولف هتلر.

كان هتلر يبدو صارماً وصعباً منذ بداية حياته. هناك صورة له منذ أيام دراسته الباكرة، بذراعيه المطويتين، محدقاً في الكاميرا بجرأة ملحوظة. وصفه أحد المدرسين بأنه «شاب هزيل، شاحب الوجه، متعجرف وسيئ المزاج». منذ صغره بالفعل كان يطالب نظراءه بالخضوع إليه، واهماً نفسه كقائد أو مثل ذلك. ولد في مدينة براونو النمساوية على الحدود البافارية من

عائلة ميسورة الحال بشكل معقول. كان والده ضابط جمارك صارماً مستبداً وفي أعلى درجات الانضباط، لذلك كان هناك القليل من الحب المفقود بين الرجلين، بينما كانت والدته لطيفة ومحبوبة من الجميع. لقد فشل هتلر في ترك أي انطباع عنه في المدرسة، وفي عام 1908 سافر إلى فيينا أملاً في الفوز بدخول أكاديمية الفنون الشهيرة فيها. عاش حياة خاملة تخللها قضاء ساعات طوال في المقاهي المحلية لقراءة الصحف والمجلات، وفيما بذل محاولات قليلة للعثور على عمل، كان اعتماده في العيش على بعض الأمور الهزيلة مثل المدخرات والشيك اليتيم الذي يرسل إليه من ذويه. كان ينام حتى منتصف النهار ثم يتسكع حول المدينة، ويتحرك في نزهات ليلية طويلة، وفي بعض الأحايين كان يشاهد الأوبرا. كان يرافقه صديق من مسقط رأسه لينز إسمه أوغست كوبيزيك، وكانا يبقيان لوقت طويل من الليل مع آخرين يتجادلون جميعاً حول السياسة والفنون والفلسفة وغيرها. حتى هذه المرحلة كان من الواضح أن هتلر شخصية هستيرية غير مستقرة. يكره أن يُناقض أو يُصحح له أي قول أو فعل، ويثور غضباً شديداً عند مقاطعته في الكلام. تألم كثيراً حينما فشل للمرة الثانية في قبوله في أكاديمية فيينا للفنون الجميلة، وكان الحكم على لوحاته على أساس أنها غير صالحة ولا يمكن أخذها بجدية. نأى بنفسه عن صديقه كوبيزيك وانجرف يتنقل من مسكن إلى آخر، حتى أنه كان ينام على مقاعد الحديقة حينما نفد ماله. لم يكن له اهتمام كبير بالنساء، وهي خاصية استمرت معه طوال حياته، لكنه أبدى ارتباطاً قوياً في ما بعد بإبنة أخته الصغيرة حينما أخذ يلفت الانتباه كشخصية سياسية. وفي ديسمبر 1909 صار معدماً لدرجة أنه اضطر إلى الانتقال إلى ملجأ لعديمي المأوى طيلة شهرين من الزمن، ثم لاحقاً بدأ يقيم في منزل للرجال الفقراء لفترة تجاوزت العامين.

كانت هناك محاولات متقطعة في العمل لكن كسله المزمن أبقاه في حالة من الفقر المستمر حتى اكتشف أنه يستطيع بيع اللوحات المائية الصغيرة المأخوة للمباني الشهيرة والتي كان قد نسخها من البطاقات البريدية. ثم بدأ في تكوين بعض الصداقات، إذا كانت هذه هي الكلمة الصحيحة، مع ساكن آخر في الملجأ يدعى رينهولد هانيش الذي ساعد هتلر في بيع لوحاته. كان متوقعاً أن يتشاجرا، وكان لهتلر دور فعال في أن يرسل هانيش للسجن لمدة ثمانية أيام بعد أن اتهمه جزافاً بسرقة ممتلكاته. حينما كان هتلر في ذروة صلاحياته السياسية قرر هانيش التحدث إلى الصحف عن «صديقه» لمرة واحدة في فيينا، وحتى يسكته هتلر كان قد أمر بقتله! الآن هو بمفرده تماماً كان يحاول بيع لوحاته ولكن من دون نجاح

كبير، وكان وقتها صديقاً لجوزيف نيومان، وهو يهودي ساعده في البيع لأصحاب متجر يهودي. يبدو أنه حتى ذلك هذا الوقت لم يكن لدى هتلر أي نوع من جنون معاداة السامية التي كانت قد تركت أثرها في النظام النازي المستقبلي. وحينما لا يجد رغبة في بيع اللوحات، كان يعاود زيارة مكتبات فيينا وقضاء ساعات في المقاهي في التهام الصحف وإجراء المجادلات السياسية. لقد بدأ آنذاك في تطوير الميثولوجيا الإسكندنافية ودار فاغنر للأوبرا ثم الخوض في الفلاسفة المعاصرين، وبخاصة نيتشه ونظرياته عن موت الإله، ونقاط الضعف المنظورة في الديانة المسيحية ووصول الرجل الخارق وقوة الإرادة. بطريقة ما كل هذه القراءة العشوائية والانغماس في الموسيقي اندمجت في عقله وطورت نظرياته التمييزية الخاصة، وكانت واحدة من ركائزها إيمانه بسيادة الجنس الآري، ذلك العرق الاسكندنافي الأساسي المتميز، بلون الشعر الأشقر والشعر والعيون الزرقاء الذي سوف يحكم العالم بالقوة والحق الإلهي. كان يتناقش معه زملاؤه الذين يشاركونه السكن في بيت الرجال الفقراء، مع إطالة الحديث حول الأخلاق والنقاء العرقي وشرور اليهود واليسوعيين والشيوعيين والماسونيين الذين كانوا يسممون العالم. وكان إذا تم الاعتراض عليه أو مقاطعته يدخل في حالة من الغضب الهستيري، ضارباً الطاولة بكلتا قبضتيه.

كان ذلك أيضاً هو الوقت الذي كان فيه عنف هتلر ومعاداته للسامية وحماسته للقومية قد ترسخت بعمق شديد. كان عمدة فينا كارل لويجر، عضواً في الحزب الاجتماعي المسيحي، وكان وقتها انتقاد اليهود رصيداً اجتماعياً عصرياً. وكان العديد من أغنى رجال الأعمال والمهنيين في فيينا من اليهود، وفي الأحياء الفقيرة في المدينة كان يسود حقد واستياء منهم بسبب تفردهم وانعزالهم وما لديهم من تأثير. درس هتلر لويجر عن كثب، مشيراً إلى استخدامه الماكر للتلميح وإبداعه في الكلام وقدرته على التأثير برأيه من خلال الدعاية الحاذقة الماكرة. وجاءت اللحظة الحاسمة مصادفة في لقاء بأحد شوارع المدينة الداخلية عندما التقى وجهاً لوجه مع يهودي ملتحٍ عجوز يرتدي رداء أسود.

«لاحظت الرجل في خفاء وحذر. لكن في اللحظة التي كلما ازددت تحدقاً في وجهه الأجنبي، مدققاً في سحناته المميزة، كلما ساورني إحساس أكثر بسؤالي الأول الذي افترض شكلاً جديداً: هل هذا ألماني؟»

منذ تلك اللحظة فصاعداً، اشتدت معاداة هتلر للسامية ثم أكملها بقومية شرسة استبعدت الجميع، ما عدا ذوي الدم الأكثر نقاء.

لا يزال منجرفاً بلا هدف، انتقل إلى ميونيخ في عام 1913 وانضم إلى فرقة المشاة البافارية الاحتياطية السادسة عشرة في بدايات الحرب العالمية الأولى.

هناك صورة مشهورة لجمهور مبتهج في ميونيخ، وهم يشعرون بسعادة غامرة عند إعلان الأعمال العدائية، وكان بالإمكان رؤية وجه هتلر في وسط المجموعة، مبتسماً جذلاً بتلك الأخبار. وكان هو في وقت لاحق قد كتب أن فكرة الحرب أبهجته.

«كان مثل الخلاص من تجربتي المزعجة التي مررت بها أثناء شبابي. وفي نقلة جارفة من الحماسة، جثوت على ركبتي وشكرت السماء من قلب مكتنز فيضاً».

أمضى أربع سنوات، بالقرب من خط المواجهة بشكل رئيسي، كـ «عداء»، وهو دور خطير حيث كان عليه أن ينقل الرسائل إلى مواقع مختلفة، وفي كثير من الأحيان تحت نيران القذائف والقناصة. منعزل وذو رأي عقائدي عديم المرح والدعابة – كان رفاقه يعتقدون أنه شاذ وغريب، لكن شجاعته أجبرتهم على احترامه، وأصبح في النهاية عريفاً في أواخر عام 1914. وفي عام 1916 أصيب في ساقه وحصل على الصليب الحديدي من الدرجة الأولى، وهو شرف كبير لمجرد عريف.

لكن استسلام ألمانيا عام 1918 زاد من كراهيته للسياسيين الديمقراطيين والممولين الدوليين الذين ألقى باللوم عليهم لما أسماه «الطعنة في الظهر»، وسرعان ما انضم إلى حزب العمال الألماني الصغير الذي تطور لاحقاً إلى الحزب النازي. اعتاد إلقاء خطبه المليئة دائماً بالكراهية والخطاب الشرير المعادي للسامية وكانت تتخللها عادة عبارات قصيرة ومتكررة، وسرعان ما اكتسب اهتمام الناس، وفي غضون عامين أصبح الزعيم الرسمي للحزب. نظراً للانقلاب الفاشل الذي ذكرناه سابقاً، بدأ في تشديد قبضته على الحزب، والقضاء بلا رحمة على أي معارضة، بل شكل جيشه الخاص به، وهي فرقة الحماية. في عام 1932 في الانتخابات العامة، كانت السياسات القومية للنازيين قد ساعدتهم على الفوز بـ 232 مقعداً، مما جعله أكبر حزب في ألمانيا، وهنا قدم الرئيس هيندنبورغ الدعوة إلى هتلر للعمل كنائب للمستشار. ومن الإنصاف القول بالنسبة للناخبين، فإن القليل منهم من كان لديه أية فكرة عن عمق معاداته للسامية ورغبته في الانتقام من الديمقراطيات وتوسع العنصر الجرماني شرقاً، رغم أنهم قرأوا كتابه «كفاحي» الذي يشير فيه عن كثب إلى بعض القرائن. وفي وقت لاحق قرر هتلر اتخاذ المناورة السياسية سبيلاً حصل به على منصب المستشارية نفسها في عام 1933، وكانت الخطوة الأولى له هي تدمير الرايخستاغ والدعوة لمزيد من الانتخابات لزيادة

صلاحياته. لتحقيق ذلك قام بعمل بلطجة في الطريق إلى صندوق الاقتراع عن طريق قمع الصحف المعارضة وتعطيل الاجتماعات السياسية للآخرين، حتى لدرجة تعرض المتحدثين منهم للضرب على يد «جنود العاصفة». عبّر أحد نوابه، هيرمان غورنج بكل الازدراء النازي لحرية التعبير والمبادئ الديمقراطية بشكل لا لبس فيه قائلاً: «لا داعي للقلق بشأن العدالة. مهمتي هي فقط للتدمير والإبادة، لا أكثر».

استحوذت تلك الجمل الفظة والمخيفة على جوهر تفكير النازية، إذا جازت التسمية بذلك. الوحشية، العنف، خطوة الأوزة، سحق أي معارضة والإبادة جماعية والتعليق الكامل لكل المبادئ الديمقراطية هي العوامل الرئيسة التي أدت إلى حرب عالمية أخرى. القومية المتطرفة، وكره أعمى للأعراق الأخرى والثقافات، ورفض احترام المعاهدات والمبادرات الدبلوماسية كانت مما يستوجب إلقاء اللوم عليه. يضاف إلى تلك القائمة ردود فعل الديمقراطيات الأوروبية الأخرى غير الكفؤة التي فشلت في الصمود أمام هتلر طوال الثلاثينات من القرن الماضي، مما جعله يتوعد ويتعهد بالتراجع عن الإذلال الذي أفرزته معاهدة فرساي لبلاده، وفي عام 1935 أطلق برنامجاً ضخماً دائماً بإعادة التسلح، تم تجاهله من جميع القادة الأوروبيين، باستثناء التنبؤي ونستون تشرشل الضعيف في ذلك الوقت. ثم أعاد احتلال راينلاند وشكل تحالفاً مع الدكتاتور القومي الإيطالي موسوليني. وفي العام ذاته وقّع على اتفاقية مناهضة الكومنترن مع اليابان لوقف انتشار الشيوعية. وحينما وقعت إيطاليا عليها كذلك اكتمل تشكيل قوى محور المستقبل. ثم قام هتلر بضم النمسا، وتنصيب حكومة خاضعة له، ثم تشيكوسلوفاكيا التي أصبحت «محمية» ألمانية. كان هتلر قد أوقع رؤساء الوزراء الفرنسي والبريطاني والتشيكي في حيرة من أمرهم بمطالبه الشائنة، يتنازل ويستسلم ثم يقدم أكاذيب صريحة. أما «المهادن» الأساسي فقد كان نيفيل تشامبرلين، رئيس الوزراء البريطاني الذي طار مرتين إلى ألمانيا وعاد مقتنعاً أنه حصل على معاهدة سلام. كانت لديه كلمات مطمئنة في البرلمان: «هكذا عاد السلام من ألمانيا بشرف. أعتقد أنه سلام مهم لزمننا هذا». لقد كان واهماً بشكل ميئوس منه، على أية حال، بافتراض أن هتلر سيحافظ على كلمته ويحترم المعاهدة. وكان ونستون تشرشل قد زمجر في برلمان بلاده غير مقتنع وقد تنبأ بأن الأيام السوداء المظلمة كانت قادمة لا محالة أمامهم، وربما للعالم بأسره: «لقد تعرضت إنجلترا أن تختار بين الحرب والعار»، مضيفاً: «وقد اختارت العار وسوف تحصل على الحرب».

الفصل الرابع عشر:

«جاستا». ملخص وخاتمة

◀ لقد مضى حتى الآن أكثر من قرن من الزمان على نهاية الحرب العالمية الأولى وسبعة وسبعون عاماً على نهاية الثانية. الحرب الأولى أدت بنا إلى تحديات للإجماع السياسي الليبرالي، أما الثانية فقد شهدت هزيمة الفاشية. ومنذ ذلك الحين لم تحدث أية كارثة عالمية تساويهما، ورغم أن العالم بأجمعه كان يحدق في هاوية نووية في عام 1962 حينما أوصلنا جون كينيدي ونيكيتا خروتشوف إلى حافة حرب عالمية ثالثة.

كانت حجتي خلال كل ما جاء في الكتاب أن هناك أوجه تشابه تقشعر لها الأبدان بين تلك الأوقات والمزاج السياسي الحالي. ظهور القومية وتشرذم الإمبراطوريات العالمية في ذلك الوقت يتجلى صداه اليوم في اندفاع نحو الاستقلال ورفض المؤسسات الدولية والنخب السياسية. قانون «جاستا»، مع تحديه المباشر لمبدأ لسيادة، يمكن أن يؤدي إلى ولادة جديدة مماثلة للقومية الدفاعية وبالتالي ستصبح لديه القدرة على إعادة تهيئة الظروف التي بشرت بتلكما الحربين العالميتين.

تتزايد وتيرة الإدانة الدولية لهذا القانون، حيث يتضح بجلاء إدراك عواقبه المدمرة. وحقيقة أن «جاستا» من شأنه أن يهيئ فرصة للمواطنين في أرجاء العالم كافة لمقاضاة العديد من الدول الأخرى ذات السيادة، بما في ذلك الولايات المتحدة، قد أثارت ردود فعل غاضبة.

أعلنت وزارة الخارجية السعودية أن «قانون «جاستا» من شأنه أن يساهم في تآكل مبدأ الحصانة السيادية، وهو حجر الأساس أو حجر الزاوية للسلوك في العلاقات الدولية». وقال المتحدث باسم الخارجية الفرنسية، رومان نادال، إن ذلك القانون سوف ينتهك حرمة القانون الدولي، وردد ذلك أحمد أبوزيد، المتحدث باسم وزارة الخارجية المصرية، بقوله إنه من الممكن أن يكون له تأثير وخيم على العلاقات الدولية. وغرد وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن أحمد بتصريح له: «ألا يوجد بينكم عقلاء؟»، وأضاف: «أن «جاستا» هو سهم أطلقه الكونغرس الأميركي نحو بلده ذاته». كما صرح البرلمان الهولندي بأن قانون «جاستا» هو «انتهاك صارخ وغير مبرر للسيادة الهولندية».

كما تم توجيه انتقادات شديدة من الرئيس أوباما أثناء توليه منصبه كرئيس للولايات المتحدة. ووصفه بأنه «خطأ» و"تصويت سياسي في الأساس». ووافق على ذلك سكرتيره الصحفي، جون إيرنست، بقوله:

«القلق الذي يساورنا هو بكل البساطة ما يلي: هذا القانون يمكن أن يضع الولايات المتحدة، ودافعي الضرائب لدينا وأعضاء خدماتنا الأخرى ودبلوماسيينا في خطر كبير إذا كانت البلدان الأخرى قد أتيح لها أن تتبنى قانوناً مشابهاً. دعني أعطيك مثالاً واحداً. من الواضح أن الولايات المتحدة قد ظلت متورطة في مجموعة متنوعة من جهود الإغاثة الإنسانية في بعض دول العالم في وقت ما من الزمان. إذا قرر مسؤولو إحدى هذه الدول أنهم كانوا غير راضين عن الطريقة التي كان يتم تنفيذ جهود الإغاثة الإنسانية بمقتضاها، بعدها يمكنك أن تتخيل أن هناك شخصاً ما في دولة بعيدة باستطاعته أن يرفع دعوى قضائية ضد الولايات المتحدة».

في رأيي، أن هذا النقد العالمي شبه الشامل له ما يبرره تماماً، لطالما أريد لقانون «جاستا» أن يحلق متعالياً في مواجهة البروتوكول الدولي والإدراك السليم. إنه يتعارض بشكل مباشر مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي والحصانة السيادية للدول، واذا كان الكونغرس الاميركي قد اتصف بالحكمة بما يكفي فعليه أن يقرر إلغاءه على الفور.

يمكن المجادلة أيضاً بأن «جاستا» بإمكانه أن يشكل تهديداً لحالة وجود الديمقراطية نفسها. قد يبدو هذا القول هراء متطرفاً، ولكن الديمقراطية كشكل شرعي للحكومة تمر بوقت عصيب في الوقت الحالي مع الحركات الشعبوية في جميع أنحاء العالم معبّرين عن إحباطهم من نخبة المؤسسة من خلال التصويت ضدهم لانتزاعهم من مناصبهم.

إذن، هل سيهدد إصدار قانون «جاستا» بقاء الديمقراطية؟ إذا كانت سيادة بلد ما تحت ضغط شديد لحماية نفسها من المطالبات القانونية المستقلة، فلن يكون هناك إحساس بضرورة تكاتفها للدفاع عن نفسها، وأنها سوف تكون بحاجة إلى قادة نالوا ثقة الشعب أقوياء للرد على التهم أو رفضها؟

تبدو السماء مظلمة بالنسبة لهذه الديمقراطيات الليبرالية لطالما ظل الاستبداد يسيطر على المشهد السياسي. هناك العديد من البلدان حول العالم التي لا تزال تتظاهر بأن صندوق الاقتراع هو الفيصل النهائي، لكن حرية التعبير وحرية الصحافة وحقوق الإنسان مفقودة في هذه المسماة «ديمقراطيات».

في العديد من البلدان عاد الاستبداد، مصحوباً باعتقالات جماعية للقضاة والصحافيين، وانتشار الفساد يعطي الديمقراطية سمعة سيئة. حوالي 25% من الشباب الأميركيين يعبرون عن سخطهم لها، ونصف من تلك النسبة سيرحب بانقلاب عسكري في حالة حدوث المزيد من عدم الكفاءة الحكومية. أفسح الربيع العربي في نهاية المطاف المجال للشتاء العربي مع تغيير طفيف في الأداء الاقتصادي للبلاد أو النظرة الوطنية. في المملكة المتحدة كان هناك إقبال كبير في الاستفتاء على مغادرة الاتحاد الأوروبي، أما الآن فيواجه القليل من المعارضة السياسية الفعالة. لخص المؤرخ البريطاني أندرو روبرتس الأمر كله خلال خطاب ألقاه أمام حشد من الجمهور الأميركي، بحجة أن الديمقراطية كانت في تراجع وأنها في طريقها للخسارة عبر «مساحات شاسعة من آسيا وأفريقيا» كشعبوية، فيما ظلت مجموعات يمين الوسط تجمع الزخم.

كما يسودني شعور أيضاً بأن التراجع المتهور إلى القومية أو الشعبوية يمكن أن يحدث تحولاً إلى شكل من أشكال الانعزالية، ولكن «بلدي على صواب أو خطأ» لم تكن أبداً، في رأيي، نظرة صحية لأنها تشجع على عقلية مجانية للجميع على المستوى الدولي، حيث يأكل الكلب عقلية الكلب الآخر بلا موقف أخلاقي، وهذا سبب آخر يجعلني أشعر أن قانون «جاستا» سيكون خطيراً للغاية ما لم يتم إلغاؤه. وخلاصة الأمر، بطبيعته فإن «جاستا» سيغرس نهجاً إرتدادياً في الدول التي تشعر بالتهديد من نهجه العدواني لسيادتها، وسوف تكون الفوضى سائبة في أركان العالم.

على عكس الرأي العام السائد، أعتقد أن الولايات المتحدة لم تكن سعيدة أبداً في دورها كشرطي للعالم، لكنها إذا فقدت الثقة في قيمها وانسحبت إلى الانعزالية عندئذ يمكن للفراغ

أن يملأ بشيء آخر، مثل الدول المارقة أو الجماعات المتطرفة التي تشعر بأنها تستطيع مقارعة استقرار العالم من خلال متابعة أجنداتهم العدوانية، بغض النظر عن النتيجة.

هناك، على سبيل المثال، خطة نشرتها أخيراً وزارة الدفاع الكورية الجنوبية التي تتعهد «بعقوبة جسيمة وانتقام» بمجرد تحديد وقوع هجوم نووي كوري شمالي عليها. وتحذر بأن العاصمة الكورية الشمالية بيونغ يانغ المدينة التي يبلغ عدد سكانها 2.5 مليون نسمة، «ستُحوَّل إلى رماد وتُزال من الخريطة». هذا طرح مروع بما فيه الكفاية ولكنه متقدم أكثر سرعة بالنسبة إلى رد فعل الصين. هل سيتوقف حليف كوريا الشمالية وكأن شيئاً لم يحدث؟ هل ستبقى الولايات المتحدة عاجزة وصامتة، أم أنها ستدخل في مجال لمحاولة منع حرب عالمية ثالثة؟

لذلك أعتقد أننا نتخلى عن الديمقراطية بسبب ما يحدق بنا من أخطار بسبب أنه الشيء ذاته الذي نجح في الحفاظ على السلام بين الكتل الكبرى وما يزال الخيار الأفضل للبشرية للحفاظ على سلام دائم. اقتباس ونستون تشرشل بأن ذلك هو أفضل شكل للحكومة لا يزال قائماً وصحيحاً حتى اليوم، رغم خطر تحول الفورة القومية إلى عدوان تجاه الدول الأخرى. الحجة الاقتصادية للديمقراطية تعد قوية، حيث أن الحريات التي تكرسها الديمقراطية تسمح بالثقة والاستقرار والشفافية. صحيح أن الديكتاتورية يمكن أن تنتج لبعض الوقت النمو الابتدائي ولكن على المدى الطويل فإن الفساد أمر مؤكد وتميل الثروة إلى أن ينتهي بها المطاف في أيدي النخبة. أحيا هتلر اقتصاد ألمانيا وبنى الطرق السريعة، وأمكن لموسوليني أن يظبط عمل القطارات لتعمل في مواعيدها المحددة، لكن كلاهما كانا في الوقت الضائع إذ أصبح اضطراد الأعمال العبثية والوحشية الجسيمة لأنظمتهما واضح للعيان، وبدأت الروح البشرية تعيد فرض نفسها كرد فعل على العبودية والاستبداد.

الديمقراطية، وهي على النقيض المباشر للديكتاتورية، تشجع الاستثمار والتجارة لفترات طويلة، وتوفر المدارس والمستشفيات، وتسمح بحريات الأديان، وتنسق الاضطرابات الاجتماعية. لقد خدمت البشرية بشكل طيب في الماضي، وستكون خطوة تعود بنا القهقرى إذا تم السماح لقانون مثل «جاستا» لتقويضها أو حتى تدميرها.

كما أكدت في الفصل السابق، فإن القومية في شكلها الحقيقي يمكن أن تكون قوة إيجابية من أجل الخير والفائدة العامة، ولكن إذا انجرفت إلى مجرى التطرف الضيق يمكنها أن تكون وحشية وعدوانية. ومن هنا تأتي الأهمية للتصدي لقانون «جاستا» قبل أن يجبر الدول على اتخاذ هذه المواقف الدفاعية.

إذن لماذا كانت القيم الليبرالية للحرية والتسامح التي انتصرت على النازية والشيوعية في القرن العشرين، وحتى وقت قريب، ونالت الإعجاب باعتبارها الشكل الأكثر استنارة للحكومة، قد تم رفضها لصالح القومية؟ لماذا لم تعد تلك القيم غير قادرة على جذب أفضل البشر من بين الأكثر تميزاً كقادة، ولماذا في بعض الحالات فقط؟ هل هناك تفضيل للاستبداد؟

«ليس لدينا ما نخشاه سوى الخوف نفسه»، صرخة أطلقها الرئيس الأميركي روزفلت في حشد للأميركيين المحاصرين في الكساد المميت في ثلاثينات القرن الماضي. ربما هناك «الخوف» نفسه اليوم، إذ أن الثقة في قيم الديمقراطية بدأت تنحسر وتتلاشى.

في الفصول السابقة ألمحت إلى بعض الردود على هذا السؤال، لكن المشهد السياسي يتغير بسرعة كبيرة لذلك يصعب إعطاء إجابات محددة.

في عام 1992 اقترح فرانسيس فوكوياما أطروحة «نهاية التاريخ» لتلقى الإشادة الشعبية. وزعم أن تفكك الاتحاد السوفيتي من دون إراقة قطرة دم واحدة كان شهادة مثيرة على عالمية تعميم القيم الديمقراطية الليبرالية الغربية، وكنا نعيش في «نقطة نهاية التطور الأيديولوجي للبشرية». ستكون الديمقراطية هي الشكل الأخير للحكم للجميع حيث كان الناس في جميع أنحاء العالم يتوقون إلى الحرية والأسواق الحرة وحرية التعبير والمساواة في الحقوق ووضع حد للتمييز العنصري أو الجنسي. قيم الغرب سوف تتخلل وتثري العالم بأسره وسوف يتحقق السلام العالمي في النهاية. لفترة وجيزة، ساد تفاؤل عالمي بأننا نعيش في جنة ديمقراطية، متحررة من الحرب الباردة والصراعات الأيديولوجية. ثم جاء غزو العراق، والحرب في أفغانستان، وضربات 11/9. كانت تلك نداءات إيقاظ لحقيقة أن التاريخ لا يسير وفق رواية مخططة مسبقاً وسيأخذ مساره غير المتوقع. لا تزال شراكة بوش وبلير تؤمن بأن العالم كان مستعداً لاستقبال الديمقراطية بأذرع مفتوحة، لكن تداعيات غزو العراق، وما تبع ذلك من فشل للربيع العربي في الوصول إلى أية إصلاحات بعيدة المدى، قد حطمت آمالهما.

في وقت سابق، كانت هناك ضربتان كبيرتان هزتا الثقة في العملية الديمقراطية، كانت الأولى هي الأزمة المالية 2007 ـ 2008، ثم النمو الدراماتيكي للصين كقوة اقتصادية عظمى. لقد كان التدخل الدقيق في الوقت المناسب لبعض السياسيين الذين يفكرون بسرعة هو الذي أوقف حدوث ركود عالمي، لكن الآثار اللاحقة للأزمة كانت لا تزال مدمرة. بدت الرأسمالية وكأنها في تراجع، وبدا أن التنبؤ الماركسي القديم بفشلها النهائي كنظام، له صلة بذلك، رغماً عن تناقضاتها وانهيارها. كانت الحكومات الديمقراطية تحاول الوفاء بوعودها الانتخابية من

خلال اقتراض مبالغ ضخمة من المال، مع افتراض مرضٍ بأن النمو الناتج من شأنه أن يساعد على سداد الديون. ثم قاموا بعمليات إنقاذ للبنوك الفاشلة بأموال دافعي الضرائب ووقفوا متفرجين بينما دفع المموّلون مكافآت ضخمة لأنفسهم قبل أن ينسحبوا من المشهد.

في الوقت نفسه، فإن الصين، التي نأت بنفسها عن الأزمة، ظلت تضاعف مستوياتها المعيشية بفس حدود عقد من الزمن. لقد كانت مشغولة بإدارة الأفكار العظيمة للرأسمالية مع الارتباط بروح شيوعية مضبوطة بشدة. لم يمر نجاحها الباهر من دون أن يلاحظه أحد في العالم الخارجي وكان في حد ذاته تحدياً لسيادة الديمقراطية. ولكن كان هناك ثمن يجب دفعه بالطبع. تم حظر أي شكل من أشكال المعارضة أو الانشقاق، بما في ذلك الصحافة الحرة، وكان يتم إملاء جميع قواعد اللعبة من الجهات العليا. وعلى المدى الطويل، قد يكون لذلك عواقب غير متوقعة. في عام 2016، أمر الرئيس شي جينبينغ، بناءً على نصيحة العديد من اقتصادييه للمضي قدماً في النمو المعتدل، بحد أدنى مقداره 6.5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي المستهدف للسنوات الخمس التالية. كان يُنظر إلى هذا العمل على نطاق واسع على أنه جنون اقتصادي ولكن بدون أصوات معارضة، كما هو الحال في الديمقراطية، كان المرسوم غير قابل للطعن. وكانت الطريقة الوحيدة لتحقيق هذا الهدف هي الاقتراض الهائل، وضخ الأموال في الاقتصاد في جهد محموم للحفاظ على استمرار النمو. لكي نكون منصفين في ذلك الوقت، يبدو أن النظام كان يعمل بشكل طيب، لكن العديد من الخبراء كانوا يعتقدون أنه في غضون حوالي خمس سنوات سيكون هناك انهيار داخلي للديون وركود صيني محتمل. إذا حدث هذا في أي وقت، فإن العواقب بالنسبة لبقية العالم الذي يعتمد على الطلب الصيني وعلى سلعها الجيدة والرخيصة الثمن في المقابل، سيكون ليس من الصعب حلها، ستكون حالة خاسرة. بالإضافة إلى الأزمة المالية التي تلوح في الأفق، ووفقاً لتقرير في مجلة الإيكونوميست، فإن الصين تعمل على تطوير نخبة فاحشة الثراء تضم أغنى خمسين عضواً في مؤتمر الشعب القومي بما قيمته 94.7 بليون دولار، أي ستين ضعفاً لأغنى خمسين عضواً في الكونغرس الأميركي.

ضربة أخرى أصابت الديمقراطية في مقتل كانت في روسيا حينما انهارت الشيوعية ارتفعت الآمال بإعادة إحياء الحريات. كان بوريس يلتسين قد بدأ العملية، لكن بكل سهولة كان قد تم الاعتراض عليها من قبل فلاديمير بوتين، وهو ضابط سابق في جهاز الاستخبارات السوفيتي (كي

جي بي) وكان قد اكتسب شعبية كبيرة بسبب كونه نصيراً لتاريخ روسيا والتراث المسيحي على السواء، رغم انتهاجه أسلوباً استبدادياً في الحكومة.

ثم هناك العراق. افترض جورج بوش والمحافظون الجدد في أميركا أنهم فقط إذا أطاحوا بصدام حسين فإن الدولة ستعرب عن شكرها من خلال الترحيب بالديمقراطية باعتبارها المنقذ لها. ولكن هذا لم يحدث. والسبب في شن الغزو الأميركي في عام 2003 كان الادعاء بوجود أسلحة الدمار الشامل التي لم تكن موجودة في أي مكان، ولكن الحجة ارتفعت إلى أن تأسيس الديمقراطية كان المبرر الأساسي. وما نتج عن ذلك الغزو من الدمار والفوضى كان أداة في يد منتقديه كدليل على أن كل ذلك كان مجرد تمويه لحماية إمدادات النفط، وأن الديمقراطية لم يكن بإمكانها أن «تنم « هكذا. كان يجب أن يكون لها تاريخ عميق الجذور كأساس ضروري.

حدث الشيء نفسه بل أكثر في مصر مع الانهيار الذي صاحب نظام حسني مبارك في عام 2011. تزامن ذلك مع تصاعد موجة الربيع العربي وكانت هناك آمال كبيرة طيبة في البلاد بإمكان إجراء انتخابات حقيقية نزيهة وخالية من الفساد تقود إلى إقامة نظام ديمقراطي حقيقي. لقد أمكن تحقيق تلك الآمال ولكن في غضون بضعة أشهر فقط، كانت الحكومة المنتخبة شرعياً بقيادة الدكتور محمد مرسي المنتمية إلى جماعة الإخوان المسلمين قد أثارت القلق بالفعل، إذ زُعم أنها كانت تسيء استغلال تفويضها الشعبي عن طريق تكديس الدولة بـ «الإخوة». لذا كان الوقت الذي أمضاه مرسي في الحكم قصيراً بما يكفي لتأكيد ذلك الادعاء. وفي عام 2013 وضع الجيش حداً للأمور في الدولة باعتقاله، وهو الوضع الذي أدى إلى وفات مئات المتظاهرين. أما الازدهار القصير للديمقراطية، فقد سمح بالانتعاش مجدداً في العديد من دول الشرق الأوسط، ولكنه تلاشى في نهاية المطاف.

القصة ذاتها كانت قد حدثت في كثير من أنحاء العالم المترامي الأطراف، مع كل الاحترام للهدايا التي تمثلت في إجراء انتخابات حرة ومساءلة الحكومة والشفافية في السقوط الحر. في تركيا كان حزب الرئيس أردوغان ذو الميول الغربية مرة، ثم اتجه نحو الشرق سعياً وراء تحالف مع روسيا، مما كان سبباً في إسقاط طلباته للقبول في عضوية الاتحاد الأوروبي الذي كشف أيضاً عن جذوره الإسلامية. في جنوب افريقيا كان هناك صخب واستياء من المؤتمر الوطني الأفريقي بسبب احتكاره السلطة، والمبالغ المزعومة من أموال دافعي الضرائب والتي أنفقت على شراء منازل لبعض الوزراء والقياديين.

في أميركا الجنوبية تلوح العديد من الدول بالوداع للاشتراكية، مع تحول نحو يمين الوسط. من المحتمل أن تشهد انتخابات الإكوادور نهاية اليساري الشعبوي رافائيل كوريا، وفي تشيلي من المرجح أن ينطبق الشيء نفسه على حكومة ميشيل باتشيليت الاشتراكية. هناك أزمة اقتصادية متزايدة في فنزويلا حيث ارتفع معدل التضخم إلى أرقام خيالية بشكل مثير للسخرية، مما أدى إلى أن تصوت الجمعية الوطنية لإجراء محاكمة سياسية للرئيس نيكولاس مادورو. وهو الذي ظل يحاول الاستمرار في السياسات الاشتراكيه التي انتهجها الرئيس السابق تشافيز، لكن أحزاب المعارضة تزعم أن عائدات احتياطيات النفط الضخمة في فنزويلا قد أسيئت إدارتها وأن الحريات الديمقراطية أصبحت تتلاشى.

هناك مشاعر مماثلة داخل دول الاتحاد الأوروبي حيث يتخذ التكنوقراط غير المنتخبين قرارات حاسمة من دون استشارة عامة الناس. تقديم عملة اليورو على سبيل المثال تم «الإعلان» عنها فقط في عام 1999، رغماً عن وجود دولتين عقدتا استفتاءات بشأن هذه المسألة، هما الدنمارك والسويد، وكلاهما صوتتا بـ «لا». أما النكتة الجارية فهي أنه كان ينبغي إجراء مثل هذه الاستفتاءات مراراً وتكراراً حتى يصل عديمو المعرفة من الناس إلى اتخاذ القرار «الصحيح». كانت قد جرت بعض المغازلات الخفيفة للديمقراطية حينما كانت النخبة في الاتحاد الأوروبي تتودد إلى الرأي العام بشأن معاهدة لشبونة، التي تم تصميمها لمنح مزيد من السلطات لبروكسل، لكن العملية كانت قد أسقطت بكل هدوء حينما صوت الشعب مرة أخرى بالطريقة «الخاطئة». فلا غرو إذن أن تكون مشاعر الاغتراب والإحباط، وقد وضحت بجلاء في صورة مخاوف حقيقية بشأن الهجرة والإرهاب وانخفاض النمو الاقتصادي والهبوط الديموغرافي، قد تم تجاهلها من قبل النخبة البعيدة وغير الخاضعة للمساءلة.

لذا فإن الديمقراطية تواجه هجمات من كلا الخارج والداخل على السواء. تأتي التحديات من الداخل عندما يتمتع بلد ما لسنوات طويلة من حرية التعبير والانتخابات ذات الشفافية والحكومة الخاضعة للمساءلة وحينما يستقر الميل إلى الرضا عن النفس. إذا كان هذا يترافق مع فقدان الذاكرة عن الماضي والجهل العام للمسارات الطويلة المؤلمة التي كان لا بد من التغلب عليها بغية تحقيق ذلك المستوى من الاستقلال السياسي والازدهار، عندها فقط سوف ستبدأ التحديات القوية في التبلور.

يتسبب فقدان الذاكرة بكل أسف في حدوث تمرد وعصيان في المستويات العليا من الأوساط الأكاديمية. في عام 1987 نشر ألان بلوم، الأكاديمي الأميركي المتميز، كتاباً ذائع

الصيت بعنوان «ختام العقل الأميركي»، وجادل في ذلك بأن الجامعات الغربية قد أهملت مبادئها وغاياتها وإفقار أرواح طلابهم. كان جوهر أطروحته أن الهدف الأصلي كان من المفترض أن تكون الجامعة جزيرة للحرية الفكرية، حيث يتم التحقيق في جميع الآراء من دون قيد أو استثناء. أما الديمقراطية الليبرالية فقد جعلت هذا ممكناً، ولكن، في رأيه، فإن الجامعات أصبحت غارقة في التدفق العكسي لمشاكل المجتمع والآن تقضي الكثير من وقتها في الرقابة على ما ينظر إليها على أنها وجهات نظر اجتماعية أو سياسية غير مقبولة، واعتبار أن التواصل الحضري كتابة أو شفاهة شيء من الماضي. على مدى السنوات الأربعين الماضية أو نحو ذلك ظل هذا الإرسال، المفترض أن يكون تعليماً ليبرالياً، مصحوباً بجهل مذهل للمعرفة التاريخية. إنه يدعي أن الطالب الحديث عليه أن يكون ذكياً كأي من أسلافه، لكن ينقصه الفضول الفكري ويجهل الماضي بشكل مؤسف، ولا سيما كفاح بلده أو بلدها لتحقيق حريات الديمقراطية.

كانت درجات الاختبار من التقييم الوطني للتقدم التعليمي في عام 2010، على سبيل المثال، كشفت أن 35% فقط من طلاب الصف الرابع عرف الغرض من إعلان الاستقلال، كما بينت دراسات أخرى أن حوالي 25% فقط من المراهقين في عقدهم الثاني كانوا قادرين على تحديد هوية أدولف هتلر بشكل صحيح كقائد لألمانيا في الحرب العالمية الثانية. إنه ليس مجرد تاريخ. أعرف خريجاً جامعياً في المملكة المتحدة كان ينطلق في رحلة لفرقة الرجبي إلى دبي. كما أن صديقته أيضاً خريجة جامعية، وقد سألت مستفسرة عما إذا بإمكانها الحضور معه باعتبار أنها «لم تسافر قط إلى أميركا».

إذا قبلنا مبدأ جورج أورويل القائل إن «الذي يتحكم في الماضي يتحكم في الحاضر، ومن يتحكم في الحاضر يتحكم في المستقبل»، بالتالي فإن الخلل التعليمي على هذا النطاق لا يعطي ثقة كبيرة بأولوية الديمقراطية الليبرالية السليمة.

يمكن أن تظهر فجأة مجموعات من الأقليات، تشجعت من خلال الأحاديث والثرثرة المتشابهة في التفكير على الإنترنت. اسكتلندا تطالب بالاستقلال عن المملكة المتحدة، والكتالونيون عن إسبانيا، يضغط عُمد ورؤساء البلديات الإقليميين من أجل حصولهم على المزيد من النفوذ، وتفكك الدولة يعتريه التهديد. هذا هو الهجوم من الداخل.

ما زال يتطلب منا أن نرى ما هو تأثير فورة الرئيس ترمب من أوامره التنفيذية التي صاغها في الأسبوع الأول من منصبه، على العملية الديمقراطية. كيف كانت سياسته حول برنامج الرعاية الصحية لأوباما؟ ما هي سياسته في المنع المؤقت للمهاجرين المسلمين، والتزامه لبناء

جدار عبر الحدود المكسيكية؟ من بين أمور أخرى أدت إلى مستويات غير مسبوقة من النقد في داخل البلاد وخارجها. كنت آمل أن كان بمقدوره أن يفي بوعوده لناخبيه الذين صوتوا له ولكنه ظل يستمع إلى مستشاريه قبل أن ينأى بنفسه كثيراً عن أولئك الذين لم يصوتوا لصالحه. وكما قد أوضح في مؤتمره الصحافي الأول عند الإشارة إلى بلده المنقسم: «يلزمنا جميعاً أن نتعاون».

مع الأخذ في الاعتبار لكل هذه العوامل، يتضح جلياً أن الديمقراطية، مع استمرار حرياتها في التعبير والمعتقدات أنها تواجه أزمة. سوف يشكل قانون «جاستا» تهديداً فورياً ولكن التصحيح السياسي بدأ بالفعل في تآكل بعض هذه الحقوق الأساسية التي تم الحصول عليها بشق الأنفس. إن وصول سياسيين شعبويين وأصوليين متطرفين ومتشددين يمينيين، يجب مواجهته وتحديه من قبل القوى الحقيقية والأصيلة في مبادئها الثابتة. بكلمات لا تنسى أطلقها ونستون تشرشل، قال: «الديمقراطية هي أسوأ ما في الحكم، باستثناء جميع النماذج الأخرى التي تمت تجربتها من وقت إلى آخر».

طارق الطيب محمد بوعزيزي

(1984 ـ 2011)

شاب تونسي يعمل بائعاً متجولاً، أشعل النار في نفسه في 17 ديسمبر 2011
احتجاجاً على إهانته من شرطية صادرت بضاعته برفقة معاونيها.
وكان انتحاره معلماً وسبباً في إشعال المظاهرات الاحتجاجية ضد الأنظمة المستبدة
عبر الشرق الأوسط خلال «الربيع العربي» في عام 2012

الربيع العربي

مظاهرات عارمة في ميدان التحرير بالقاهرة دعماً لـ «لربيع العربي» في عام 2012

مشكلة كشـمير

منذ التقسيم البريطاني في عام 1947 وإنشاء دولتي الهند وباكستان، دخلت الدولتان في سلسلة من الحروب والنزاعات.

كلا البلدين يمتلك سلاحاً نووياً، وقد هددا باستعماله في الحالات الحرجة للغاية

كوريا الشمالية

القائد الأعلى في كوريا الشمالية كيم يونج ـ أون كان قد كشف في عام 2013 أن خطط بلاده في الإعداد لضربات نووية صوب الولايات المتحدة، وحتى مدينة لوس أنجيلوس وواشنطن دي سي، تحت الإعداد. ولكن المعلومات الاستخباراتية تفيد بأنه لا يملك في الوقت الحاضر الصواريخ القوية القادرة على حمل تلك الأسلحة.

النزاع الإسرائيلي/ الفلسطيني

ظل النزاع الإسرائيلي/ الفلسطيني مشتعلاً بغضب منذ أكثر من نصف قرن.

تشاهد هنا امرأة فلسطينية تقف أمام جنود إسرائيليين خلال مظاهرة في قرية بلعين بالضفة الغربية بالقرب من رام الله ضد الهجوم الإسرائيلي على غزة، 8 يناير، 2009

النزاع الإسرائيلي/ الفلسطيني

وهنا جندي من قوة الدفاع الإسرائيلي يقف في أحد مواقع المراقبة في نابلس

فلاديمير بوتين

رئيس وزراء روسيا (2008 ـ 2012)، ثم رئيس روسيا الاتحادية منذ 2012. يزعم أنه قدم الاستقرار لبلاده وحافظ على شعورها بالإعزاز الوطني، ولكن البعض ينتقده لأسلوبه الاستبدادي في الحكم.

دونالد ترمب

انتخابات رئاسية غير مسبوقة لرجل بلا خبرة سياسية، وهو الذي وعد «بجعل أميركا عظيمة مرة أخرى»، ولكنه واجه معارضة شرسة من الحزب الديمقراطي المنهزم، بل حتى من بعض أعضاء حزبه الجمهوريين أنفسهم.

الملحق 1

قانون العقاب ضد رعاة الإرهاب «جاستا»

(المادة 3) مشروع القانون هذا، يعدل القانون القضائي الفيدرالي لتضييق نطاق الحصانة السيادية الأجنبية (أي حصانة دولة أجنبية من اختصاص المحاكم الأميركية).

على وجه التحديد، فإنه يخول نطاق اختصاص المحكمة الفيدرالية على دعوى مدنية ضد دولة أجنبية بسبب إصابة جسدية ضد شخص أو ممتلكات أو الوفاة التي تحدث داخل الولايات المتحدة نتيجة لـ: (1) فعل إرهاب دولي، و(2) أي ضرر تم فعله في أي مكان من قبل مسؤول أو وكيل أو موظف في دولة أجنبية يتصرف داخل نطاق وظيفته.

الإرهاب الدولي لا يشمل العمل الحربي. الاختصاص القضائي لمحكمة فيدرالية لا يمتد إلى دعوى الضرر على أساس الإغفال أو فعل هو مجرد إهمال.

يجوز للمواطن الأميركي رفع دعوى مدنية ضد دولة أجنبية بسبب الإصابة الجسدية أو الوفاة أو الضرر الذي وقع نتيجة لعمل الإرهاب الدولي ترتكبه منظمة إرهابية مصنفة.

(المادة 4) مشروع القانون يعدل القانون الجنائي الفيدرالي لفرض المسؤولية المدنية على الشخص الذي يتآمر ليرتكب أو يساعد ويحرض (عن معرفة وعمد على تقديم مساعدة كبيرة) على فعل إرهابي دولي يرتكب أو يخطط له أو مصرح به من قبل منظمة إرهابية مصنفة.

(المادة 5) تنشأ ولاية قضائية حصرية للمحكمة الفيدرالية على الدعاوى المدنية بموجب مشروع القانون هذا.

وتفوض وزارة العدل بالتدخل في الإجراءات المدنية لطلب إيقافها. يجوز للمحكمة أن تمنح الإيقاف إذا كانت وزارة الخارجية تشهد بأن الولايات المتحدة مرتبطة بمناقشات بحسن نية مع دولة أجنبية لحل الدعاوى المدنية.

(المادة 7) تنطبق تعديلات مشروع القانون هذا على الدعوى المدنية: (1) معلقة في أو بدأت في أو بعد التشريع، و(2) ناشئة عن إصابة شخص أو ممتلكات أو عمل تجاري في أو بعد 11 سبتمبر، 2001.

الملحق 2

ميثاق الأمم المتحدة

الديباجــة

- نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا
- أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف، و
- أن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية،
- وأن نبيّن الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي،
- وأن ندفع بالرقي الاجتماعي قدماً، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح.
- في سبيل هذه الغايات قررنا
- أن نأخذ أنفسنا بالتسامح، وأن نعيش معاً في سلام وحسن جوار،
- وأن نضم قوانا كي نحتفظ بالسلم والأمن الدوليين،
- وأن نتكفل بقبولنا المبادئ ورسم الخطط اللازمة لها بألاّ تستخدم القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة،
- وأن نستخدم الآلية الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها،

قد قرّرنا أن نوحّد جهودنا لتحقيق هذه الأغراض

ولهذا فإن حكوماتنا المختلفة على يد مندوبيها المجتمعين في مدينة سان فرانسيسكو الذين قدّموا وثائق تفويضهم المستوفية للشروط وتبين أنها في حالة جيدة، قد ارتضت ميثاق الأمم المتحدة هذا، وأنشأت بمقتضاه هيئة دولية تُسمّى الأمم المتحدة.

الفصل الأول: مقاصد الهيئة ومبادئها

المادة 1

مقاصـد الأمـم المتحدة هي:

1. حفظ السلم والأمن الدوليين، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعّالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتتذرّع بالوسائل السلمية، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي، وحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم، أو لتسويتها،
2. إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العالمي،
3. تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين،
4. جعل هذه الهيئة مرجعاً لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة.

المادة 2

1. تعمل الهيئة وأعضاؤها في سعيها وراء المقاصد المذكورة في المادة الأولى وفقاً للمبادئ الآتية:
2. تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها.
3. لكي يكفل أعضاء الهيئة لأنفسهم جميعاً الحقوق والمزايا المترتبة على صفة العضوية يقومون في حسن نية بالالتزامات التي أخذوها على أنفسهم بهذا الميثاق.
4. يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر.
5. يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة..

6. يقدّم جميع الأعضاء كل ما في وسعهم من عون إلى الأمم المتحدة في أي عمل تتخذه وفق هذا الميثاق، كما يمتنعون عن مساعدة أية دولة تتخذ الأمم المتحدة إزاءها عملاً من أعمال المنع أو القمع.
7. تعمل الهيئة على أن تسير الدول غير الأعضاء فيها على هذه المبادئ بقدر ما تقتضيه ضرورة حفظ السلم والأمن الدوليين.
8. ليس في هذا الميثاق ما يسوغ «للأمم المتحدة» أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخلّ بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع.

الفصل الثاني : العضوية

المادة 3

الأعضاء الأصليون للأمم المتحدة هـم الدول التي اشتركت في مؤتمر الأمم المتحدة لوضع نظام الهيئة الدولية المنعقد في سان فرانسيسكو، أو التي وقّعت سابقاً على إعلان الأمم المتحدة الصادر في أول يناير 1942، توقع على هذا الميثاق وتصادق عليه طبقاً للمادة 110.

المادة 4

1. العضوية في الأمم المتحدة متاحة لجميع الدول الأخرى المُحبة للسلام، والتي تأخذ نفسها بالالتزامات التي يتضمنها هذا الميثاق، والتي ترى الهيئة أنها قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات وراغبة فيه.
2. قبول أية دولة من هذه الدول في عضوية الأمم المتحدة يتم بقرار من الجمعية العامة بناءً على توصية مجلس الأمن.

المادة 5

يجوز للجمعية العامة أن توقف أي عضو اتخذ مجلس الأمن تجاهه عملاً من أعمال المنع أو القمع، عن مباشرة حقوق العضوية ومزاياها، ويكون ذلك بناءً على توصية مجلس الأمن، ولمجلس الأمن أن يرد لهذا العضو مباشرة تلك الحقوق والمزايا.

المادة 6

إذا أمعن عضو من أعضاء الأمم المتحدة في انتهاك مبادئ هذا الميثاق جاز للجمعية العامة أن تفصله من الهيئة بناءً على توصية مجلس الأمن.

الفصل الثالث: فروع الهيئـة

المادة 7

1. تنشأ الهيئات الآتية فروعاً رئيسية للأمم المتحدة: الجمعيـة العـامة، ومجلـس الأمـن، والمجلـس الاقتصـادي والاجتمـاعي، ومجلـس الوصـاية، ومحكمـة العـدل لادوليـة والأمانة العامة.
2. يجوز أن ينشأ وفقاً لأحكام هذا الميثاق ما يرى ضرورة إنشائه من فروع ثانوية أخرى.

المادة 8

لا تفرض الأمم المتحدة قيوداً تحدّ بها جواز اختيار الرجال والنساء للاشتراك بأية صفة وعلى وجه المساواة في فروعها الرئيسية والثانوية.

الفصل الرابع: الجمعيـة العـامة

تأليفهـا

المادة 9

1. تتألف الجمعية العامة من جميع أعضاء الأمم المتحدة.
2. لا يجوز أن يكون للعضو الواحد أكثر من خمسة مندوبين في الجمعية العامة.

وظائف الجمعية وسلطاتها

المادة 10

للجمعية العامة أن تناقش أية مسألة أو أمر يدخل في نطاق هذا الميثاق أو يتصل بسلطات فرع من الفروع المنصوص عليها فيه أو وظائفه. كما أن لها، في ما عدا ما نصّ عليه في المادة 12، أن توصي أعضاء الهيئة أو مجلس الأمن أو كليهما بما تراه في تلك المسائل والأمور.

المادة 11

1. للجمعية العامة أن تنظر في المبادئ العامة للتعاون في حفظ السلم والأمن الدولي ويدخل في ذلك المبادئ المتعلقة بنزع السلاح وتنظيم التسليح، كما أن لها أن تقدّم توصياتها بصدد هذه المبادئ إلى الأعضاء أو إلى مجلس الأمن أو إلى كليهما.
2. للجمعية العامة أن تناقش أية مسألة يكون لها صلة بحفظ السلم والأمن الدولي يرفعها

إليها أي عضو من أعضاء الأمم المتحدة ومجلس الأمن أو دولة ليست من أعضائها وفقاً لأحكام الفقرة الثانية من المادة 35، ولها - فيما عدا ما تنصّ عليه المادة الثانية عشرة - أن تقدّم توصياتها بصدد هذه المسائل للدولة أو الدول صاحبة الشأن أو لمجلس الأمن أو لكليهما معاً. وكل مسألة مما تقدّم ذكره يكون من الضروري فيها القيام بعمل ما، ينبغي أن تحيلها الجمعية العامة على مجلس الأمن قبل بحثها أو بعده.

3. للجمعية العامة أن تسترعي نظر مجلس الأمن إلى الأحوال التي يحتمل أن تعرّض السلم والأمن الدولي للخطر.

4. لا تحدّ سلطات الجمعية العامة المبيّنة في هذه المادة من عموم مدى المادة العاشرة.

المادة 12

1. عندما يباشر مجلس الأمن، بصدد نزاع أو موقف ما، الوظائف التي رسمت له في الميثاق، فليس للجمعية العامة أن تقدّم أية توصية في شأن هذا النزاع أو الموقف إلاّ إذا طلب ذلك منها مجلس الأمن.

2. يخطر الأمين العام - بموافقة مجلس الأمن - الجمعية العامة في كل دور من أدوار انعقادها بكل المسائل المتصلة بحفظ السلم والأمن الدولي التي تكون محل نظر مجلس الأمن، كذلك يخطرها أو يخطر أعضاء الأمم المتحدة إذا لم تكن الجمعية العامة في دور انعقادها، بفراغ مجلس الأمن من نظر تلك المسائل وذلك بمجرد انتهائه منها.

المادة 13

1. تنشئ الجمعية العامة دراسات وتشير بتوصيات بقصد:

أ - إنمـاء التعاون إنمـاء التعاون الدولي في الميدان السياسـي وتشـجيع التقدّم المطرد للقانون الدولي وتدوينه،

ب- إنماء التعـاون الدولي فـي الميادين الاقتصاديـة والاجتماعية والثقافيـة والتعليمية والصحيـة، والإعانة على تحقيق حقوق الإنسـان والحريات الأساسـية للناس كافة بلا تمييز بينهم في الجنس أو اللغة أو الدين.

ج - تبعات الجمعية العامة ووظائفها وسلطاتها الأخرى في ما يختص بالمسائل الواردة في الفقرة السابقة (ب) مبيّنة في الفصلين التاسع والعاشر من هذا الميثاق.

المادة 14

مع مراعاة أحكام المادة الثانية عشرة، للجمعية العامة أن توصي باتخاذ التدابير لتسوية أي موقف، أياً كان منشؤه، تسوية سلمية متى رأت أن هذا الموقف قد يضر بالرفاهية العامة أو يعكّر صفو العلاقات الودية بين الأمم، ويدخل في ذلك المواقف الناشئة عن انتهاك أحكام هذا الميثاق الموضحة لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

المادة 15

1. تتلقى الجمعية العامة تقارير سنوية وأخرى خاصة من مجلس الأمن وتنظر فيها، وتتضمن هذه التقارير بياناً عن التدابير التي يكون مجلس الأمن قد قرّرها أو اتخذها لحفظ السلم والأمن الدولي.
2. تتلقى الجمعية العامة تقارير من الفروع الأخرى للأمم المتحدة وتنظر فيها.

المادة 16

تباشر الجمعية العامة الوظائف الرسمية التي رسمت لها بمقتضى الفصلين الثاني عشر والثالث عشر في ما يتعلق بنظام الوصاية الدولية، ويدخل في ذلك المصادقة على اتفاقات الوصاية بشأن المواقع التي تعتبر أنها مواقع استراتيجية.

المادة 17

1. تنظر الجمعية العامة في ميزانية الهيئة وتصادق عليها.
2. يتحمّل الأعضاء نفقات الهيئة حسب الأنصبة التي تقرّرها الجمعية العامة.
3. تنظر الجمعية العامة في أية ترتيبات مالية أو متعلقة بالميزانية مع الوكالات المتخصصة المشار إليها في المادة 57. وتصادق عليها وتدرس الميزانيات الإدارية لتلك الوكالات لكي تقدّم لها توصياتها.

التصويت

المادة 18

1. يكون لكل عضو في الأمم المتحدة صوت واحد في الجمعية العامة.
2. تصدر الجمعية العامة قراراتها في المسائل العامة بغالبية ثلثي الأعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت. وتشمل هذه المسائل: التوصيات الخاصة بحفظ السلم والأمن

الدولي، وانتخاب أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين، وانتخاب أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وانتخاب أعضاء مجلس الوصاية وفقاً لحكم الفقرة الأولى (ج) من المادة 86، وقبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة ووقف الأعضاء عن مباشرة حقوق العضوية والتمتع بمزاياها، وفصل الأعضاء، والمسائل المتعلقة بسير نظام الوصاية، والمسائل الخاصة بالميزانية.

3. القرارات في المسائل الأخرى - ويدخل في ذلك تحديد طوائف المسائل الإضافية التي تتطلب في إقرارها غالبية الثلثين - تصدر بغالبية الأعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت.

المادة 19

لا يكون لعضو الأمم المتحدة الذي يتأخر عن تسديد اشتراكاته المالية في الهيئة حق التصويت في الجمعية العامة إذا كان المتأخر عليه مساوياً لقيمة الاشتراكات المستحقة عليه في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائداً عنها، وللجمعية العامة مع ذلك أن تسمح لهذا العضو بالتصويت إذا اقتنعت بأن عدم الدفع ناشئ عن أسباب لا قبل للعضو بها.

الإجـراءات

المادة 20

تجتمع الجمعية العامة في أدوار انعقاد عادية وفي أدوار انعقاد سنوية خاصة بحسب ما تدعو إليه الحاجة. ويقوم بالدعوة إلى أدوار الانعقاد الخاصة الأمين العام بناءً على طلب مجلس الأمن أو غالبية أعضاء الأمم المتحدة.

المادة 21

تضع الجمعية العامة لائحة إجراءاتها، وتنتخب رئيسها لكل دورة انعقاد.

المادة 22

للجمعية العامة أن تنشئ من الفروع الثانوية ما تراه ضرورياً للقيام بوظائفها.

تأليفتـه

المادة 23

1. يتألف مجلس الأمن من خمسة عشر عضواً من الأمم المتحدة، وتكون جمهورية الصين، وفرنسا، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأميركية أعضاء دائمين فيه. وتنتخب الجمعية العامة عشرة أعضاء آخرين من الأمم المتحدة ليكونوا أعضاء غير دائمين في المجلس. ويراعى في ذلك بوجه خاص وقبل كل شيء مساهمة أعضاء الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدولي وفي مقاصد الهيئة الأخرى، كما يراعى أيضاً التوزيع الجغرافي العادل.
2. ينتخب أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين لمدة سنتين، على أنه في أول انتخاب للأعضاء غير الدائمين بعد زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن من أحد عشر عضواً إلى خمسة عشر عضواً، يختار اثنان من الأعضاء الأربعة الإضافيين لمدة سنة واحدة والعضو الذي انتهت مدته لا يجوز إعادة انتخابه على الفور.
3. يكون لكل عضو في مجلس الأمن مندوب واحد.

الوظائف والسلطـات

المادة 24

1. رغبة في أن يكون العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة سريعاً فعالاً، يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسة في أمر حفظ السلم والأمن الدولي ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل إنابة عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات.
2. يعمـل مجلس الأمـن، في أداء هذه الواجبـات وفقاً لمقاصد الأمـم المتحدة ومبادئها، والسـلطات الخاصة المخوّلة لمجلس الأمن لتمكينه من القيام بهذه الواجبات مبينة في الفصول السادس والسابع والثامن والثاني عشر.
3. يرفع مجلس الأمن تقارير سنوية، وأخرى خاصة، إذا اقتضت الحال إلى الجمعية العامة لتنظر فيها.

المادة 25

يتعهد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق هذا الميثاق.

المادة 26

رغبة في إقامة السلم والأمن الدولي وتوطيدهما بأقل تحويل لموارد العالم الإنسانية والاقتصادية إلى ناحية التسليح، يكون مجلس الأمن مسؤولاً بمساعدة لجنة أركان الحرب المشار إليها في المادة 47 عن وضع خطط تعرض على أعضاء الأمم المتحدة لوضع منهاج لتنظيم التسليح.

التصويت

المادة 27

1. يكون لكل عضو من أعضاء مجلس الأمن صوت واحد.
2. تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الإجرائية بموافقة تسعة من أعضائه.
3. تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الأخرى كافة بموافقة أصوات تسعة من أعضائه يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة، بشرط أنه في القرارات المتخذة تطبيقاً لأحكام الفصل السادس والفقرة 3 من المادة 52 يمتنع من كان طرفاً في النزاع عن التصويت.

الإجـراءات

المادة 28

1. ينظم مجلس الأمن على وجه يستطيع معه العمل باستمرار، ولهذا الغرض يمثل كل عضو من أعضائه تمثيلاً دائماً في مقر الهيئة.
2. يعقد مجلس الأمن اجتماعات دورية يمثل فيها كل عضو من أعضائه - إذا شاء ذلك - بأحد رجال حكومته أو بمندوب آخر يسميه لهذا الغرض خاصة.
3. لمجلس الأمن أن يعقد اجتماعات في غير مقر الهيئة إذا رأى أن ذلك أدنى إلى تسهيل أعماله.

المادة 29

لمجلس الأمن أن ينشئ من الفروع الثانوية ما يرى له ضرورة لأداء وظائفه.

المادة 30

يضع مجلس الأمن لائحة إجراءاته ويدخل فيها طريقة اختيار رئيسه.

المادة 31

لكل عضو من أعضاء الأمم المتحدة من غير أعضاء مجلس الأمن أن يشترك من دون تصويت في مناقشة أية مسألة تعرض على مجلس الأمن إذا رأى المجلس أن مصالح هذا العضو تتأثر بها بوجه خاص.

المادة 32

كل عضو من أعضاء الأمم المتحدة ليس بعضو في مجلس الأمن، وأية دولة ليست عضواً في الأمم المتحدة إذا كان أيهما طرفاً في نزاع معروض على مجلس الأمن لبحثه يدعى إلى الاشتراك في المناقشات المتعلقة بهذا النزاع من دون أن يكون له حق في التصويت، ويضع مجلس الأمن الشروط التي يراها عادلة لاشتراك الدولة التي ليست من أعضاء الأمم المتحدة.

الفصل السادس: حل المنازعات حلاً سلمياً

المادة 33

1. يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها.
2. ويدعو مجلس الأمن أطراف النزاع إلى أن يسووا ما بينهم من النزاع بتلك الطرق إذا رأى ضرورة ذلك.

المادة 34

لمجلس الأمن أن يفحص أي نزاع أو أي موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي أو قد يثير نزاعا لكي يقرر ما إذا كان استمرار هذا النزاع أو الموقف من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدولي.

المادة 35

1. لكل عضو من الأمم المتحدة أن ينبه مجلس الأمن أو الجمعية العامة إلى أي نزاع أو موقف من النوع المشار إليه في المادة الرابعة والثلاثين.
2. لكل دولة ليست عضواً في الأمم المتحدة أن تنبه مجلس الأمن أو الجمعية العامة إلى أي نزاع تكون طرفاً فيه إذا كانت تقبل مقدماً في خصوص هذا النزاع التزامات الحل السلمي المنصوص عليها في هذا الميثاق.
3. تجرى أحكام المادتين 11 و12 على الطريقة التي تعالج بها الجمعية العامة المسائل التي تنبه إليها وفقا لهذه المادة.

المادة 36

1. لمجلس الأمن في أية مرحلة من مراحل نزاع من النوع المشار إليه في المادة 33 أو موقف شبيه به أن يوصي بما يراه ملائماً من الإجراءات وطرق التسوية.
2. على مجلس الأمن أن يراعي ما اتخذه المتنازعون من إجراءات سابقة لحل النزاع القائم بينهم.
3. على مجلس الأمن وهو يقدم توصياته وفقا لهذه المادة أن يراعي أيضاً أن المنازعات القانونية يجب على أطراف النزاع ـ بصفة عامة ـ أن يعرضوها على محكمة العدل الدولية وفقاً لأحكام النظام الأساسي لهذه المحكمة.

المادة 37

1. إذا أخفقت الدول التي يقوم بينها نزاع من النوع المشار إليه في المادة 33 في حله بالوسائل المبينة في تلك المادة وجب عليها أن تعرضه على مجلس الأمن.
2. إذا رأى مجلس الأمن أن استمرار هذا النزاع من شأنه في الواقع، أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدولي قرر ما إذا كان يقوم بعمل وفقاً للمادة 36 أو يوصي بما يراه ملائماً من شروط حل النزاع.

المادة 38

لمجلس الأمن ـ إذا طلب إليه جميع المتنازعين ذلك ـ أن يقدم إليهم توصياته بقصد حل النزاع حلاً سلمياً، وذلك من دون إخلال بأحكام المواد من 33 إلى 37.

الفصل السابع:
ما يتخذ من الإجراءات في حالات تهديد السلم والإخلال به والأعمال العدوانية

المادة 39

يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو أن ما وقع كان عملاً من أعمال العدوان، ويقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقاً لأحكام المادتين 41 و42 لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه.

المادة 40

منعاً لتفاقم الموقف، لمجلس الأمن، قبل أن يقوم توصياته أو يتخذ التدابير المنصوص عليها في المادة 39، أن يدعو المتنازعين للأخذ بما يراه ضرورياً أو مستحسناً من تدابير مؤقتة، ولا تخل هذه التدابير المؤقتة بحقوق المتنازعين ومطالبهم أو بمركزهم، وعلى مجلس الأمن أن يحسب لعدم أخذ المتنازعين بهذه التدابير المؤقتة حسابه.

المادة 41

لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفاً جزئياً أو كلياً، وقطع العلاقات الدبلوماسية.

المادة 42

إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة 41 لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف به، جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي أو لإعادته إلى نصابه. ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصر والعمليات الأخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لأعضاء الأمم المتحدة.

المادة 43

1. يتعهد جميع أعضاء الأمم المتحدة في سبيل المساهمة في حفظ السلم والأمن الدولي، أن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن بناء على طلبه وطبقاً لاتفاق أو اتفاقات خاصة، ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدولي ومن ذلك حق المرور.

2. يجب أن يحدد ذلك الاتفاق أو تلك الاتفاقات عدد هذه القوات وأنواعها ومدى استعدادها وأماكنها عموماً ونوع التسهيلات والمساعدات التي تقدم.
3. تجرى المفاوضة في الاتفاق أو الاتفاقات المذكورة بأسرع ما يمكن بناءً على طلب مجلس الأمن، وتبرم بين مجلس الأمن وبين أعضاء الأمم المتحدة أو بينه وبين مجموعات من أعضاء الأمم المتحدة، وتصادق عليها الدول الموقعة وفق مقتضيات أوضاعها الدستورية.

المادة 44

إذا قرر مجلس الأمن استخدام القوة، فإنه قبل أن يطلب من عضو غير ممثل فيه تقديم القوات المسلحة وفاءً بالالتزامات المنصوص عليها في المادة 43، ينبغي له أن يدعو هذا العضو إلى أن يشترك إذا شاء في القرارات التي يصدرها فيما يختص باستخدام وحدات من القوات المسلحة لهذا العضو.

المادة 45

رغبة في تمكين الأمم المتحدة من اتخاذ التدابير الحربية العاجلة يكون لدى الأعضاء وحدات جوية أهلية يمكن استخدامها فوراً لأعمال القمع الدولية المشتركة. ويحدد مجلس الأمن قوى هذه الوحدات ومدى استعدادها والخطط لأعمالها المشتركة، وذلك بمساعدة لجنة أركان الحرب وفي الحدود الواردة في الاتفاق أو الاتفاقات الخاصة المشار إليها في المادة 43.

المادة 46

الخطط اللازمة لاستخدام القوة المسلحة يضعها مجلس الأمن بمساعدة لجنة أركان الحرب.

المادة 47

1. تشكل لجنة من أركان الحرب تكون مهمتها أن تسدي المشورة والمعونة إلى مجلس الأمن وتعاونه في جميع المسائل المتصلة بما يلزمه من حاجات حربية لحفظ السلم والأمن الدولي ولاستخدام القوات الموضوعة تحت تصرفه وقيادتها ولتنظيم التسليح ونزع السلاح بالقدر المستطاع.
2. تشكل لجنة أركان الحرب من رؤساء أركان حرب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أو من يقوم مقامهم، وعلى اللجنة أن تدعو أي عضو في الأمم المتحدة من الأعضاء غير الممثلين فيها بصفة دائمة للإشراف في عملها إذا اقتضى حسن قيام اللجنة بمسؤولياتها أن يساهم هذا العضو في عملها.

3. لجنة أركان الحرب مسؤولة تحت إشراف مجلس الأمن عن التوجيه الاستراتيجي لأية قوات مسلحة موضوعة تحت تصرف المجلس. أما المسائل المرتبطة بقيادة هذه القوات فستبحث فيما بعد.

4. للجنة أركان الحرب أن تنشئ لجاناً فرعية إقليمية إذا خوّلها ذلك مجلس الأمن وبعد التشاور مع الوكالات الإقليمية صاحبة الشأن.

المادة 48

1. الأعمال اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن لحفظ السلم والأمن الدولي يقوم بها جميع أعضاء الأمم المتحدة أو بعض هؤلاء الأعضاء وذلك حسبما يقرره المجلس.

2. يقوم أعضاء الأمم المتحدة بتنفيذ القرارات المتقدمة مباشرة وبطريق العمل في الوكالات الدولية المتخصصة التي يكونون أعضاء فيها.

المادة 49

يتضافر أعضاء الأمم المتحدة على تقديم المعونة المتبادلة لتنفيذ التدابير التي قررها مجلس الأمن.

المادة 50

إذا اتخذ مجلس الأمن ضد أية دولة تدابير منع أو قمع فإن لكل دولة أخرى ـ سواء أكانت من أعضاء الأمم المتحدة أم لم تكن ـ تواجه مشاكل اقتصادية خاصة تنشأ عن تنفيذ هذه التدابير، الحق في أن تتذاكر مع مجلس الأمن بصدد حل هذه المشاكل.

المادة 51

ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فورا، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس ـ بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمرة من أحكام هذا الميثاق ـ من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذه من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه.

الفصل الثامـن: التنظيمات الإقليمية

المادة 52

1. ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولي ما يكون العمل الإقليمي صالحاً فيها ومناسباً ما دامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.
2. يبذل أعضاء الأمم المتحدة الداخلون في مثل هذه التنظيمات أو الذين تتألف منهم تلك الوكالات كل جهدهم لتدبير الحل السلمي للمنازعات المحلية عن طريق هذه التنظيمات الإقليمية أو بواسطة هذه الوكالات وذلك قبل عرضها على مجلس الأمن.
3. على مجلس الأمن أن يشجع على الاستكثار من الحل السلمي لهذه المنازعات المحلية بطريق هذه التنظيمات الإقليمية أو بواسطة تلك الوكالات الإقليمية بطلب من الدول التي يعنيها الأمر أو بالإحالة عليها من جانب مجلس الأمن.
4. لا تعطل هذه المادة بحال من الأحوال تطبيق المادتين 34 و 35.

المادة 53

1. يستخدم مجلس الأمن تلك التنظيمات والوكالات الإقليمية في أعمال القمع، كلما رأى ذلك ملائماً ويكون عملها حينئذ تحت مراقبته وإشرافه. أما التنظيمات والوكالات نفسها فإنه لا يجوز بمقتضاها أو على يدها القيام بأي عمل من أعمال القمع بغير إذن المجلس، ويستثنى مما تقدم التدابير التي تتخذ ضد أية دولة من دول الأعداء المعرّفة في الفقرة 2 من هذه المادة مما هو منصوص عليه في المادة 107 أو التدابير التي يكون المقصود بها في التنظيمات الإقليمية منع تجدد سياسة العدوان من جانب دولة من تلك الدول، وذلك إلى أن يحين الوقت الذي قد يعهد فيه إلى الهيئة، بناءً على طلب الحكومات ذات الشأن، بالمسؤولية عن منع كل عدوان آخر من جانب أية دولة من تلك الدول.
2. تنطبق عبارة «الدولة المعادية» المذكورة في الفقرة 1 من هذه المادة على أية دولة كانت في الحرب العالمية الثانية من أعداء أية دولة موقعة على هذا الميثاق.

المادة 54

يجب أن يكون مجلس الأمن على علم تام بما يجري من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولي بمقتضى تنظيمات أو بواسطة وكالات إقليمية أو ما يزمع إجراؤه منها.

الفصل التاسع: التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي

المادة 55

رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سليمة ودية بين الأمم المتحدة مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، تعمل الأمم المتحدة على:

1. تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي.
2. تيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتصل بها، وتعزيز التعاون الدولي في أمور الثقافة والتعليم.
3. أن يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء، ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلاً.

المادة 56

يتعهد جميع الأعضاء بأن يقوموا، منفردين أو مشتركين، بما يجب عليهم من عمل بالتعاون مع الهيئة لإدراك المقاصد المنصوص عليها في المادة 55.

المادة 57

1. الوكالات المختلفة التي تنشأ بمقتضى اتفاق بين الحكومات والتي تضطلع بمقتضى نظمها الأساسية بتبعات دولية واسعة في الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة وما يتصل بذلك من الشؤون بينها وبين الأمم المتحدة وفقا لأحكام المادة 63.
2. تسمى هذه الوكالات التي يوصل بينها وبين الأمم المتحدة فيما يلي من الأحكام بالوكالات المتخصصة.

المادة 58

تقدم الهيئة توصيات بقصد تنسيق سياسات الوكالات المتخصصة ووجوه نشاطها.

المادة 59

تدعو الهيئة عند المناسبة إلى أجراء مفاوضات بين الدول ذات الشأن بقصد إنشاء أية وكالة متخصصة جديدة يتطلبها تحقيق المقاصد المبينة في المادة 55.

المادة 60

مقاصد الهيئة المبينة في هذا الفصل تقع مسؤولية تحقيقها على عاتق الجمعية العامة كما تقع على عاتق المجلس الاقتصادي والاجتماعي تحت إشراف الجمعية العامة، ويكون لهذا المجلس من أجل ذلك السلطات المبينة في الفصل العاشر.

الفصل العاشر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التشكيلة

المادة 61

1. يتألف المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أربعة وخمسين عضواً من الأمم المتحدة تنتخبهم الجمعية العامة.
2. مع مراعاة أحكام الفقرة 3، ينتخب ثمانية عشر عضواً من أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي كل سنة لمدة ثلاث سنوات ويحوز أن يعاد انتخاب العضو الذي انتهت مدته مباشرة.
3. في الانتخاب الأول بعد زيادة عدد أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي من سبعة وعشرين إلى أربعة وخمسين عضواً، يختار سبعة وعشرون عضواً إضافياً علاوة على الأعضاء المنتخبين محل الأعضاء التسعة الذين تنتهي مدة عضويتهم في نهاية هذا العام. وتنتهي عضوية تسعة من هؤلاء الأعضاء السبعة والعشرين الإضافيين بعد انقضاء سنة واحدة، وتنتهي عضوية تسعة أعضاء آخرين بعد انقضاء سنتين، ويجرى ذلك وفقا للنظام الذي تضعه الجمعية العامة.
4. يكون لكل عضو من أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي مندوب واحد.

الوظائف والسلطات

المادة 62

1. للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقوم بدراسات ويضع تقارير عن المسائل الدولية في أمور الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة وما يتصل بها، كما أن له أن يوجه إلى مثل تلك الدراسات وإلى وضع مثل تلك التقارير. وله أن يقدم توصياته في أية

مسألة من تلك المسائل إلى الجمعية العامة وإلى أعضاء الأمم المتحدة وإلى الوكالات المتخصصة ذات الشأن.

2. وله أن يقدم توصيات فيما يختص بإشاعة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومراعاتها.

3. وله أن يعد مشروعات اتفاقات لتعرض على الجمعية العامة عن المسائل التي تدخل في دائرة اختصاصه.

4. وله أن يدعو إلى عقد مؤتمرات دولية لدراسة المسائل التي تدخل في دائرة اختصاصه وفقا للقواعد التي تضعها الأمم المتحدة.

المادة 63

1. للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يضع اتفاقات مع أي وكالة من الوكالات المشار إليها في المادة 57 تحدد الشروط التي على مقتضاها يوصل بينها وبين الأمم المتحدة وتعرض هذه الاتفاقات على الجمعية العامة للموافقة عليها.

2. وله أن ينسق وجوه نشاط الوكالات المتخصصة بطريق التشاور معها وتقديم توصياته إليها وإلى الجمعية العامة وأعضاء الأمم المتحدة.

المادة 64

1. للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يتخذ الخطوات المناسبة للحصول بانتظام على تقارير من الوكالات المتخصصة وله أن يضع مع أعضاء الأمم المتحدة ومع الوكالات المتخصصة ما يلزم من الترتيبات كيما تمده بتقارير عن الخطوات التي اتخذتها لتنفيذ توصياته أو لتنفيذ توصيات الجمعية العامة في شأن المسائل الداخلة في اختصاصه.

2. وله أن يبلغ الجمعية العامة ملاحظاته على هذه التقارير.

المادة 65

للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يمد مجلس الأمن بما يلزم من المعلومات وعليه أن يعاونه متى طلب إليه ذلك.

المادة 66

1. يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تنفيذ توصيات الجمعية العامة بالوظائف التي تدخل في اختصاصه.

2. وله بعد موافقة الجمعية العامة أن يقوم بالخدمات اللازمة لأعضاء الأمم المتحدة أو الوكالات المتخصصة متى طلب إليه ذلك.
3. يقوم المجلس بالوظائف الأخرى المبينة في غير هذا الموضع مع الميثاق وبالوظائف التي قد تعهد بها إليه الجمعية العامة.

التصويت

المادة 67

1. يكون لكل عضو من أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي صوت واحد.
2. تصدر قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بغالبية أعضائه الحاضرين المشتركين في التصويت.

الإجـراءات

المادة 68

ينشئ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجاناً للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ولتعزيز حقوق الإنسان، كما ينشئ غير ذلك من اللجان التي قد يحتاج إليها لتأدية وظائفه.

المادة 69

يدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي أي عضو من الأمم المتحدة للاشتراك في مداولاته عند بحث أية مسألة تعني هذا العضو بوجه خاص، على ألا يكون له حق التصويت.

المادة 70

للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يعمل على إشراك مندوبي الوكالات المتخصصة في مداولاته أو في مداولات اللجان التي ينشئها دون أن يكون لهم حق التصويت، كما أن له أن يعمل على إشراك مندوبيه في مداولات الوكالة المتخصصة.

المادة 71

للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجرى الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية التي تعنى بالمسائل الداخلة في اختصاصه. وهذه الترتيبات قد يجريها المجلس مع هيئات دولية، كما أنه قد يجريها إذا رأى ذلك ملائماً مع هيئات أهلية وبعد التشاور مع عضو الأمم المتحدة ذي الشأن.

المادة 72

1. يضع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لائحة إجراءاته ومنها طريقة اختيار رئيسه.
2. يجتمع المجلس الاقتصادي والاجتماعي كلما دعت الحاجة إلى ذلك وفقا للائحة التي يسنها. ويجب أن تتضمن تلك اللائحة النص على دعوته للاجتماع بناءً على طلب يقدم من غالبية أعضائه.

الفصل الحادي عشر:

تصريح يتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

المادة 73

يقرر أعضاء الأمم المتحدة - الذين يضطلعون في الحال أو في المستقبل بتبعات عن إدارة أقاليم لم تنل شعوبها قسطاً كاملاً من الحكم الذاتي - المبدأ القاضي بأن مصالح أهل هذه الأقاليم لها المقام الأول، ويقبلون أمانة مقدسة في عنقهم، الالتزام بالعمل على تنمية رفاهية أهل هذه الأقاليم إلى أقصى حد مستطاع في نطاق السلم والأمن الدولي الذي رسمه هذا الميثاق. ولهذا الغرض:

1. يكفلون تقدم هذه الشعوب في شؤون السياسة والاقتصاد والاجتماع والتعليم، كما يكفلون معاملتها بإنصاف وحمايتها من ضروب الإساءة - كل ذلك مع مراعاة الاحترام الواجب لثقافة هذه الشعوب.
2. ينمّون الحكم الذاتي، ويقدرون التطلعات السياسية لهذه الشعوب حق قدرها، ويعاونونها على إنماء نظمها السياسية الحرة نمواً مطرداً، وفقاً للظروف الخاصة لكل إقليم وشعوبه، ومراحل تقدمها المختلفة.
3. يوطدون السلم والأمن الدولي.
4. يعززون التدابير الإنسانية البناءة من أجل التنمية والرقي، ويشجعون البحوث، ويتعاونون في ما بينهم عند الاقتضاء مع الهيئات الدولية المتخصصة بهدف التحقيق العملي للأغراض والمقاصد الاجتماعية والاقتصادية والعلمية المفصّلة في هذه المادة تحقيقاً عملياً، لمقتضى ما هو منصوص عليه في هذه المادة، و
5. يحيطون الأمين العام بانتظام علماً بالبيانات الإحصائية وغيرها من البيانات ذات

الطبيعة الفنية المتعلقة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في الأقاليم المناط بهم الإشراف عليها، مع مراعاة القيود التي قد تستدعيها الاعتبارات المتعلقة بالأمن والاعتبارات الدستورية، في ما عدا الأقاليم التي تنطبق عليها أحكام الفصلين الثاني عشر والثالث عشر من هذا الميثاق.

المادة 74

يوافق أعضاء الأمم المتحدة أيضاً على أن سياستهم إزاء الأقاليم التي ينطبق عليها هذا الفصل - كسياستهم في بلادهم نفسها - يجب أن تقوم على مبدأ حسن الجوار، وأن تراعي حق المراعاة مصالح بقية أجزاء العالم ورفاهيتها في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والتجارية.

الفصل الثاني عشر: نظام الوصاية الدولي

المادة 75

تنشئ الأمم المتحدة تحت إشرافها نظاماً دولياً للوصاية، وذلك لإدارة الأقاليم التي قد تخضع لهذا النظام بمقتضى إتفاقات فردية لاحقة وللإشراف عليها، ويطلق على هذه الأقاليم فيما يلي من الأحكام اسم الأقاليم المشمولة بالوصاية.

المادة 76

الأهداف الأساسية لنظام الوصاية طبقاً لمقاصد الأمم المتحدة المبينة في المادة الأولى من هذا الميثاق هي:

1. توطيد السلم والأمن الدولي،
2. تعزيز السياسية والاقتصادية والاجتماعية والرقي التعليمي لشعوب الأقاليم المشمولة تحت الوصاية أو الاستقلال وتطورهم المطرد نحو الحكم الذاتي حسبما يلائم الظروف الخاصة لكل إقليم وشعوبه، ويتفق مع رغبات هذه الشعوب التي تعرب عنها بملء حريتها وطبقاً لما قد ينص عليه في شروط كل اتفاق من اتفاقات الوصاية،
3. التشجيع على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء، والتشجيع على إدراك معنى الاستقلال بين شعوب العالم، و
4. كفالة المساواة في المعاملة في الأمور الاجتماعية والاقتصادية والتجارية لجميع أعضاء

الأمم المتحدة وأهاليها والمساواة بين هؤلاء الأهالي أيضاً فيما يتعلق بإدارة القضاء، وذلك مع عدم الإخلال بتحقيق الأغراض المتقدمة ومع مراعاة أحكام المادة 80.

المادة 77

1. يطبق نظام الوصاية على الأقاليم الداخلة في الفئات الآتية مما قد يوضع تحت حكمها بمقتضى اتفاقات وصاية:

أ - الأقاليم المشمولة الآن بالانتداب،

ب - الأقاليم التي قد تستقطع من دول الأعداء نتيجة للحرب العالمية الثانية، و

ج – الأقاليم التي تضع نفسها الوصاية بمحض اختيارها دول مسؤولة عن إدارتها.

2. أما تعيين أي الأقاليم من الفئات سالفة الذكر بوضعه تحت نظام الوصاية وطبقاً لأي شروط، فذلك من شأن ما يعقد بعد من اتفاقات لاحقة.

المادة 78

لا يطبق نظام الوصاية على الأقاليم التي أصبحت أعضاء في هيئة الأمم المتحدة، إذ العلاقات بين أعضاء هذه الهيئة يجب أن تقوم على احترام مبدأ المساواة في السيادة.

المادة 79

شروط الوصاية لكل إقليم يوضع تحت ذلك النظام، وكل تغيير أو تعديل يطرآن بعد عليها، ذلك كله يتفق عليه برضا الدول التي يعنيها هذا الأمر بالذات ومنها الدولة المنتدبة في حالة الأقاليم المشمولة بانتداب أحد أعضاء الأمم المتحدة. يتم هذا مع مراعاة أحكام المادتين 83 و85 في شأن المصادقة على تلك الشروط وتعديلاتها.

المادة 80

1. فيما عدا ما قد يتفق عليه في اتفاقات الوصاية الفردية التي تبرم وفق أحكام المواد 77 و 79 و 81 وبمقتضاها توضع الأقاليم تحت الوصاية، وإلى أن تعقد مثل هذه الاتفاقات، لا يجوز تأويل نص أي حكم من أحكام هذا الفصل ولا تخريجه تأويلاً أو تخريجاً من شأنه أن يغير بطريقة ما أية حقوق لأية دول أو شعوب، أو يغير شروط الاتفاقات الدولية القائمة التي قد يكون أعضاء الأمم المتحدة أطرافاً فيها.
2. لا يجوز أن تؤول الفقرة الأولى من هذه المادة على أنها تهيئ سبباً لتأخير أو تأجيل المفاوضة في الاتفاقات التي ترمي لوضع الأقاليم المشمولة بالانتداب أو غيرها من الأقاليم في نظام الوصاية أو تأخير أو تأجيل إبرام مثل تلك الاتفاقات طبقا للمادة 77.

المادة 81

يشمل اتفاق الوصاية، في كل حالة، الشروط التي يدار بمقتضاها الإقليم المشمول بالوصاية، ويعين السلطة التي تباشر إدارة ذلك الإقليم، ويجوز أن تكون هذه السلطة التي يطلق عليها في ما يلي من الأحكام «السلطة القائمة بالإدارة» دولة أو أكثر أو هيئة الأمم المتحدة ذاتها.

المادة 82

يجوز أن يحدد في أي اتفاق من اتفاقات الوصاية موقع استراتيجي قد يشمل الإقليم الذي ينطبق عليه نظام الوصاية بعضه أو كله، وذلك دون الإخلال بأي اتفاق أو اتفاقات خاصة معقودة طبقا لنص المادة 43.

المادة 83

1. يباشر مجلس الأمن جميع وظائف الأمم المتحدة المتعلقة بالمواقع الاستراتيجية، ويدخل في ذلك الموافقة على شروط اتفاقات الوصاية وتغييرها أو تعديلها.
2. تراعى جميع الأهداف الأساسية المبينة في المادة 76 بالنسبة لشعب كل موقع استراتيجي.
3. يستعين مجلس الأمن بمجلس الوصاية - مع مراعاة أحكام اتفاقيات الوصاية ودون إخلال بالاعتبارات المتصلة بالأمن - في مباشرة ما كان من وظائف الأمم المتحدة في نظام الوصاية خاصاً بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية للمواقع الاستراتيجية.

المادة 84

يكون من واجب السلطة القائمة بالإدارة أن تكفل قيام الإقليم المشمول بالوصاية بنصيبه في حفظ السلم والأمن الدولي. وتحقيقا لهذه الغاية يجوز للسلطة القائمة بالإدارة أن تستخدم قوات متطوعة وتسهيلات ومساعدات من الإقليم المشمول بالوصاية للقيام بالالتزامات التي تعهدت بها تلك السلطة لمجلس الأمن في هذا الشأن، وللقيام أيضاً بالدفاع وبإقرار حكم القانون والنظام داخل الإقليم المشمول بالوصاية.

المادة 85

1. تباشر الجمعية العامة وظائف الأمم المتحدة فيما يختص باتفاقات الوصاية على كل المساحات التي لم ينص على أنها مساحات استراتيجية ويدخل في ذلك إقرار شروط اتفاقات الوصاية وتغييرها أو تعديلها.
2. يساعد مجلس الوصاية الجمعية العامة في القيام بهذه الوظائف عاملاً تحت إشرافها.

الفصل الثالث عشر: مجلس الوصاية

التشكيلة

المادة 86

1. يتألف مجلس الوصاية من أعضاء الأمم المتحدة الآتي بيانهم:

1) الأعضاء الذين يتولون إدارة أقاليم مشمولة بالوصاية،

2) الأعضاء المذكورون بالاسم في المادة 23 الذين لا يتولون إدارة أقاليم مشمولة بالوصاية، و

ج) العدد الذي يلزم من الأعضاء الآخرين لكفالة أن يكون جملة أعضاء مجلس الوصاية فريقين متساويين، أحدهما الأعضاء الذين يقومون بإدارة الأقاليم المشمولة بالوصاية، والآخر الأعضاء الذين خلوا من تلك الإدارة. وتنتخب الجمعية العامة هؤلاء الأعضاء لمدة ثلاث سنوات.

2. يعين كل عضو من أعضاء مجلس الوصاية من يراه أهلاً بوجه خاص لتمثيله في هذا المجلس.

الوظائف والسلطات

المادة 87

لكل من الجمعية العامة و، تحت سلطاتها، مجلس الوصاية، في ممارسة تنفيذ وظائفهما:

1. أن ينظر في التقارير التي ترفعها السلطة القائمة بالإدارة.
2. أن يقبل العرائض ويفحصها بالتشاور مع السلطة القائمة بالإدارة.
3. يقدم زيارات متقطعة للأقاليم المشمولة بالوصاية في أوقات متفق عليها مع السلطة القائمة بالإدارة، و
4. أن يتخذ هذه التدابير وغيرها، وفقا للشروط المبينة في اتفاقات الوصاية.

المادة 88

يضع مجلس الوصاية طائفة من الأسئلة، استفتاء، عن تقدم سكان كل إقليم مشمول بالوصاية في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية. وتقدم السلطة القائمة بالإدارة في كل إقليم مشمول بالوصاية داخل اختصاص الجمعية العامة تقريراً سنوياً للجمعية العامة موضوعاً على أساس هذه الأسئلة.

التصويت

المادة 89

1. يكون لكل عضو في مجلس الوصاية صوت واحد.

2. تصدر قرارات مجلس الوصاية بغالبية الأعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت.

الإجـراءات

المادة 90

1. يضع مجلس الوصاية لائحة إجراءاته ومنها طريقة اختيار رئيسه.

2. يجتمع مجلس الوصاية كلما دعت الحاجة لذلك وفقاً للائحة التي يسنّها. ويجب أن تتضمن تلك اللائحة النص على دعوته للاجتماع بناءً على طلب يقدم من غالبية أعضائه.

المادة 91

يستعين مجلس الوصاية، كلما كان ذلك مناسباً، بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي وبالوكالات المتخصصة في كل ما يختص به كل منها من شؤون.

الفصل الرابع عشر: محكمة العدل الدولية

المادة 92

محكمة العدل الدولية هي الأداة القضائية الرئيسة «للأمم المتحدة»، وتقوم بعملها وفق نظامها الأساسي الملحق بهذا الميثاق وهو مبني على النظام الأساسي للمحكمة الدائمة للعدل الدولي وجزء لا يتجزأ من الميثاق.

المادة 93

1. يعتبر جميع أعضاء الأمم المتحدة بحكم عضويتهم أطرافاً في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

2. يجوز لدولة ليست من الأمم المتحدة أن تنضم إلى النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية بشروط تحددها الجمعية العامة لكل حالة بناء على توصية مجلس الأمن.

المادة 94

1. يتعهد كل عضو من أعضاء الأمم المتحدة أن ينزل على حكم محكمة العدل الدولية في أية قضية يكون طرفاً فيها.
2. إذا امتنع أحد المتقاضين في قضية ما عن القيام بما يفرضه عليه حكم تصدره المحكمة، فللطرف الآخر أن يلجأ إلى مجلس الأمن، ولهذا المجلس، إذا رأى ضرورة لذلك أن يقدم توصياته أو يصدر قراراً بالتدابير التي يجب اتخاذها لتنفيذ هذا الحكم.

المادة 95

ليس في هذا الميثاق ما يمنع أعضاء الأمم المتحدة من أن يعهدوا بحل ما ينشأ بينهم من خلاف إلى محاكم أخرى بمقتضى اتفاقات قائمة من قبل أو يمكن أن تعقد بينهم في المستقبل.

المادة 96

1. لأي من الجمعية العامة أو مجلس الأمن أن يطلب إلى محكمة العدل الدولية إفتاءه في أية مسألة قانونية.
2. ولسائر فروع الهيئة والوكالات المتخصصة المرتبطة بها، ممن يجوز أن تأذن لها الجمعية العامة بذلك في أي وقت، أن تطلب أيضاً من المحكمة إفتاءها فيما يعرض لها من المسائل القانونية الداخلة في نطاق أعمالها.

الفصل الخامس عشر: الأمـانة العامة

المادة 97

يكون للهيئة أمانة تشمل أميناً عاماً ومن تحتاجهم الهيئة من الموظفين. وتعين الجمعية العامة الأمين العام بناءً على توصية مجلس الأمن. والأمين العام هو الموظف الإداري الأكبر في الهيئة.

المادة 98

يتولى الأمين العام أعماله بصفته هذه في كل اجتماعات الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الوصاية، ويقوم بالوظائف الأخرى التي توكلها إليه هذه الفروع. ويعد الأمين العام تقريراً سنوياً للجمعية العامة بأعمال الهيئة.

المادة 99

للأمين العام أن ينبّه مجلس الأمن إلى أية مسألة يرى أنها قد تهدد حفظ السلم والأمن الدوليين.

المادة 100

1. ليس للأمين العام ولا للموظفين أن يطلبوا أو أن يتلقوا في تأدية واجبهم تعليمات من أية حكومة أو من أية سلطة خارجة عن الهيئة. وعليهم أن يمتنعوا عن القيام بأي عمل قد يسيء إلى مراكزهم بوصفهم موظفين دوليين مسؤولين أمام الهيئة وحدها.
2. يتعهد كل عضو في الأمم المتحدة باحترام الصفة الدولية البحتة لمسؤوليات الأمين العام والموظفين وبألا يسعى إلى التأثير فيهم عند اضطلاعهم بمسؤولياتهم.

المادة 101

1. يعين الأمين العام موظفي الأمانة طبقا للوائح التي تضعها الجمعية العامة.
2. يعين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولمجلس الوصاية ما يكفيهما من الموظفين على وجه دائم ويعين لغيرهما من فروع الأمم المتحدة الأخرى ما هي بحاجة إليه منهم. وتعتبر جملة هؤلاء الموظفين جزءاً من الأمانة.
3. ينبغي في استخدام الموظفين وفي تحديد شروط خدمتهم أن يراعى في المكان الأول ضرورة الحصول على أعلى مستوى من المقدرة والكفاءة والنزاهة. كما أن من المهم أن يراعى في اختيارهم أكبر ما يستطاع من قواعد التوزيع الجغرافي.

الفصل السادس عشر: أحكام متنوعة

المادة 102

1. كل معاهدة وكل اتفاق دولي يعقده أي عضو من أعضاء الأمم المتحدة بعد العمل بهذا الاتفاق، يجب أن يسجل بأسرع ما يمكن في أمانة الهيئة وأن تقوم بنشره.
2. ليس لأي طرف في معاهدة أو اتفاق دولي لم يسجل وفقاً للفقرة الأولى من هذه المادة أن يتمسك بتلك المعاهدة أو ذلك الاتفاق أمام أي فرع من فروع الأمم المتحدة.

المادة 103

إذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة وفقاً لأحكام هذا الميثاق مع أي التزام دولي آخر يرتبطون به فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق.

المادة 104

تتمتع الهيئة في بلاد كل عضو من أعضائها بالأهلية القانونية التي يتطلبها قيامها بأعباء وظائفها وتحقيق مقاصدها.

المادة 105

1. تتمتع الهيئة في أرض كل عضو من أعضائها بالمزايا والإعفاءات التي يتطلبها تحقيق مقاصدها.
2. وكذلك يتمتع المندوبون عن أعضاء الأمم المتحدة وموظفو هذه الهيئة بالمزايا والإعفاءات التي يتطلبها استقلالهم في القيام بمهمات وظائفهم المتصلة بالهيئة.
3. للجمعية العامة أن تقدم التوصيات بقصد تحديد التفاصيل الخاصة بتطبيق الفقرتين 1 و 2 من هذه المادة، ولها أن تقترح على أعضاء الهيئة عقد اتفاقات لهذا الغرض.

الفصل السابع عشر: تدابير حفظ الأمن في فترة الانتقال

المادة 106

إلى أن تصير الاتفاقات الخاصة المشار إليها في المادة الثالثة والأربعين معمولاً بها على الوجه الذي يرى معه مجلس الأمن أنه أصبح يستطيع البدء في تحمل مسؤولياته وفقاً للمادة 42، تتشاور الدول التي اشتركت في تصريح الدول الأربع الموقع في موسكو في 30 أكتوبر سنة 1943 هي وفرنسا وفقاً لأحكام الفقرة 5 من ذلك التصريح، كما تتشاور الدول الخمس مع أعضاء الأمم المتحدة الآخرين، كلما اقتضت الحال، للقيام إنابة عن الهيئة بالأعمال المشتركة التي قد تلزم لحفظ السلم والأمن الدولي.

المادة 107

ليس في هذا الميثاق ما يبطل أو يمنع أي عمل إزاء دولة كانت في أثناء الحرب العالمية الثانية معادية لإحدى الدول الموقعة على هذا الميثاق إذا كان هذا العمل قد اتخذ أو رخص به نتيجة لتلك الحرب من قبل الحكومات المسؤولة عن القيام بهذا العمل.

الفصل الثامن عشر: تعديلات

المادة 108

التعديلات التي تدخل على هذا الميثاق تسري على جميع أعضاء الأمم المتحدة عند اعتمادها بتصويت ثلثي أعضاءالجمعية العامة وصادق عليها ثلثا أعضاء الأمم المتحدة ومن بينهم جميع أعضاء مجلس الأمن الدائمين، وفقا للأوضاع الدستورية في كل دولة، بما في ذلك جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

المادة 109

1. يجوز عقد مؤتمر عام من أعضاء الأمم المتحدة لإعادة النظر في هذا الميثاق في الزمان والمكان اللذين تحددهما الجمعية العامة بغالبية ثلثي أعضائها وبموافقة أي تسعة من أعضاء مجلس الأمن, ويكون لكل عضو في الأمم المتحدة صوت واحد في المؤتمر.
2. أي تغيير في هذا الميثاق أوصى به المؤتمر بغالبية ثلثي أعضائه يسري إذا صادق عليه ثلثا أعضاء الأمم المتحدة ومن بينهم الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن وفقا لأوضاعهم الدستورية.
3. إذا لم يعقد هذا المؤتمر قبل الدورة السنوية العاشرة للجمعية العامة، بعد العمل بهذا الميثاق، وجب أن يدرج بجدول أعمال ذلك الدور العاشر اقتراح بالدعوة إلى عقده، وهذا المؤتمر يعقد إذا قرر ذلك غالبية أعضاء الجمعية العامة وأي سبعة من أعضاء مجلس الأمن.

الفصل التاسع عشر: التصديق والتوقيع

المادة 110

1. تصادق على هذا الميثاق الدول الموقعة عليه كل منها حسب أوضاعه الدستورية.
2. تودع التصديقات لدى حكومة الولايات المتحدة الأميركية التي تخطر الدول الموقعة عليه بكل إيداع يحصل، كما تخطر الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة بعد تعيينه.
3. يصبح هذا الميثاق معمولاً به متى أودعت تصديقاتها جمهورية الصين وفرنسا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأميركية وغالبية الدول الأخرى الموقعة عليه وتعد حكومة الولايات المتحدة الأميركية بروتوكولاً خاصاً بالتصديقات المودعة وتبلغ صوراً منها لكل

الدول الموقعة على الميثاق.

4. الدول الموقعة على هذا الميثاق التي تصادق عليه بعد العمل به، تعتبر من الأعضاء الأصليين في الأمم المتحدة من تاريخ إيداعها لتصديقاتها.

المادة 111

هذا الميثاق الذي صيغ بلغات خمس هي الصينية والفرنسية والروسية والإنجليزية والأسبانية، وهي لغاته الرسمية على وجه سواء، يظل مودعاً في محفوظات حكومة الولايات المتحدة الأميركية، وتبلغ هذه الحكومة حكومات الدول الأخرى الموقعة عليه صوراً معتمدة منه.

وإيماناً بما تقدم، فقد وقع مندوبو حكومات الأمم المتحدة على هذا الميثاق. صدر بمدينة سان فرانسيسكو في اليوم السادس والعشرين من شهر يونيو، سنة ألف وتسعمائة وخمسة وأربعين، 1945.

الملحق الثالث

بروفيسور دكتور (متعدد)

كامل إدريس ـ السيرة الذاتية

رئيس المحكمة الدولية للتحكيم والوساطة

المدير العام السابق

المنظمة الدولية للملكية الفكرية (وايبو) إحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة

الأمين العام السابق

الإتحاد العالمي لحماية الأنواع الجديدة من النباتات

عضو سابق

لجنة الأمم المتحدة للقانون الدولي

رئيـس سابق

محكمة التحكيم والوساطة الدولية

عضو

المحكمة الدائمة للتحكيم، لاهاي

بروفيسور في القانون

التميز الأكاديمي

- بكالريوس الآداب، جامعة القاهرة (مرتبة الشرف من الدرجة الأولى)
- ليسانس الحقوق (القانون)، جامعة الخرطوم (مرتبة الشرف)
- دبلوم، الإدارة العامة (شعبة الإدارة)، معهد الإدارة العامة، الخرطوم
- ماجستير في الشؤون الدولية، جامعة أوهايو، الولايات المتحدة (متوسط الدرجة الأولى)
- درجة الدكتوراه في القانون الدولي، معهد الخريجين للدراسات الدولية، جامعة جنيف (امتياز)
- أطروحة لنيل الدكتوراه: «دراسة حالة حول معاهدة تأسيس منطقة تجارة تفاضلية لدول شرق إفريقيا وجنوبها»

الاهتمامات الأكاديمية

شهـادات

• الاقتصادات الدولية، خريج معهد الخريجين للدراسات الدولية (جنيف)

• التاريخ الدولي والعلوم السياسية، معهد الخريجين للدراسات الدولية (جنيف)

• القانون الدولي للتنمية، معهد الخريجين للدراسات الدولية (جنيف)

• قانون الممرات المائية الدولية، معهد الخريجين للدراسات الدولية (جنيف)

• القانون الدولي للتمويل والأنظمة البنكية، معهد الخريجين للدراسات الدولية (جنيف)

اللغـات

• العربية

•• الإنجليزية

• الفرنسية

• الإسبانية (إلمام جيد بها)

التدريس

• محاضر في الفلسفة وفقه التشريع، جامعة القاهرة (1976 ـ 1977)

• محاضر في فقه التشريع، جامعة أوهايو، الولايات المتحدة (1978)

• ممتحن خارجي في القانون الدولي، كلية القانون، جامعة الخرطوم ((1984

• محاضر في قانون الملكية الفكرية، كلية القانون، جامعة الخرطوم (1986)

• محاضر في العديد من المؤتمرات وورش العمل والندوات العالمية والإقليمية

• عضو، الاتحاد الدولي لترقية التدريس والبحوث في قانون الملكية الفكرية

أوسمة وجوائز

• ميدالية الدولة الذهبية للعلماء والباحثين، قُدمت من رئيس جمهورية السودان (1983)

• الميدالية الذهبية للعلماء والباحثين، من رئيس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا في مصر (1985)

- وسام الأسد القائد الوطني، من السنغال (1998)
- ميدالية مسرح البولشوي، من مدير مسرح البولشوي، روسيا الاتحادية (1999)
- الميدالية الشرفية، من رئيس معهد الدولة للعلاقات الدولية في موسكو، روسيا الاتحادية (1999)
- الميدالية الشرفية لدول مجلس التعاون الخليجي، المملكة العربية السعودية (1999)
- اللوحة الذهبية لمدينة بانسكا بيستريكا، من عمدة بانسكا بيستريكا، سلوفاكيا (1999)
- الميدالية الذهبية لجامعة ماتيج بيل، من رئيس جامعة بانسكا بيستريكا، سلوفاكيا (1999)
- ميدالية اليوبيل الفضي لمنظمة براءة الاختراع الأوروآسيوية، من السيد فيكتور بيلينيكوف، رئيس مكتب براءة الاختراع الأوروآسيوية، الاتحاد الروسي (2000)
- جائزة الجدارة المتميزة، من المجلس الأعلى المصري للعلوم والتكنولوجيا، مصر (2000)
- لوحة تذكارية من اتحاد المخترعين السوري، جمهورية سوريا العربية (2000)
- الصليب الكبير لإنفانتي دي إنريك، البرتغال (2001)
- ميدالية من مجلس الشعب المصري، مصر (2001)
- ميدالية من المحكمة الدستورية في رومانيا (2001)
- ميدالية من البرلمان الروماني، رومانيا (2001)
- ميدالية دولوريس ديل ريو الذهبية للاستحقاق الدولي لصالح حقوق المترجمين الفوريين من الاتحاد الوطني للمترجمين، المكسيك (2001)
- الميدالية الذهبية من وكالة الدولة لحماية الممتلكات الصناعية، جمهورية مولدوفا (2001)
- وسام القائد دي لوردي دو ميريت الوطني، ساحل العاج (2002)
- ميدالية ماريا سكلودوسكا-كوري من اتحاد المخترعين والعقلانيين، بولندا (2002)
- وسام النيلين من الدرجة الأولى، من رئيس جمهورية السودان، السودان (2002)
- مكتبة كامل إدريس، جامعة جوبا، السودان (2002)
- قاعة مؤتمرات كامل إدريس، محكمة الملكية الفكرية، الجهاز القضائي، السودان (2002)
- ميدالية دانك (ميدالية المجد)، من رئيس جمهورية غيرغيستان، غيرغيستان (2003)
- جائزة من جامعة الاقتصاد الوطني والعالمي، بلغاريا (2003)

- «جائزة فينيسيا للملكية الفكرية»، من عمدة فينيسيا (2004)
- ميدالية عُمان، من صاحب السمو الملكي فهد بن أحمد السعيد، نائب رئيس الوزراء لمجلس الوزراء، عمان (2004)
- وسام نسر الآزتيك، من السفير لويس الفونسو دي ألبا (الممثل الدائم للمكسيك للمنظمات الدولية في جنيف) إنابة عن رئيس المكسيك فيسنت فوكس (2005)
- مبنى كامل إدريس، مركز تدريب إقليمي، منظمة الملكية الفكرية الإقليمية الإفريقية، هراري، زيمبابوي (2006)
- ميدالية لإحياء الذكرى الستين للأمم المتحدة، بلغاريا (2006)
- منح ميدالية لإحياء الذكرى الستين لاستقلال الأردن، الأردن (2006)
- جائزة القيادة المتميزة، من اتحاد الناشرين العالمي واتحاد الناشرين العرب، مصر (2007)
- ميدالية بمناسبة احتفال الفجيرة العالمي للمونودراما، الفجيرة، دولة الإمارات العربية المتحدة (2007)
- ميدالية بمناسبة يوم الملكية الفكرية، من المعهد الإقليمي للملكية الفكرية التابع لكلية الحقوق بجامعة حلوان، مصر (2008)
- الميدالية المتميزة للإبداع الثقافي، السودان (2008)
- وسام نادي الأسرة، السودان (2008)
- ميدالية منظمة الملكية الفكرية العالمية، جنيف، سويسرا (2008)
- الميدالية المتميزة للمركز السوداني للملكية الفكرية، الخرطوم، السودان (2009)
- ميدالية شركة سكر كنانة، الخرطوم، السودان (2009)
- وسام الوفاء والتقدير من محطة امدرمان للإذاعة القومية، السودان (2010)
- (وشاح) الثورة السورية (2013)
- (وشاح) مركز راشد دياب الثقافي، الخرطوم، السودان (2013)
- ميدالية التميز من الإتحاد العالمي للمحامين المسلمين (2014)

درجات فخرية

- 1999 أستاذ فخري في القانون، جامعة بكين، الصين

- 1999 دكتوراه فخرية، مجلس الدكاترة لجامعة دولة مولدوفا، جمهورية مولدوفا
- 1999 دكتوراه فخرية، مركز فرانكلين بيرس للقانون (كونكورد، نيوهامبشير)، الولايات المتحدة الأميركية
- 1999 دكتوراه فخرية، جامعة فودان (شنغهاي)، الصين
- 2000 دكتوراه فخرية، جامعة الاقتصاد الوطني والعالمي (صوفيا)، بلغاريا
- 2001 دكتوراه فخرية، جامعة بوخارست، رومانيا
- 2001 دكتوراه فخرية، جامعة هانام (ديجيون)، جمهورية كوريا
- 2001 دكتوراه فخرية، جامعة منغوليا للعلوم والتكنولوجيا (يولانباتار)، منغوليا
- 2001 دكتوراه فخرية، جامعة ماتيج بيل (بانسكا بيستريكا)، سلوفاكيا
- 2002 دكتوراه فخرية، جامعة أوكرانيا الوطنية للتقنية «معهد كييف للعلوم التطبيقية» (كييف)، أوكرانيا
- 2003 دكتوراه فخرية، جامعة الإمام المهدي (ولاية النيل الأبيض)، السودان
- 2005 درجة الدكتوراه في الآداب (دكتوراه فخرية)، جامعة أنديرا غاندي الوطنية المفتوحة، الهند
- 2005 دكتوراه فخرية، أكاديمية لاتفيا للعلوم، لاتفيا
- 2006 دكتوراه فخرية، جامعة آذربيجان، آذربيجان
- 2007 دكتوراه فخرية، جامعة الجزيرة، السودان
- 2007 دكتوراه في القانون الدولي وأستاذ فخري، جامعة دولة بيلاروسيا، بيلاروسيا
- 2007 دكتوراه فخرية، جامعة الخرطوم، السودان
- 2007 دكتوراه فخرية، الجامعة السيريللية والميثودية (سكوبجي)، جمهورية ماسيدونيا من يوغسلافيا السابقة
- 2008 دكتوراه فخرية، جامعة دولة قيرغيز للإنشاءات والنقل والمعمار (بيشكيك)، قيرغيزستان
- 2008 شهادة تقدير وعرفان، الجامعة الأهلية، الخرطوم، السودان

الخبــرة مهنيــاً

- صحافي غير متفرغ، مع صحيفتي «الأيام» «الصحافة» السودانيتين (1971 ـ 1979)
- محاضر، جامعة القاهرة (1976)

- مساعد مدير، الإدارة العربية، وزارة الخارجية، الخرطوم (1977)
- مساعد مدير، إدارة البحوث، وزارة الخارجية، الخرطوم (يناير ـ يونيو 1978)
- نائب المدير، الإدارة القانونية، وزارة الخارجية، الخرطوم (يوليو ـ ديسمبر 1978)
- عضو بعثة السودان الدائمة لمكتب الأمم المتحدة، جنيف (1979 ـ 1982)
- نائب القنصل السوداني في سويسرا (1979-1982)
- المستشار القانوني لبعثة السودان الدائمة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف (1979 ـ 1982)
- مسؤول قيادي للبرمجة، مكتب التعاون التنموي والعلاقات الخارجية لإفريقيا، المنظمة الدولية للملكية الفكرية (1982 ـ 1985)
- مدير، مكتب التعاون التنموي والعلاقات الخارجية للدول العربية ووسط وشرق أوروبا، المنظمة الدولية للملكية الفكرية (1985-1994)
- سفير، بوزارة الخارجية، السودان (الوضع الحالي على المستوى القومي)
- نائب المدير العام للمنظمة الدولية للملكية الفكرية (1994 ـ 1997)
- المدير العام للمنظمة الدولية للملكية الفكرية، منذ 1997
- الأمين العام للاتحاد العالمي لحماية الأصناف النباتية، منذ 1997

خاص

- عضو، المجلس الأكاديمي، جامعة الخرطوم (السودان، أبريل 2007)
- عضو، مجلس الأمناء، جامعة وادي النيل (مصر، يونيو 2000)
- عضو، لجنة الأمم المتحدة للقانون الدولي (2000 ـ 2001)
- عضو، المجلس الاستشاري للملكية الفكرية، مركز فرانكلين بيرس للقانون (كونكورد، نيوهامبشير، 1999)
- عضو، لجنة الأمم المتحدة للقانون الدولي (1992 ـ 1996)
- نائب الرئيس، لجنة الأمم المتحدة للقانون الدولي، في جلسة انعقادها الخامسة والأربعين (1993)
- ممثل لجنة الأمم المتحدة للقانون الدولي، لدى اللجنة الآسيوية ـ الإفريقية الاستشارية القانونية للدورة 35 (مانيلا، مارس 1996)
- عضو، المجموعة العاملة للجنة الأمم المتحدة للقانون الدولي لصوغ النظام الأساسي لمحكمة

الجنايات الدولية.

- عضو، لجنة الصياغة التابعة للجنة الأمم المتحدة للقانون الدولي
- خبير قانوني في عدد من اللجان الوزارية بين السودان ودول أخرى
- عضو لجنة الخبراء القانونيين لمنظمة الاتحاد الإفريقي، التي أعدت العديد من المعاهدات الإقليمية
- مستشار قانوني في المجالس الوزارية ومؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الإفريقية (الخرطوم يوليو 1978) (مونروفيا يوليو 1979)
- مشارك في عديد الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التابعة لمنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، والمنظمة الدولية للملكية الفكرية، والصليب الأحمر، واللجنة التنفيذية للمندوب السامي للاجئين
- عضو اللجان الخاصة التي تأسست لجمع الأموال لإعانة اللاجئين في إفريقيا
- مقرر اللجنة الثالثة (البحث العلمي البحري) التابعة لملخص الجلسة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار (جنيف، 1980)
- رئيس وفد السودان للمؤتمر التمهيدي لمنظمة الوحدة الإفريقية لصوغ القواعد السلوكية الخاصة بنقل التكنولوجيا (أديس أبابا، مارس 1981)
- المتحدث الرسمي بإسم المجموعة الإفريقية ومجموعة الـ77 في كل الموضوعات المتعلقة بنقل التكنولوجيا والطاقة والممارسات التجارية المحظورة والتعاون التقني في أوساط الدول النامية في الجلستين الثانية والعشرين والثالثة والعشرين في مجلس التجارة والتعاون (جنيف، فبراير وسبتمبر 1981)
- رئيس وفد السودان والمتحدث الرسمي بإسم المجموعة الإفريقية ومنسق المجموعة الـ77 في الجلسة الرابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للقواعد السلوكية المتعلقة بنقل التكنولوجيا (جنيف، مارس- أبريل 1981)
- المتحدث الرسمي بإسم مجموعة الـ77 بمقتضى الفصل التاسع (القانون الملزم التطبيق وتسوية النزاعات) في مؤتمر الأمم المتحدة حول قواعد السلوك العالمية في نقل التكنولوجيا (جنيف، مارس ـ أبريل 1981)
- رئيس وفد السودان ورئيس ورشة العمل الخاصة بالسياسات القانونية إزاء نقل التكنولوجيا (الكويت، سبتمبر 1981)

- رئيس المجموعة الإفريقية ومجموعة الـ77 في الجلسة الأولى للمجموعة الدولية للحكومات للخبراء عن الممارسات التجارية المحظورة (جنيف، نوفمبر 1981)
- رئيس مجموعة الـ15 الدائمة حول نقل التكنولوجيا وتطويرها، المنبثقة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (جنيف، 1980 ـ 1983)
- المتحدث الرسمي بإسم المجموعة الإفريقية ومجموعة الـ77 في الاجتماع الخاص بالشؤون الاقتصادية والتجارية والتنموية لنظام الملكية الصناعية (جنيف، فبراير 1982)
- منسق المجموعة الإفريقية ومجموعة الـ77 في الجلسات الأولى والثانية والثالثة للجنة التمهيدية لتطبيق قواعد السلوك العالمية في نقل التكنولوجيا (جنيف، مارس، مايو، سبتمبر-أكتوبر 1982)
- منسق المجموعة الإفريقية ومجموعة الـ77 في اجتماع خبراء الحكومات عن نقل وتطبيق وتنمية التكنولوجيا في البضائع الأساسية وقطاعات الآليات الصناعية (جنيف، يوليو 1982)
- المنسق والمتحدث الرسمي بإسم المجموعة الإفريقية ومجموعة الـ77 في مجموعة الحكومات الدولية للخبراء عن جدوى قياس سريان المورد البشري على نقل التكنولوجيا عكسياً (هجرة الأدمغة) (جنيف، أغسطس ـ سبتمبر 1982)
- منسق الدول النامية في صوغ القرار الخاص بتفويض مكتب المندوب السامي للاجئين، خلال الجلسة الثالثة والثلاثين للجنة التنفيذية لمكتب المندوب السامي للاجئين (جنيف، أكتوبر 1982)
- المنسق والمتحدث الرسمي بإسم المجموعة الإفريقية ومجموعة الـ77 في اجتماع خبراء الحكومات عن نقل وتطبيق وتنمية التكنولوجيا في قطاع الطاقة (جنيف، أكتوبر ـ نوفمبر 1982)
- المنسق والمتحدث الرسمي بإسم المجموعة الإفريقية ومجموعة ال77 في الدورة الرابعة للجنة نقل التكنولوجيا (جنيف، نوفمبر ـ ديسمبر 1982)
- عضو، مجلس الرعاة، مصدر إدارة الملكية الفكرية (نسخة على الإنترنت للملكية الفكرية/ كتيب إدارة الاختراع)، 2007
- مساعد الرئيس، لجنة العلاقات الخارجية، وزارة الثقافة (السودان 2011)

- رئيس، مؤسسة السودان للدفاع عن الشعب السوري (2012 ـ 2013)
- نائب رئيس، مؤسسة السودان للدفاع عن الحقوق والحريات (2012 ـ 2013)
- عضو، مؤسسة السودان للمصالحة والتعايش الديني (2012 ـ 2013)
- عضو في لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة (1992 ـ 1996) و(2000 ـ 2001)
- عضو ورئيس للعديد من لجان الخبراء القانونيين التي تم إنشاؤها من منظمة الاتحاد الإفريقي
- أستاذ القانون الدولي العام، جامعة الخرطوم، السودان
- عضو اتحاد القانونيين السودانيين (الخرطوم)
- عضو اتحاد فقهاء القانون الأفارقة (داكار وباريس)
- رئيس مناوب، مجلس العلاقات الخارجية، وزارة الثقافة، السودان
- محام وموثق عقود مسجل في جمهورية السودان
- نائب الرئيس، منظمة السودان لحماية الحقوق الأساسية والحريات
- عضو، لجنة السودان العليا للإصلاح القضائي

مشروعات ومستندات

- قمت بتشكيل ومناقشة، إنابة عن المنظمة الدولية للملكية الفكرية، مشروعات متعددة ذات صلة بالتعاون التنموي في مجال الملكية الفكرية.
- نظمت، إنابة عن المنظمة الدولية للملكية الفكرية، سمنارات متنوعة وورش عمل فضلاً عن إلقاء العديد من المحاضرات
- أعددت مستندات مختلفة عن الجوانب التنموية للملكية الفكرية
- أشرفت على مراقبة وإدارة الجوانب الإدارية والمادية لمشروعات تم تنفيذها على نطاق العالم.

مؤتمرات وسيمنارات ودورات دراسية وندوات

- مثلت السودان في العديد من المؤتمرات العالمية والإقليمية، مشاركاً في سمنارات عدة وندوات ومجموعات نقاش، وحاضرت طلاباً خريجين حول مختلف التخصصات الأكاديمية العالمية
- مثلت المنظمة الدولية للملكية الفكرية في اجتماعات وسمنارات وندوات عالمية مختلفة
- مثلت المنظمة الدولية للملكية الفكرية في العديد من برامج السياسة والعمليات التابعة

لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية

• أنجزت جولة دراسية في معهد ماكس بلانك (ميونيخ) في مجال تدريس قانون الملكية الفكرية (1986)

منشــورات

• الحوار الأوروبي ـ العربي، يونيو 1977

• مسؤولية الدولة في القانون الدولي، سبتمبر 1977

• نظرية العمل الإنساني، سبتمبر 1977

• فلسفة «الحديث» و«السنة» في الشريعة الإسلامية، يناير 1978

• عقيدة الاختصاص القضائي في القانون الدولي، ديسمبر 1978

• حادثة السفارة الأميركية في طهران، مارس 1979

• النظام القانوني لنهر النيل، ديسمبر 1980

• موضوعات متعلقة بنقل التكنولوجيا في السودان وتطويرها، مايو 1981

• الصين والقوى في القرن التاسع عشر، مايو 1981

• الأبعاد القانونية للتعاون الاقتصادي في محيط الدول النامية، يونيو 1981

• الصندوق المشترك للسلع، يونيو 1981

• الجوانب العامة لنقل التكنولوجيا على المستويين الإقليمي والعالمي، نوفمبر 1981

• اتفاقيات التجارة التفاضلية بين الدول النامية، فبراير 1982

• علاقات التأمين بين الشمال والجنوب: التبادل غير المتساوي، ديسمبر 1984

• قانون الاستخدامات غير الملاحية في المسارات المائية الدولية، مواد مسودة لجنة القانون الدولي: نظرة عامة، نوفمبر 1995

• نظرية الأصل والهدف في سايكولوجية الطفل، يناير 1996

• نحو أمم متحدة أفضل نحو الألفية الجديدة، يناير 2000

• الملكية الفكرية – أداة فاعلة من أجل النمو الاقتصادي، 2003

• السودان، العام 2020: دروس ورؤى، 2004

- الملكية الفكرية ـ الأمم المتيقظة: رسم خريطة الطريق من النامية إلى المتطورة، 2006
- السودان 2020، (2008)
- السودان: من الأقل نمواً نحو الأسرع تنمية، 2008
- تحكيم: نظرة من أجل تنفيذ العدالة، 2009
- تحكيم: وجهة نظر حادة للتشريع السوداني حول فض المنازعات، 2009
- السودان 2025: تصحيح المسار والحلم نحو المستقبل، فبراير 2015
- سبع وفيات على النيل، 2015
- مسار السودان صوب المستقبل: حلم واقعي من أجل 2025، (2016)
- قانون «جاستا» والحرب العالمية الثالثة، 2017
- مذكراتي: «ملحمتي النيلية»، 2021

مقـــالات

- عدد من المقالات حول القانون والشؤون الاقتصادية والفقه القانوني والجماليات، نشرت في العديد من الصحف والدوريات
- الغزو الروسي لشبه جزيرة القرم: هل هو انتهاك للقانون الدولي؟
- خطآن لن يشكلا عملاً صحيحاً. مقال نشر من قبل مركز لاهاي للقانون، أبريل 2014
- إصلاح القانون في السودان: مارس 2015

تراخيص الصور

جميع الصور في هذا الكتاب مُدرجة تحت تصنيف «في متناول الجمهور»، باستثناء تلك المبينة أدناه:

- أدولف هتلر ـ ميهايلو 1997 ـ الإسناد المشاع الإبداعي 4.0
- نلسون مانديلا ـ South Africa The Good News ـ الأخبار الطيبة، جنوب إفريقيا
- طارق الطيب محمد البوعزيزي: © كريس بلستين ـ إسناد ـ المشاركة بالمثل 2.0 عام
- صورة الربيع العربي، الصورة 1: © جوناثان رشاد ـ إسناد لمشاع الإبداعي 2.0 عام
- الربيع العربي، صورة 2: © رامي رؤوف ـ إسناد المشاع الإبداعي 2.0 عام
- صورة نزاع كشمير: © Jrapczak ـ إسناد المشاع الإبداعي ـ المشاركة على حد سواء 3.0 غير محمّل
- صورة كوريا الشمالية ـ ستيفان كراوسكي: © Stefan Krasowski ـ الإسناد 2.0 عام
- صورة النزاع الإسرائيلي / الفلسطيني - صورة 1: © جيش الدفاع الإسرائيلي ـ إسناد لمشاع الإبداعي 2.0 عام
- صورة النزاع الإسرائيلي / الفلسطيني ، صورة 2: © gloucester2gaza جلوستر 2 غازا ـ إسناد لمشاع الإبداعي 2.0 عام